إشكالية الحوار الأردني - الفلسطيني

عام ١٩٨٥م - ١٩٨٦م.

The Issue of Jordanian -Palestinian Dialogue

1985-1986

إعداد

ناهدة صالح محمد مقبل

٢٠٠٢

إشكالية الحوار الأردني - الفلسطيني
عام ١٩٨٥م - ١٩٨٦م.

The Issue of Jordanian -Palestinian Dialogue
1985-1986

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة
ناهدة صالح محمد مقبل

إشراف
د.عبد العزيز عياد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت-فلسطين.

٢٠٠٢

ج
ISN=247104

إشكالية الحوار الأردني - الفلسطيني

عام ١٩٨٥م - ١٩٨٦م.

The Issue of Jordanian -Palestinian Dialogue

1985-1986

Thesis
DS
154.16
.P3
M87
2002

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

ناهدة صالح مقبل

تاريخ المناقشة ٢٠تموز ٢٠٠٢

لجنة المناقشة

د.عبد العزيز عياد رئيساً

د. صالح عبد الجواد عضواً د.حسين الريماوي عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من

كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين.

٢٠٠٢

إشكالية الحوار الأردني - الفلسطيني
عام ١٩٨٥م - ١٩٨٦م.

The Issue of Jordanian -Palestinian Dialogue 1985-1986

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

ناهدة صالح مقبل

تاريـــخ المنـــاقشة

٢٠٠٢

لجنة المناقشة

د.عبد العزيز عياد رئيساً

.....

د. صالح عبد الجواد عضواً

.....

د.حسين الريماوي عضواً

.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أثني بالحمد والشكر أولاً على الله تعالى الذي وفقني في كتابة هذه الأطروحة، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور عبد العزيز عباد رئيس لجنة الإشراف على هذه الأطروحة لما بذله من جهد معي أثناء إعداد الأطروحة، ولما قدم من نصائح واقتراحات، كما أتقدم بالشكر والامتنان للجنة المناقشة المؤلفة من الأساتذة: الدكتور صالح عبد الجواد، والدكتور حسين الريماوي، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور خليل الحسيني والأستاذ محمود زياد لما قاما به من تدقيق نحوي ولغوي. وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى والدي العزيز الذي قدم لي كل الدعم والتشجيع ولولاه ما تمكنت من الوصول إلى ما وصلت إليه.

وأخيراً أشكر كل من ساهم في مساعدتي من أجل أن ترى هذه الدراسة النور، معتبرة أن أي خطأ أو تقصير هو مسؤوليتي وحدي.

ولهم جميعاً مني خالص الاحترام والتقدير،،،

الإهـــداء

إلى أرواح شهداء فلسطين الذين رووا بدمائهم الطاهرة ثرى فلسطين الطاهر .

إلى أرواح شهداء التحرير والحرية في البلاد العربية والاسلامية .

إلى كل من آمن بمقولة "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة".

إلى والدي واخواتي واخوتي.

إلىأرواح أجدادي وأقاربي .

إلى كل من قدم لي الدعم والتشجيع .

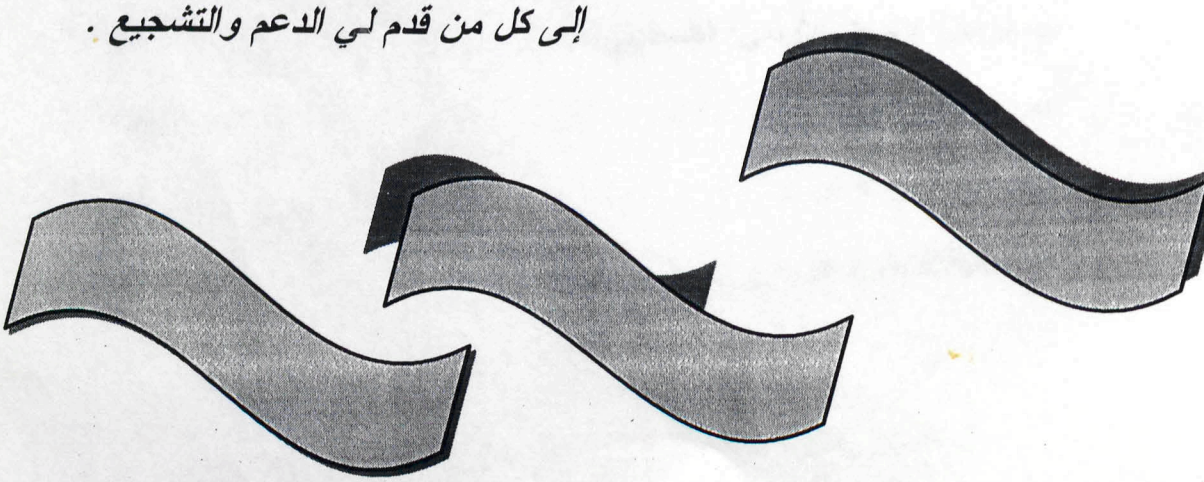

المحتويات

١. مقدمة ص١

- مراجعة لبعض مصادر الاتفاق الاردني-الفلسطيني.....ص١
- إشكالية الدراسة ص٦
- فرضيات الدراسة ص٧
- أهمية الدراسة.....ص٧
- دوافع اختيار الدراسة.....ص٨
- منهجية الدراسة.....ص٨
- صعوبات الدراسة.....ص٨
- محتوى الدراسة ص٩

٢ - الفصل الأول: خلفية العلاقات الأردنية - الفلسطينية.....ص١١

- المرحلة من عام ١٩١٦- ١٩٤٨.....ص١٣
- المرحلة من عام ١٩٤٨-١٩٦٧ .....ص١٦
- المرحلة من عام ١٩٦٧-١٩٧٤.....ص٢٦
- المرحلة من عام ١٩٧٤-١٩٨٥ .....ص٣٤

٣-الفصل الثاني:إشكالية الحوار الأردني-الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦..... ص ٥٩

- مراحل التنسيق الأردني-الفلسطيني.....ص٦٠
- بنود اتفاق عمان.....ص٦٤
- دوافع اتفاق عمان.....ص٦٧
- أسبقية المبادرة هل هي أردنية أم فلسطينية؟.....ص٧١

- مرحلية أو استراتيجية الاتفاق ص٧٤
- الأغراض الأردنية من وراء إقامة الحوار المشترك..... ص٧٦
- الأغراض الفلسطينية من وراء إقامة الحوار المشترك..... ص٧٧
- الرد الإسرائيلي على اتفاق عمان..... ص٨٠
- وقف التنسيق ص٨٢
- إشكاليات الحوار الأردني - الفلسطيني.....ص٨٤
- مشكلات الحوار الأردني-الفلسطيني..... ص٨٨

٤- الفصل الثالث : رؤى أردنية وفلسطينية من الحوار والتنسيق.....ص٩٦

- أسس ومرتكزات الحوار الأردني-الفلسطيني.....ص٩٧
- الموقف الرسمي الأردني من الحوار والتنسيق..... ص٩٩
- موقف الصحافة الأردنية من الحوار ووقف التنسيق..... ص١٠١
- وقف التنسيق الأردني - الفلسطيني وخطاب الملك الاردني في ذلك..... ص١٠٣
- الرؤى الفلسطينية:(موقف الأطر التنظيمية) من الحوار ووقف التنسيق.....ص١٠٦
- ردود فعل قيادة منظمة التحرير..... ص ١١٠
- ردود فعل حركة (فتح)..... ص١١٠
- ردود فعل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..... ص١١٥
- ردود فعل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين..... ص ١١٧
- موقف (الأطر النقابية)من الحوار ووقف التنسيق ص١١٨
- ردود فعل جبهة العمل الطلابي التقدمية..... ص١١٨
- ردود فعل الكتلة التقدمية للعمل الطلابي..... ص١١٩
- ردود فعل الحركة الطلابية.....ص١٢١
- ردود فعل رابطة الصحفيين العرب ص١٢٢

- ردود فعل الصحافة الفلسطينية من الحوار والتنسيق..... ص١٢٣
- نقاط التلاقي الأردني - الفلسطيني..... ص١٢٦
- نتائج الحوار الأردني -الفلسطيني ص١٢٧

٥-صورة إجمالية..... ص١٣٣

٦-قائمة الملاحق..... ص١٤٢

٧-قائمة الخرائط ص١٥٢

٨-قائمة المراجع ص١٥٧

ملخص

العلاقات الأردنية-الفلسطينية، هي علاقات خاصة،ومميزة، وقد تطورت هذه العلاقات،خلال فترات تاريخية مختلفة؛ إذ ارتبط الأردن بفلسطين،أرضا،وشعبا،ومصيرا؛مما أدى إلى تطوير علاقات سياسية،واجتماعية،واقتصادية ، لكن وعلى الرغم من هذه العلاقات المميزة، بين شعبي الأردن، وفلسطين فقد شاب هذه العلاقات، حالة تناقض،وتصادم،كما شابها حالات من عدم الثقة ،والحذر، والحيطة،كما حصل في الصدام الأردني -الفلسطيني المسلح عامي ١٩٧٠ -١٩٧١، وما نتج عنه من خروج قوات المقاومة الفلسطينية من الأردن.

سيتم في هذه الأطروحة،بحث تطور العلاقة السياسية،الأردنية- الفلسطينية، خلال المراحل التاريخية المختلفة.وسيتم التركيز، على أبرز مراحل التنسيق الأردني - الفلسطيني ، خصوصا بعد عام ١٩٨٢،عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان،وما تبعه من خروج فصائل المقاومة الفلسطينية من بيروت،الأمر الذي أدى إلى تفتيت، قوات المقاومة عسكريا،وتراجع القضية الفلسطينية سياسيا. اتجهت القيادة الفلسطينية في ظل الأوضاع السالفة الذكر نحو إجراء حوار وتنسيق مع الأردن للمحافظة على الذات وخصوصا، بعد الضعف الذي أصاب المنظمة،في ظل طرح مشروع (الوطن البديل)، وفي ظل طرح مشروع ريغان.وقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية، أن الحوار مع الأردن،هو الخيار الوحيد،للوقوف في وجه مخططات شارون (خيار الوطن البديل) والخيار الأردني.

كانت جولة التنسيق الأولى، بين القيادتين الأردنية،والفلسطينية،عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣م، بهدف التوصل إلى صيغة مشتركة، تكون نقطة انطلاق لصيغة عربية أشمل،في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان.وفي عام ١٩٨٤،وبسبب صعوبة أوضاع

المنظمة،رأى الجانب الفلسطيني،ضرورة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمـــان، حيث انعقد في ،٢٢ تشرين الثاني،عام ١٩٨٤م.

وبعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني،فـــي دورتـــه الســـابعة عشـــرة فـــي عمان،استمرت المفاوضات، بين الجانبين الاردني،والفلسطيني، وتوجت تلك المفاوضـلت بتوقيع اتفاق ١١ شباط عام ١٩٨٥م؛لينطلق التحرك المشترك بعدها،على أساس،قرارات المجلس الوطني الفلسطيني،وقرارات قمة فاس (الشرعية الفلسطينية، والعربية). وقـــد توصل اتفاق عمان للتحرك المشترك، إلى إمكانية إقامة اتحاد كونفدرالي، بين دولتـــي الأردن، وفلسطين. وكان هذا، يعني الموافقة على إقامة دولة فلسطينية مســتقلة،تتحـد كونفدراليا مع الأردن، وليكون ذلك مقدمة ،لاعتراف العالم بتلك الدولة.

انطلق الجانب الأردني في حواره مع المنظمة، من منطلق اعتقـــاده بـــالتمثيل الأردني للشعب الفلسطيني، في أي مؤتمر دولي يعقد، أو تســـوية، متعلقـــة بالقضيـــة الفلسطينية. بينما، انطلق الجانب الفلسطيني، من منطلق حرصه على المشـــاركة فـــي المؤتمر الدولي.

وقد واجه الحوار المذكور، العديد من الإشكاليات: كالتدخل الخارجي، الذي يحول دون إقامة وحدة أردنية - فلسطينية: فالعامل الخارجي، لا يغفل دور العدو الصـــهيوني وأهميته في أية تسوية سلمية، فـــي الشـــرق الأوســـط. توقـــف التنســـيق الأردنـــي- الفلسطيني، بسبب الأوضاع العربية،والمتغيرات الإقليمية، وبســـبب محاولـــة الجـــانب الأردني، الضغط على المنظمة، حتى تقبل بالقرار ٢٤٢، كشرط ،لاشراك المنظمة فـــي المؤتمر الدولي.وقد تبع وقف التنسيق، اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر عـــام ١٩٨٧م، مما دفع بالقيادة الأردنية ، إلى فك الارتباط الإداري، والقانوني مع (الضفـــة الغربية)، فلم يعمر الحوار طويلا؛ ولكنه،أرسى أسسا لحل القضية الفلســـطينية، عـــبر المظلة الأردنية؛ لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة، في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن. وأدى الحوار، إلى مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية ، وحافظ علـــى القـــرار الوطنـــي الفلسطيني .

Abstract

The Jordanian –Palestinian relations are special and distinguished relations. Such relations developed during different historical eras. Jordan is connected to Palestine in land, nation and fate; therefore political, social and economic relations have developed. Thus, this thesis will focus on the development of the Jordanian -Palestinian political relation during such distinguished relations between the peoples of Jordan and Palestine, they have been penetrated with and era of contradiction and conflict as well as situations of distrust caution and cutting –off as what happened in the armed conflict of 1970-1971 which resulted in the dismissal of the Palestinian resistance forces from Jordan.

Focus will lie on the most significant phases of the Jordanian-Palestinian coordination, especially after 1982 when the Israeli military forces attacked Lebanon and the departure of the Palestinian resistance Organizations from Beirut. This led to a military destruction of the resistance forces and political recess of the Palestinian cause .in view of such circumstances, the Palestinian leadership moved to make dialogue in coordination with Jordan in order to preserve the Palestinian identity after the weakness that occurred to the Palestinian Liberation Organization .In view of the emergence of the Alternative Homeland project and Regan's project the Palestinian Liberation Organization saw that the dialogue with Jordan is the only option to prevent Sharon's option and the Jordanian option.

The first round of coordination between both Jordanian and Palestinian leaderships was in 1982 and 1983 for the purpose of reaching a joint formula to be a starting point of a more comprehensive Arab formula after the Israeli attack on Lebanon. In 1984 and due to the difficult conditions of the Palestinian liberation

Organization, the Palestinian party found it was necessary to hold the Palestinian National Council which was held on 22 November 1984.

After holding the Palestinian National Council in its 17^{h} session in Amman, negotiations continued from time to time between the Jordanian and Palestinian parties. Such negotiations ended with signing the Agreement of 1 February 1985. After that the joint movement started on the basis of the principles of the resolutions taken by the Palestinian National Council and the resolutions of fez Summit (the Palestinian and Jordanian Legitimacy). Amman Agreement of joint movement reached to the possibility of establishing a confederation between Jordan and Palestine. This meant the acceptance of establishing a Palestinian independent state united with Jordan in confederation. This is considered one of the positive result because it will be and introductions of world recognition with that state.

The Jordanian party set on its dialogue from its belief in the Jordanian representation for the Palestinian people in any international conference or settlement relating the Palestinian problem, while the Palestinian party set on its dialogue from its willingness in participation in the international conference.

That mentioned dialogue was cross-cut with several factors such as external intervention to prevent a Jordanian –Palestinian unity, and the Zionist role in any peaceful settlement in the Middle East which stopped the Jordanian –Palestinian coordination due to the Arab conditions, the regional changes, the Jordanian pressure on PLO to accept the security council resolution No .242 as a provision for allowing PLO to participate in the international conference, and the Intifada of 1987, which made the Jordanian leadership , dissolve the administrative connection and legal connection with the West Bank . The dialogue did not live long, but it supported the Palestinian cause through the Jordanian Cemberllar in order to establish a Palestinian independent state within a confideral framework with Jordan. The dialogue also led to the coming of the

Palestinian National Authority to the West Bank and Gaza Strip as well as it preserved the Palestinian national decision.

المقدمـــة

يمكن اعتبار العلاقات الأردنية –الفلسطينية علاقات خاصة، قلما تنطبق على غيرها في النظام الإقليمي العربي، وغيره من النظم السياسية الأخرى؛ إذ ارتبطت الأردن بفلسطين: جغرافيا، وتاريخيا، وديمغرافيا؛ فكانتا تشكلان الناحية الجنوبية من بلاد الشام. وبعد انهيار الدولة العثمانية وسيطرة الاستعمار، والاحتلال الصهيوني، قسمت بلاد الشام إلى وحدات أربع هي: الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان.

ارتبطت فلسطين قديما بالأردن، سياسيا، وشعبيا.عبر ما يسمى وحدة المستقبل، والمصير، الأمر الذي أدى إلى نمو علاقات متعددة: سياسية، واجتماعية، واقتصادية.لكن وعلى الرغم من تلك العلاقات المتميزة، فقد شابتها حالة من التصادم، والتناقض في فترة من فترات الحوار. كما شابتها حالات من الحذر، والشك، وعدم الثقة خاصة في أعقاب حرب عام ١٩٤٨، وولادة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وبعد أحداث أيلول عام ١٩٧٠م.

تعتبر قضية هوية الشعب الفلسطيني ، وتمثيله، من القضايا المهمة التي واكبت المراحل التاريخية المختلفة لتلك العلاقات الأردنية –الفلسطينية ؛ حيث شهدت أردنة وفلسطنة التمثيل مدا وجزرا ، أظهرت من خلالها التوجه الاستقلالي الفلسطيني في القرار ،والعمل .

برزت العلاقة التعارضية تلك بين القيادتين : الأردنية والفلسطينية في المراحل المختلفة، وخاصة المساعي الهاشمية؛ لدمج فلسطين (أو ما تبقى منها) في إطار المملكة الأردنية الهاشمية.

مراجعة لبعض مصادر الاتفاق الأردنى –الفلسطيني

احتل موضوع إشكالية العلاقات الأردنية –الفلسطينية، انشغال عدد كبير من الكتاب والمراقبين ، منذ عام ١٩٣٧.(لجنة بيلpeel) ، وبعد توقيع اتفاق الحادي عشر

من شباط (اتفاق عمان للتحرك المشترك) عام ١٩٨٥م، انشغل عدد كبير من السياسيين والمفكرين الأردنيين، ببحث إشكالية هذه العلاقات،ومن الأمثلة على ذلك دراسة مديحة المدفعي: الأردن وحرب السلام*. أظهرت دراسة المدفعي أن الاتفاق الأردني-الفلسطينـــي ارتكز على تنظيم العمل السياسي المشترك، من قبل الجانبين: الأردني، ومنظمة التحرير. فكان التوجه، أن يكون الاتفاق، آلية لخطة السلام العربية، وجزءا من الجهد العربي المشترك؛ ذلك أن الاتفاق الأردني -الفلسطيني انطلق من قرارات قمة فاس، التي تمت صياغتها بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وقبلتها، على أساس عدد من الاعتبارات الواقعية، حيث كان واضحا، أن جهود السلام تتطلب مسلكا، يسمح بمشاركة منظمة التحرير في العملية. وأشارت المدفعي إلى أن خطة السلام، افتقرت إلى برنامج محدد للعمل، كما أشير في قراري مجلس الأمن ٢٤٢* و ٣٣٨ *، ومن جهة ثانية، منحت قرارات قمة فاس المنظمة دورا مركزيا في أية مفاوضات سلام كانت ستجري، بينما لم يمنحها القرار ٢٤٢ ذلك الدور ولم يكن بإمكانه عمل ذلك.

رأت المدفعي، عدم استطاعة منظمة التحرير، التفاوض في إطار مستقل واعتبرته بمثابة العنصر المفقود، الذي كانت الأردن بحاجة إليه؛ لترجمة قرارات قمة فاس إلى خطة عملية؛ فالأردن أخذ على عاتقه، تحقيق هذا التحول؛ لتسهيل مشاركة المنظمة، في المداولات حول الوضع المستقبلي للأراضي التي احتلها الكيان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م ، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاق الحادي من شباط عام ١٩٨٥. وأشارت الباحثة، إلى أن هدف الاتفاق، هو تلاحم المصير في السراء، والضراء، والخطر الذي كان يهددهما، وهو احتلال فلسطين، وتشرد الشعب الفلسطيني من جهة، والتهديد الموجه للأردن بوصفه معقلاً عربيا ضد التوسع الصهيوني.وأشارت المدفعي إلى أن الأردن كان يسعى إلى سلام منفصل ،فمد يده للتعاون والتنسيق مع المنظمة ، كمقدمة لتلك التسوية، وليس بهدف استبعاد أي طرف آخر، أو الخروج عن

---

* ترجمة (رشيد أبو غيدا) .(عمان : مكتبة برهومة لنشر والتوزيع

* انظر ملحق رقم (١)قرارات المشروع العربي للسلام (قمة فس)

* انظر ملحق رقم (٢) القرار ٢٤٢ ، والقرار الملحق به رقم ٣٣٨.

مبادئ التسوية. واعتبرت المدفعي أن الكونفدرالية، شأن أردني –فلسطيني، ليس له علاقة بأي طرف آخر، ولا يسمح بتدخل طرف ثالث في ذلك.

أشارت المدفعي إلى أن الملك الأردني، أعلن وقف التنسيق الأردني –الفلسطيني؛ للضغط على المنظمة؛ لقبول القرار ٢٤٢. وجاء قرار وقف التنسيق ؛ لشعور الملك الأردني بالاستياء بعد سنة كاملة من الجهود المبذولة، ومواجهة العقبات التي اعترضت مسيرة التحرك المشترك ، ومحاولته تذليل تلك العقبات التي كانت فوق طاقة الاحتمال .كما جاء إلغاء اتفاق عمان، لحين التزام المنظمة بتعهداتها تجاه عملية السلام. ورأت المدفعي أن الملك حسين، قام بذلك لمعرفته بطبيعة التفكير الصهيوني، الذي يعتمد على شعار " فرق تسد" وعلى قوة الردع الإسرائيلية؛ فأدرك المخاطر الكامنة في حالة اللاسلام، واللاحرب في الشرق الأوسط، –ليس فقط بالنسبة للشعب الفلسطيني داخل المناطق المحتلة،بل بالنسبة لأمنه الوطني كذلك– فالتهديدات الإسرائيلية–المتمثلة في دعوة حزب الليكود لحل القضية الفلسطينية، أو دعوة حزب العمل؛ لتطبيق الخيار الأردني على الأرض الأردنية، على حساب السيادة الأردنية– فاقمت من إحساسه بالمخاطر، أكثر من أية دولة أخرى، مجاورة للكيان الإسرائيلي .

في ذات الوقت، اعتبر الأردن الفلسطينيين، شعبا مشردا؛ لا تنفصل قضيتهم عن حقهم بالعودة إلى (الضفة) والقطاع المحتلين. ورأت المدفعي أن الأردن، اعتقد بأن الفلسطينيين ضعفاء بدون منظمة التحرير، وأن الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ضعفاء بدون الأردن، وبالتالي فالأردن ومنظمة التحرير ضعفاء، بدون الدعم العربي؛ فكان لزاما على الأردن– في ظل شبكة العلاقات المعقدة– حماية مصالحه الوطنية؛ للحفاظ على مستلزمات أمنه. ورأت المدفعي أن الأردن أصر على الاعتراف بالقرار ٢٤٢؛ بهدف استرداد الأراضي المغتصبة، ومواصلة الكفاح الفلسطيني– ممثلا بالمنظمة، بعد تحرير الأراضي المغتصبة– لتطبيق مبدأ الحقوق الوطنية، لكن المنظمة رفضت الاقتراح الأردني، خوفا من إعادة الأراضي العربية المحتلة إلى الأردن.

هناك كتابات أخرى بررت الدافع لتوقيع اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥، ووقف التنسيق الأردني- الفلسطيني عام ١٩٨٦ ، منها دراسة لناصر محمود طهبوب بعنوان: السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام*. أكد طهبوب في هذه الدراسة، أن مبادرة السلام الأردنية –الفلسطينية، كانت مغامرة محسوبة، ومخاطرة في ظل مناخ المعارضة، من قبل سوريا، والاتحاد السوفييتي، والكيان الإسرائيلي؛ فإقدام الملك الأردني على مثل هذه المخاطرة، كانت محاولة منه؛ لترسيخ المصالح الأمنية الأردنية، حيث رأى طهبوب أن الظروف، كانت -آنذاك- ملائمة لطرح مثل هذه المبادرة؛ فالاعتبارات السياسية الخارجية، وظروف الأردن المحلية، في الثمانينيات من القرن المنصرم، كانت الدافع وراء اعتماد المبادرة- التي وصفها طهبوب-، بأنها ذات درجة عالية من المخاطرة. واعتبر اتفاق شباط عام ١٩٨٥ م، نصراً سياسياً، لأسباب من أهمها: قبول المنظمة ببعض الحلول الوسط. واعتبر طهبوب الاتفاق، أسلوبا أكثر واقعية، لتسوية سلمية نهائية، إلا أن هذا النجاح لم يكتب له الاستمرار على المدى البعيد، فطريق المؤتمر الدولي الشكلي، فيما يتعلق باختيار المشاركين، وتحديد سلطاته، وجدول أعماله كان حجر العثرة. ورأى طهبوب وجوب قبول منظمة التحرير للشروط الأمريكية، ولضمان مشاركة الأطراف الأخرى كسوريا ، والاتحاد السوفييتي كان لا بد أن تكون الصيغة مقبولة لديهما .

برر طهبوب أسباب وقف التنسيق، وحددها بمؤشرات انخفاض معدلات النمو، والنشاط الاقتصادي الأردني، الناتج عن التطورات التي جرت في منطقة الخليج العربي، وعوامل أخرى، كانخفاض أسعار منتجات التصدير الأردنية، مما أدى إلى البطالة، الناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية، والعوامل الداخلية، حيث توجهت ثروات المغتربين نحو قطاعي الإنشاءات، والخدمات، ومتطلبات السوق الاستهلاكية السريعة، -بهدف الربح السريع- والى شراء الأراضي، فأدى ذلك لطفرة اقتصادية. أما العوامل الإقليمية، فتمثلت بمحاولة الجامعة العربية بذل جهودها، لاتخاذ موقف عربي ، لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

---

* (عمان :وزارة الخارجية الأردنية)

تناولت بعض الدراسات الفلسطينية، إشكالية العلاقات الأردنية –الفلسطينية، كدراسة خالد الحسن: الاتفاق الأردني –الفلسطيني للتحرك المشترك. عمان (١٩٨٥/٢/١١)*. أشار خالد الحسن في دراسته إلى أن الاتفاق كان ضرورة استراتيجية، وليس وليد الساعة، وأنه أبرم في تلك المرحلة بالذات، على –المستوى المرحلي– بسبب خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت؛ إذ اعتبر عودة العلاقات مع الأردن، ضرورة مرحلية؛ لإعادة الحيوية للنضال الفلسطيني، – ولو بشكل نسبي– في ظل الانقسام والتشرذم العربيين، وانعكاس ذلك على الأردن، وعلى الأوضاع العربية. أما على المستوى الاستراتيجي، فكانت المصالح الاستراتيجية النهائية، والثابتة الدافع وراء الاتفاق المذكور.

رأى الحسن، بأن التحالف السياسي، والعسكري الشامل بين العدو الصهيوني، والتحالف الكتائبي، لإخراج المنظمة من بيروت أدى إلى توقيع اتفاق عمان، بهدف المحافظة على الذات، والمحافظة على جميع المؤسسات، والأطر الشرعية للمنظمة، وكوادرها، وحيويتها، حيث اعتبر الحسن، خروج المنظمة من بيروت، يعني انتهاء دورها السياسي، بعد رفض العدو الصهيوني التعامل معها، وسعيه لشطبها ، كما رأى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان عام ١٩٨٤م يعني عودة المنظمة، إلى منطقة حدودية مع الوطن، وتصعيد الكفاح المسلح؛ لإظهار قدرتها على المقاومة، وإيقاف عملية التآكل الذاتي في المنافي، بعد الخروج من لبنان،وسوريا.

أما ماهر الشريف فيرى في كتابه: البحث عن كيان/ دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨–١٩٩٣.* أن انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان انطلاقة جديدة، في العلاقات الأخوية المشتركة بين الشعبين الأردني، والفلسطيني، فقد أكد المجلس الوطني على ضرورة تنسيق الجهود للتحرك المشترك، من أجل استعادة الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة. كما أشار بأن قيادة

---

*ص٣. (القدس :جمعية الاقتصاديين العرب).

*ص١. (نيقوسيا– قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي شركة F.K.A المحدودة للنشر،١٩٩٥م).

حركة (فتح)، استندت إلى التوجهات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، وخصوصا فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الأردنية –الفلسطينية،فسارعت إلى إحياء الحوار، بين منظمة التحرير، والحكومة الأردنية، وتوج الحوار، بتوقيع اتفاق، الحادي عشر من شباط عام١٩٨٥ والتوصل إلى اتفاق للتحرك المشترك بين الجانبين، انطلق من قرارات مؤتمر قمة فاس العربية، ومن قرارات (الشرعية الدولية)، كما ورد في مقدمة الاتفاق. وكان أهم ما تضمنه الاتفاق، موافقة منظمة التحرير موافقة غير مباشرة، على قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وقبولها مبدأ تشكيل وفد مشترك مع الحكومة الأردنية، إلى مفاوضات السلام.

إشكالية الدراسة

تعالج الدراسة، إشكالية العلاقة الأردنية- الفلسطينية عام ١٩٨٥-١٩٨٦، فبالرغم من توقيع اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥م، (اتفاق عمان للتحرك المشترك)، وعلى الرغم من العلاقات التاريخية، المميزة، والخاصة، بين الشعبين الأردني، والفلسطيني؛ تم وقف التنسيق الأردني –الفلسطيني، وإلغاء اتفاق عمان، في مرحلة حرجة من تاريخ القضية الفلسطينية.كما تكمن إشكالية الدراسة، في كيفية معالجتها، لنقاط الضعف العام في النظام الإقليمي العربي، وفهم العلاقة بين منظمة التحرير، كحركة تحرر وطني، والدولة الأردنية.

فرضيات الدراسة

في إطار إشكالية العلاقة الأردنية- الفلسطينية، لا بد من طرح تساؤلات حول موضوع تلك العلاقة وهي: هل يمكن اعتبار تعاظم قوة منظمة التحرير الفلسطينية، نقطة تحول ملحوظ في موقف الأردن تجاه منظمة التحرير، خاصة بعد التأييد، والدعم العربيين لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على تراب وطنه؟ وهل كان الموقف الأردني المتغير من القضية الفلسطينية ناتجا عن اعتبارات أردنية؟ وما الذي حدد علاقة الحكومة الأردنية بالمقاومة الفلسطينية عام

١٩٧٠؟ ولماذا طرح مشروع المملكة المتحدة على الرغم من أحداث أيلول عام ١٩٧٠؟ وما هو الموقف الأردني من قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤؟ وما آثار تلك القرارات على السياسة الأردنية؟ وما هو الموقف الأردني من مشروع ريغان؟ ولماذا تم توقيع اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥ في تلك المرحلة بالذات؟ ولماذا اعتبر القرار ٢٤٢ عقبة في طريق منظمة التحرير الفلسطينية نحو تحقيق السلام العادل؟ وما هو الموقف الإسرائيلي من اتفاق عمان؟ ولماذا أوقف الأردن التنسيق مع القيادة الفلسطينية عام ١٩٨٦؟ وهل استمرت العلاقات الأردنية -الفلسطينية بعد وقف التنسيق؟ أم أن تلك العلاقة انتهت إلى القطيعة بشكل كامل؟ وما هي الأوضاع الدولية والمتغيرات الإقليمية التي أثرت على وقف التنسيق الأردني- الفلسطيني؟ وما هو الموقف الأردني، والموقف الفلسطيني، الرسميان من الحوار عام ١٩٨٥-١٩٨٦؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة، في كونها ستتناول، -بشكل خاص- إشكالية العلاقة السياسية الأردنية-الفلسطينية عام ١٩٨٥-١٩٨٦، وفي كونها ستقوم بدراسة سياسة الأردن ومواقفه من المنظمة، وكذلك دراسة مواقف المنظمة، والأحزاب المناوئة للأردن، و الأحزاب المعادية للمنظمة، والتي أثرت في صنع القرار الفلسطيني، وكذلك الموقفان الأردني، والفلسطيني، على المستويين الرسمي، والشعبي من الحوار الأردني- الفلسطيني. كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تكشف عن طبيعة النظام الإقليمي العربي، والإشكاليات -فيما يتعلق بالعلاقات العربية- العربية- من الحوار الأردني - الفلسطيني، وتنبع أهمية الدراسة- في هذا الوقت الذات- من مستقبل العلاقة السياسية بين الأردن وفلسطين (كدولة، وليس كحركة تحرر وطني) في زمن تبذل فيه الجهود، نحو السلام، ومشاريع إقليمية مختلفة، ومنها الكونفدرالية. ولتحقيق غرض الدراسة، استعانت بالعديد من المصادر المنشورة، وغير المنشورة، المتعلقة بالعلاقات الأردنية - الفلسطينية، كما استفادت أيضا، بمصادر المعلومات الموجودة، لدى كثير من المعارضين، والمؤيدين، لاتفاق عمان ووقف التنسيق الأردني- الفلسطيني.

دوافع اختيار الدراسة

تتمثل دوافع هذه الدراسة، في رغبة الكشف عن دقائق، الأمور والتي تتعلق بالحوار الأردني- الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦م.

منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة، على المنهج التاريخي، بالإضافة إلى تحليل العلاقات داخل الإقليم، والتي تقوم في أساسها، على تحليل القضايا الهامة المتعلقة بالحوار الأردني- الفلسطيني. وستستخدم الدراسة المنهج الوصفي، بالنسبة للحوار الأردني - الفلسطيني وتعالجه من ناحية كيفية ، إضافة إلى ذلك ستركز الدراسة، على عرض وتحليل الحوار الأردني -الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦، وما تمخض عنه من اتفاق شباط عام ١٩٨٥، ووقف التنسيق عام ١٩٨٦م.

صعوبات الدراسة

تواجه الباحث صعوبات عديدة من أهمها: قلة الدراسات، والبحوث، المتعلقة بالحوار الأردني -الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦م، وصعوبة أخرى، كصعوبة الاطلاع على الوثائق الهامة، والمتعلقة، بموضوع الدراسة، وصعوبة الاطلاع على اجتماعات، أعمال اللجنة السياسية المشتركة ومداولاتها، نظراً لحساسية الموضوع، وخوفا من التأثير على العلاقة المستقبلية الأردنية -الفلسطينية.وكذلك صعوبة الاطلاع على أرشيف، صحيفة الفجر المقدسية،لأنه مغلق.ناهيك عن صعوبات العمل الميداني، الذي يتطلب، مهارات بحثية خاصة، وجلدا، في متابعة المسؤولين عن الحوار، وترتيب مواعيد لإجراء المقابلات، التي تعذر إجراء بعضها، بسبب اعتذار الأشخاص، الذين لهم علاقة بالحوار، عن تلك المقابلات.

محتوى الدراسة

١. المقدمة. تشمل التعريف بموضوع الدراسة، ومراجعة لبعض الأدبيات التي عالجت الموضوع، وتحديد الغايات، والدوافع وراء اختيار هذه الدراسة، والإشكالية، والفرضيات، المتعلقة بالحوار الأردني-الفلسطيني، والتعريف بمنهجية الدراسة، وصعوبات الدراسة، وتشمل عرضا مختصرا للمصادر، والمراجع التي ستستخدم في الدراسة. ووضع مخطط لمقترح الدراسة.

٢. الفصل الأول: خلفية العلاقات الأردنية-الفلسطينية من عام ١٩١٦-١٩٨٦م. وسيتم التركيز فيه، على موقف القيادة الأردنية من القضية الفلسطينية،خلال المراحل المختلفة، وعلى أبرز نقاط الالتقاء، والتناقض، التي كان لها أثر كبير على تلك العلاقات، خاصة بعد ولادة الكيان الفلسطيني الجديد (منظمة التحرير الفلسطينية) عام ١٩٦٤، وبعد صدور قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤. كما سيناقش تأثير القرارات السلبي على العلاقات الأردنية- الفلسطينية،وسيتم عرض مراحل التنسيق الأردني -الفلسطيني، التي مهدت لتوقيع اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥، خصوصا بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، عام تشتت قوات المقاومة الفلسطينية، في أكثر من بلد عربي، وخروجها من لبنان، الأمر الذي أدى إلى تفتيت منظمة التحرير الفلسطينية عسكريا، وتراجع القضية الفلسطينية سياسيا.وسيستعرض هذا الفصل بعض الوثائق الهامة، المتعلقة بالمشاريع المطروحة،من قبل الدول العربية الشقيقة، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي .

٣. الفصل الثاني:إشكالية الحوار الأردني -الفلسطيني. وسيتم التعرف من خلاله على الظروف، والأوضاع التي دفعت نحو قيام مثل هذا الحوار (الاتفاق الأردني - الفلسطيني عام ١٩٨٥) وسيتناول مراحل التنسيق بين القيادة الهاشمية، ومنظمة التحرير،وظروف التقاء المصالح ،وخصوصا مصلحة النظام الهاشمي التاريخية، والتي ستتضح من خلال تصريحات الملك حسين، كما سيتم عرض لأهم إشكاليات الحوار المذكور .

٤. الفصل الثالث:رؤى أردنية وفلسطينية من الحوار والتنسيق. سيتناول الأسس والمرتكزات التي انطلق منها الجانبان الأردني والفلسطيني، في الحوار، وأبرز نقاط التلاقي الفلسطيني، والأردني، في الطروحات في سياق هذا الحوار .وسيتم التركيز، على تقييم عام للحوار، والتوصل، إلى أهم النتائج الملموسة من هذا الحوار، وأسباب وصول الحوار إلى طريق مسدود أدت إلى وقف التنسيق الأردني-الفلسطيني؟ ، كما سيتناول الرؤى الأردنية، والفلسطينية، من هذا الحوار، ومن وقف التنسيق، وخاصة الرؤى المتناقضة، من أسباب وظروف وقف التنسيق.

الفصل الأول

خلفية العلاقات الأردنية - الفلسطينية

خلفية العلاقات الأردنية – الفلسطينية.

العلاقات الأردنية- الفلسطينية هي علاقات متشابكة متداخلة، ولا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، بحكم روابطها التاريخية، والجغرافية، والديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية في مراحل تطورها المختلفة[١]. ظهر اسم جند فلسطين مع بداية الفتح العربي، وظهر اسم الأردن إلى جانبه كجند عسكري،واستمر الاسم في التفاعل عبر التاريخ العربي* [٢]. أما جغرافيا، فقد هاجر أبناء فلسطين إلى الأردن، واستقروا فيها [٣]، كبدو بئر السبع الذين هاجروا بعد عام ١٩٤٨و١٩٦٧، واستقروا في المناطق الصحراوية في الأردن، وأهل نابلس الذين استقروا في السلط، التي تشبه مدينتهم (نابلس) [٤] وتجدر الإشارة إلى أن أصول حي الشامية من جهة بلاد الشام تعود إلى أصول شمالية من شمال معان،سواء من الأردن، أو الشام ،أو شمال فلسطين، وهناك أصول حجازية في أغلبهم جنوبية، أي قادمة من الجنوب سواء من غزة[٥]وبئر السبع أو بلاد الحجاز[٦].

أما اقتصاديا، شكلت الأراضي الواقعة غربي النهر وشرقيه، منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، وحتى عام ١٩٦٧، وحدة اقتصادية إقليمية، سمحت بانتقال المنتجات -دون قيود- عبر أراضيها. كما انتشر في تلك المناطق نظام مالي، وبنكي مترابط، استخدمت فيها عملة مشتركة، وظل الوضع- كذلك- حتى عام ١٩٦٧م[٧]. ويعتبر الأردن بلد الفلسطينيين اللاجئين المهجرين ؛ الذين تربطهم علاقات اجتماعية مع الأردنيين -لا يمكن فصل عراها بأي حال من الأحوال - بسبب النسب والمصاهرة بين أبناء الشعبين الشقيقين. كما يعتبر الأردن المعبر الوحيد للفلسطينيين إلى دول العالم.ويذكر أنه تطورت العلاقات الأردنية -الفلسطينية خلال مراحل تاريخية طويلة؛إذ ارتبط الأردن بفلسطين (أرضا وشعبا ومصيرا)، الأمر الذي أدى إلى تطوير علاقات سياسية، واجتماعية، واقتصادية[٨].

---

* انظر خريطة رقم (١)

إن ما يهمنا في هذا المجال، هو تسليط الضوء على العلاقات السياسية، التي تداخل في بنائها، عوامل داخلية، وإقليمية، ودولية، تختلف في مكوناتها وأدواتها، وظروفها، عن باقي العلاقات العربية التي تربط بين الدول، والشعوب العربية الأخرى.

تعتبر قضيتا تمثيل الشعب الفلسطيني، والهوية الفلسطينية، اللبنتان الأساسيتان اللتان ارتكزت عليهما العلاقات الفلسطينية-الأردنية في كل مرحلة من المراحل، في بعديها الوئامي، والتناقضي[٩]. ويمكن دراسة هذه العلاقات من خلال مراحل تاريخية مختلفة، نتحدث فيها عن أبرز السمات العامة لكل مرحلة تاريخية لها علاقة بالعلاقات -الأردنية الفلسطينية ابتداء من عام ١٩١٦- ١٩٨٦م.

المرحلة من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٤٨ .

يشكل الأردن وفلسطين -تاريخيا وجغرافيا - القسم الجنوبي من بلاد الشام، التي بقيت تعرف بهذا الاسم حتى نهاية حكم الأتراك العثمانيين في المشرق العربي. وقد قسمت بلاد الشام أثناء حكم الرومان * في العصور الإسلامية المختلفة، إلى العديد من الوحدات الإدارية الأساسية بقيت قائمة فترة من الزمن؛ إذ جرى تغير على هذه الوحدات في بعض الفترات التاريخية؛ نتيجة للتطورات التاريخية التي شهدها المشرق العربي في القرون الماضية. أما في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، فسميت تارة باسم سورية الكبرى، وتارة أخرى باسم سورية العمومية.[١٠]

وضعت اتفاقية سايكس-بيكو الصادرة بتاريخ ١٩١٦/٥/١٦ فلسطين تحت الإدارة الدولية، ولم يكن شرق الأردن جزءا من فلسطين؛ لأنه كان يتبع المنطقة(ب) في خطط الحلفاء .

كما نص إعلان (بلفور) الصادر في ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧ ، (كتاب موجه من وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد روتشيلد) على إقامة وطن قومي يهودي في

---

* انظر خريطة رقم (٢)

فلسطين، مما يعني أن بريطانيا اتجهت بنواياها إلى عدم تدويل فلسطين. وبعد توقيع الهدنة بين تركيا والحلفاء في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨ أعلنت نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتلاها معاهدة الصلح بين الطرفين، حيث أعلنت بريطانيا الانتداب على العراق، وفلسطين وشرق الأردن وفي عام ١٩١٩ ، صدر مشروع المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر السلم في باريس /فرساي *(١١).

في عام ١٩٢٠، انعقد المجلس الأعلى للحلفاء، في سان ريمو، وصدر قرار بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، ووضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي، إلا أن شرقي الأردن،لم يرد ذكره في (صك الانتداب) (١٢).

في الأول من أيلول عام ١٩٢٢ ، أصدرت سلطات الانتداب البريطانية ما عرف بـ" مرسوم تعيين حدود فلسطين" لعام ١٩٢٢ ، تم بموجبه فصل شرق الأردن -بشكل واضح وقاطع – عن فلسطين ، ورسمت الحدود بينهما مع العلم، أن وعد بلفور وصك الانتداب، لم يشيرا إلى أية حدود، كما أن عدم شمول شرق الأردن في صك الانتداب كان رغبة بريطانية (١٣).

تجدر الإشارة إلى أن السياسة البريطانية ،بدأت في اتخاذ شكل محدد، فيما كان يتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، محوره إعادة رسم خريطة فلسطين – شرق الأردن من جديد ؛ لضمان إقامة دولة يهودية من جانب، وضم الأجزاء المتبقية من فلسطين إلى شرق الأردن من جانب آخر (١٤).

في عام ١٩٣٧م صدر مشروع لجنة بيل* ، التي كانت أول وثيقة رسمية بريطانية،وقد نص المشروع على "تشكيل دولتين مستقلتين ...إحداهما دولة عربية تتألف من شرق الأردن متحدا مع ذلك القسم من فلسطين والثانية دولة يهودية (١٥).

---

* انظر خريطة رقم (٣)

* انظر خريطة رقم (٤)

أوصى مشروع بيل بتقسيم فلسطين إلى مناطق ثلاث، لإرضاء المصالح البريطانية في المنطقة،ولتحقيق المطالب الصهيونية. أما فيما كان يتعلق بإقامة دولة عربية؛ فقد كان الحديث عن دولة ، تشمل القسم الداخلي من فلسطين، وشرق الأردن تحت حكم الأمير عبدالله؛ إذ كان الهدف منها قطع المعونة المالية التي كانت تقدم للإمارة الأردنية، وتأمين هيمنة بريطانيا على الدولة الجديدة. ورأت الحكومة البريطانية، أن شرقي الأردن، والقسم العربي من فلسطين، كان لهما من المقومات ما يساعد على تشكيل دولة مستقلة. وقد رحب الأمير عبدالله بهذا المشروع ، في حين أثار هذا المشروع ردود فعل مختلفة لدى العرب(١٦).

وكان هدف موافقة الأمير عبدالله على قرار التقسيم، تحقيق حلم الصهاينة، بقيام دولة ديمقراطية في الشرق، إضافة إلى مساعدة آل النشاشيبي الموالين للنظام الهاشمي و دعمهم ومساندتهم للسيطرة على القسم الغربي من فلسطين. وكذلك مساندتهم في صراعهم ضد آل الحسيني، أعداؤهم التقليديون بهدف ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية، (١٧)، وقد أدى ذلك إلى نوع من تدخل الأمير عبدالله في الشؤون السياسية الداخلية الفلسطينية، وإنشاء تحالفات؛ لضرب العائلات الفلسطينية، بعضها ببعض؛ لتحقيق حلمه الأكبر بإقامة مشروع سورية الكبرى الذي لم يتحقق حتى وفاته(١٨).وفي عام ١٩٣٩، صدر عن حكومة الانتداب البريطانية فيما يخص القضية الفلسطينية، ما سمي الكتاب الأبيض، الذي نص على انتهاء الانتداب، وإقامة علاقات بين العرب واليهود؛ لإقامة حكم يرضي الطرفين(١٩).

ولفهم آلية العلاقات العربية-العربية- وتحديدا العلاقات الأردنية – الفلسطينية- لابد من الرجوع إلى منهج النظام الإقليمي العربي، كفرع من فروع النظام الدولي في علم السياسة؛ فقد نشأ النظام الإقليمي العربي في ظروف توازنات معينة، وبدا واضحا منذ نشأته، أن بعض أطراف النظام كان يحاول إعادة رسم الحدود على حساب جاراته، بحكم العلاقات الأسرية والقبلية، وبحكم وجود النزعة القومية الوحدوية؛ نتيجة ضعف الشعور بالانتماء للدولة؛ باعتبارها ظاهرة حديثة في النظام العربي، وعدم النظر – بقدسية- إلى الحدود السياسية بفعل الاستعمار.ويعتبر شرق الأردن أول الأطراف في

النظام العربي، الذي عمل -منذ البداية - على تغيير أنماط إمكاناته، وقواعد تفاعلات النظام؛ لذا سعى إلى تأسيس حلم سورية الكبرى بزعامته[٢٠].

عزز النظام الإقليمي العربي النزعة القطرية؛ فلم يتخذ العرب موقفا حاسما حكيما من قرار التقسيم* الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) في تشرين الثاني عام ١٩٤٧[٢١]، الذي نص على تقسيم فلسطين،وفقا لمقترحات اللجنة الدولية الخاصة، حيث تضمن هذا القرار -أيضا- إنهاء الانتداب البريطاني[٢٢].ولم تبدِ الحكومة الأردنية رأيها في مشروع التقسيم،حيث أنها لم تؤيده، وفي ذات الوقت لم تستنكره [٢٣] ، الأمر الذي حدا بجامعة الدول العربية إلى توجيه اللوم لحكومة شرق الأردن على صمتها تجاه الموضوع[٢٤].

المرحلة من عام ١٩٤٨-١٩٦٧.

دخلت الجيوش العربية لتحرير فلسطين؛ فأسند للقوات الأردنية الإشراف على القسم الشرقي من فلسطين، أو ما عرف لاحقا بـــ(الضفة الغربية) إضافة إلى قطاع غزة [٢٥] ، وفي أثناء إعلان الهدنة في الحادي عشر من حزيران عام ١٩٤٨، استغل الملك عبد الله الهدنة؛ لضرب الحركة الوطنية الفلسطينية في المناطق التي احتلها من فلسطين، فقام بتسريح قوات الجهاد المقدس، وطرد غير الفلسطينيين من رجاله، بعد الاستيلاء على سلاحهم[٢٦].

شرعت الهيئة العربية العليا لفلسطين منذ أوائل عام ١٩٤٧، في وضع الأسس اللازمة، لإنشاء حكومة فلسطينية، في الوقت الذي اشتدت فيه المقاومة الشعبية الفلسطينية، حيث طلبت الهيئة العربية العليا في أوائل شباط عام ١٩٤٨، الموافقة الرسمية العربية على قيام الحكومة الفلسطينية [٢٧].

---

* انظر خريطة رقم (٥)

توصـــلت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في العاشر من تموز عام ١٩٤٨، إلى إقامة (إدارة مدنية مؤقتة) برئاسة أحمد حلمي باشا، (وهي إدارة غير سياسية لتسيير الشؤون المدنية العامة، والخدمات الضرورية) إلا أنها (الإدارة المدنية المؤقتة) لم تر النور في الواقع العملي؛ بسبب تجدد الاشتباكات اثر انتهاء الهدنة الأولى في التاسع من تموز عام ١٩٤٨. وتم طرح موضوع إقامة حكومة فلسطينية -- من جديد –في الأسبوع الأول من أيلول عام ١٩٤٨[٢٨]، وتقرر أن تصبح الإدارة المدنية المؤقتة التي عينتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية حكومة عموم فلسطين . وعلى هذا الأساس اجتمعت (الإدارة المدنية المؤقتة) في غزة في الثاني والعشرين من أيلول عام ١٩٤٨، وقررت اعتبار نفسها حكومة للبلاد باسم (حكومة عموم فلسطين) [٢٩]، إلا أن تلك الحكومة، لم تمارس سيادتها على الأراضي الفلسطينية؛ بسبب الأوضاع العسكرية التي كانت سائدة عند إعلان تلك الحكومة [٣٠].

في الثلاثين من أيلول عام ١٩٤٨، عقد مؤتمر فلسطين، في مدينة غزة، بحضور بعض الشخصيات الفلسطينية ، وأعلن المؤتمر في ختام اجتماعاته، نظاما مؤقتا، نص على قيام (حكومة عموم فلسطين) تتألف من مجلس وطني، ومجلس وزاري، ومجلس أعلى، وقد اعترفت الدول العربية بهذه الحكومة باستثناء الأردن[٣١].

وبقيام (حكومة عموم فلسطين) استطاعت الجامعة العربية أن تمتص غضب الجماهير العربية، ضد حكوماتها التي ألقت على عاتقها مسؤوليات ضياع فلسطين، والخلافات العربية والتجزئة العربية. [٣٢] ومنذ نشأتها تحملت الجامعة العربية أعقد قضية عربية ، فأصبحت القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى وبالتالي، قضية الجامعة العربية [٣٣]؛ التي منيت بالفشل، والتقصير في تحرير فلسطين، فاعتبرت هذه القضية أحد أسباب ضعف الجامعة العربية لعدم الاستقلال الذاتي [٣٤].

قام الملك عبد الله بعد قيام (حكومة عموم فلسطين) بنشاطات سرية وعلنية مكثفة؛ فتم عقد مؤتمر عمان في نفس اليوم الذي كان من المقرر أن يعقد فيه المجلس الوطني (حكومة عموم فلسطين). وفي الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٨ رفض

المؤتمرون في مؤتمر عمان المذكور الاعتراف بـ (حكومة عموم فلسطين)، وفرضوا سلطة الملك لحل المشكلة الفلسطينية بالطريقة التي كان يراها مناسبة [٣٥].ومن المؤسف أن الملك عبد الله كان يتطلع من خلال هذا المؤتمر إلى دمج الضفتين ، لذا اعتبر هذا المؤتمر نقطة انطلاق لتحرك سياسي أردني.[٣٦] كما عقد مؤتمر أريحا وكان مكملا لمؤتمر عمان في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٨، بدعوة من الحاكم العسكري العام عمر مطر في أريحا، وترأس هذا المؤتمر، الشيخ محمد علي الجعبري أحد الموالين للنظام الهاشمي. ومن أهم القرارات التي تبناها المؤتمر : الضم الفوري للجزء المتبقي من فلسطين للأردن، الأمر الذي أدى إلى توجيه انتقاد له من جامعة الأزهر في مصر، ومن السكرتير العام للتحالف العربي، وبقية أعضائه[٣٧].

من هنا فإن مؤتمر أريحا، كان يهدف إلى دمج القسم الشرقي المتبقي من فلسطين إلى شرق الأردن، والمناداة بالملك عبد الله ملكا على الدولة الجديدة الموحدة، في ظل انسحاب الاستعمار البريطاني، مقابل الزحف الصهيوني على فلسطين نتيجة قتال غير متوازن، وفي ظل فراغ في الساحة[٣٨].

أما التحرك السياسي الآخر، فهو عقد مؤتمر رام الله - في قصر الحمراء- في السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٨ بدعوة من الحاكم العسكري العام (للضفة الغربية) (عمر مطر) ، وبحضور كافة أهالي رام الله وقضائها[٣٩] . وقد أعلنت اللجنة التحضيرية لمؤتمر رام الله ما يلي :

١. تأييد قرارات مؤتمر أريحا بالإجماع على أساس ملاءمة الحل المطروح للوضع السائد آنذاك .
٢. التأكيد على قرارات المؤتمر بإجماع من جميع الدول العربية على المستوى الشعبي، والرسمي، والدعوة لتوحيد الكلمة؛ لتحقيق رغبات الشعب الفلسطيني تحت راية الملك عبد الله، والتعاون معه لتحقيق هذه المهمة.
٣. تفويض المجتمعين في اللجنة التحضيرية لرفع هذه القرارات إلى هيئة الأمم المتحدة، والى الدول العربية، وجامعة الدول العربية [٤٠].

في الواقع وافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على مشروع (الإدارة المدنية المؤقتة)، أملا منها أن تكون الحكومة الجديدة بارقة أمل، حتى يتسنى للفلسطينيين من خلالها إدارة شؤونهم بأنفسهم تمهيدا لطريق استقلالهم .وفي اجتماعات أيلول عام ١٩٤٨ ، نشطت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية؛ لتحقيق مشروع إقامة (حكومة عموم فلسطين)، التي وافقت عليها الدول العربية، باستثناء الأردن؛ مما دفع بالحكومات العربية إلى إيفاد رياض الصلح إلى الملك عبد الله؛ لإقناعه بالموافقة، لكنه فشل في تحقيق غايته [٤١].

على صعيد التحركات السياسية الأردنية الأخرى، عقد مؤتمر نابلس في الثامن والعشرين من شهر كانون الأول عام ١٩٤٨ في دار بلدية نابلس، دعا إليه رؤساء البلديات : سليمان طوقان (نابلس) ، تحسين عبد الهادي(جنين)، هاشم الجيوسي (طولكرم) ، عبد الرحيم السبع (قلقيلية)، ورافق الحمد الله (عنبتا) ، وبحضور وجهاء، وأعيان المنطقة ، وترأس الاجتماع سليمان عبد الرازق طوقان رئيس بلدية نابلس [٤٢].

قام الملك عبد الله بزيارة المدن الفلسطينية المحتلة وقراها ، لاتخاذ خطوات دستورية، لتنفيذ قرارات المؤتمرات الآنفة الذكر، حيث التقى الملك عبد الله ، بأهالي المناطق المحتلة ووجهائها الذين أجمعوا على بيعته[٤٣]. وقد قادت هذه المؤتمرات إلى مشروع دمج الضفتين في عام ١٩٥٠ لما تبقى من فلسطين، وتنصيب الملك عبد الله ملكا على الدولة الموحدة الجديدة [٤٤].وكانت الحكومة الأردنية اتخذت عددا من الإجراءات الإدارية، والسياسية التي كرست حقيقة الضم للضفة الفلسطينية، كربطها بوزارة الداخلية الأردنية، وإغلاق القنصلية الأردنية، في القدس وإلغائها، وتجنيس الفلسطينيين بالجنسية الأردنية، واستعمال العملة الأردنية[٤٥].

في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٥٠ أجريت الانتخابات النيابية تمهيدا لتشكيل مجلس أمة موحد، ضم ممثلين عن الأردنيين، والفلسطينيين، (اللبنة الدستورية الأولى في بناء الدولة العربية الجديدة)، وأعلنت الانتخابات في العشرين من نيسان

عام ١٩٥٠ حسب ما جاء في قرار إعلان دمج الضفتين [٤٦] ، وشارك في الانتخابات النيابية أبناء الضفتين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون؛ إذ تمّ منحهم حق التصويت. وبلغ عدد النواب من كل ضفة عشرين نائبا. ويمكن القول: أن عملية دمج الضفتين جاءت في ظل ضعف قوة الحاج أمين الحسيني، حيث بدأ الملك عبد الله بالتحضير لخطة دمج الضفتين؛ لضمان الأمن فيها[٤٧]. وقد كان واضحا بأن دمج الضفتين، كان وراءه أهداف أردنية، تتمثل في طمس الهوية الفلسطينية ، حيث اتخذت الحكومة الأردنية، خطوات فعلية، من أجل منع استخدام كلمة فلسطين. وقد قام الملك بمحاولة القضاء على الهوية الفلسطينية، عن طريق استغلاله لفترة الضعف الفلسطينية التي أشرنا إليها [٤٨].

اتخذت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، عددا من الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة دمج الضفتين حيث قدم إلى مجلس الأمة مشروع قرار يقضي بدمج الضفتين، ناقشه المجلس ، وأقره في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٥٠ وتضمن ما يلي :

١. تأكيد دمج الضفتين،ووحدتهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية تحت قيادة الملك عبد الله بن الحسين وفقا للحكم النيابي الدستوري على أساس المساواة في الحقوق،والواجبات بين المواطنين .
٢. تأكيد المحافظة على حقوق العرب في فلسطين،والدفاع عنها، بالطرق المشروعة كافة، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في إطار التعاون العربي، والأماني القومية، والعدالة الدولية.
٣. رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه الأعيان، والنواب الممثل للضفتين إلى الملك عبد الله [٤٩] واعتباره ساري المفعول فور إعلان موافقة الملك عليه. وقدم أعضاء مجلس الأمة وثيقة هذا القرار إلى الملك عبد الله ؛ حيث تمّ التوقيع عليه في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٥٠[٥٠].

من أجل ذلك عارضت الجامعة العربية دمج الضفتين، وأصدرت قرارا بفصل الأردن من الجامعة؛ إلا أنها تراجعت عن قراراها ، بعد أربعة أسابيع من فصلها، كأمر واقع. كما عرضت اللجنة السياسية للجامعة في الخامس عشر من حزيران عام

١٩٥٠ ، صيغة –اعتبرت مقبولة من الجميع آنذاك ، باستثناء الأردن،– نصت على أن الضرورات العملية كانت تقتضي أن يحتفظ الأردن بالجزء الذي ضمته الحكومة الأردنية إليها من فلسطين، كوديعة، كان سيتم النظر إليها في التسوية النهائية، للقضية الفلسطينية عند تحريرها ؛ بشرط قبول الأردن بقرارات دول الجامعة العربية بالإجماع. وعلى الرغم من أنه لم يبتّ في هذه الصيغة رسميا؛ إلا أن الدول العربية لم تعتبر الخطوة الأردنية؛ إجراء نهائيا[٥١].

أما أهم نتائج دمج الضفتين شعبيا وسياسيا، فهي: تغيير الحقائق السياسية التي كانت تقوم عليها الحكومة الأردنية، إذ أضحى أغلبية سكانها من الفلسطينيين ونصفهم من المهاجرين الجدد، الذين أصبح عددهم مساو –تقريبا– لعدد سكان الأردن الأصليين. كما قويت المعارضة الأردنية –فكريا وسياسيا – بعد أن كانت ضعيفة، وأصبحت مع عملية الدمج أكثر نشاطا وفاعلية[٥٢]. وعلى المستوى السياسي، أدت عملية الدمج، إلى إضعاف التحالف الأردني البريطاني، وإضعاف السيطرة البريطانية في المنطقة، والأهم من ذلك القضاء على مشروع سورية الكبرى، الذي كان يطمح الملك عبد الله لزعامته[٥٣].

أما أهم المآخذ على عملية دمج الضفتين فهي :

١. عدم ذكر اسم فلسطين ضمن الدولة الموحدة الجديدة، حيث حملت الدولة المذكورة اسم (المملكة الأردنية الهاشمية).
٢. أردنة المؤسسات العسكرية والأمنية كليا، سوى بعض الموظفين الإنجليز، وانضم الفلسطينيون للجيش الأردني عام ١٩٥٠ ضمن عملية الدمج، غير أن السمة الغالبة على القوات القتالية كانت من الأردنيين، حيث اقتصرت وظائف الجيش على الأردنيين، وتطلب وصول الفلسطينيين إلى أعلى رتب الجيش العليا خمسة عشر عاما.
٣. عمان هي: عاصمة الدولة الجديدة الموحدة.
٤. تعيين متحدث باسم البرلمان الاتحادي من (الضفة الشرقية) من قبل الملك عبد الله ، أما بالنسبة للأعضاء المعينين في البرلمان الاتحادي؛ فلم تكن التعيينات بين

الجانبين الأردني والفلسطيني بالتساوي، حيث عين الملك اثني عشر أردنيا مقابل ثمانية فلسطينيين فقط.

٥. اختيار شرق الأردن لتكون مركزا، علما أن الفلسطينيين كانوا يشكلون ثلثي السكان.

٦. توصل الملك عبدالله إلى هدنة مع الكيان الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى استمرار العلاقات الأردنية –الإسرائيلية لمدة تتجاوز الخمسين عاما؛ ولذا سارع السياسيون الفلسطينيون إلى الانتخابات البرلمانية، التي حملت شعار " نعم للوحدة لا للسلام مع إسرائيل" (٥٤).

بعد دمج الضفتين استكملت الإجراءات الدستورية، رغم توالي ردود الفعل المتباينة عليها، عربيا، وفلسطينيا حتى درجة التناقض، وظل الأردن منذ ذلك التاريخ، وحتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي لفلسطين في الأوساط العربية المختلفة، والمحافل الدولية، وأصبحت الأجزاء الشرقية من فلسطين، جزءا من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (٥٥). كما شهدت هذه الفترة حل البرلمان الأردني، حيث تمّ رفض المصادقة على مشروع ميزانية الحكومة في أيار عام ١٩٥١، وفي منتصف عام ١٩٥١ اغتيل الملك عبد الله في القدس (٥٦).

يمكن اعتبار المرحلة ما بين عام ١٩٤٨ –١٩٦٤ ، مرحلة التكامل والاندماج بين الأردن، وفلسطين، على المستويين الرسمي، والشعبي، رغم تمركز الثقل السياسي، والاقتصادي في عمان. ومن أهم مظاهر الاندماج: العمل السياسي الحزبي، الذي ضم إليه ناشطين من الضفتين في الحزب الواحد، والاندماج (السياسي المؤسي)، من خلال السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والبرلمان (٥٧). ولم يتخلل العلاقات الأردنية –الفلسطينية أية مشاكل تذكر، حتى عام ١٩٦٤، وهو عام تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية(٥٨).

بعد صدور قرارات المؤتمر العربي الأول، تمّ بحث الأسس السليمة التي كفلت تنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من تحمل مسؤوليته في تحرير الأراضي العربية

المحتلة؛ وبالتالي دخلت المنظمة في مرحلة جديدة، الأمر الذي ترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام جميع الشعب الفلسطيني، من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية[٥٩]. كما أشار أحمد الشقيري (رئيس المنظمة، آنذاك) خلال خطاب ألقاه في افتتاح الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني في القدس الشرقية، وبحضور الملك الراحل الحسين بن طلال ، أن هدف المنظمة، هو تحرير فلسطين، وليس محاربة النظام الهاشمي، أو أي نظام عربي آخر، فهي تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعامل مع جميع الدول العربية؛ وبالتالي عرّف الشقيري الكيان الفلسطيني الجديد، بأنه ليس حكومة ولا يمارس السيادة[٦٠]. والدافع وراء إنشاء المنظمة فهو: إبراز القضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية، بعد أن ظهرت النزعة القطرية للبلاد العربية، التي كانت تشكل المرتبة الأولى في سياساتها على الصعيد المحلي والدولي [٦١].

أنشئ الوليد الجديد؛ لإزالة العديد من الصعاب بسبب عدم اندماج الشخصية الفلسطينية على الصعيد القومي، عربيا، ودوليا. كما أشار الشقيري، إلى أن الكيان الشعبي النضالي القومي الفلسطيني الجديد، لا يتعارض مع الكيان الأردني [٦٢].

على الرغم مما طرحه الشقيري؛ إلا أن القيادة الأردنية تحفظت على إنشاء الوليد الجديد بالصيغة التي طرحها الشقيري؛ فالمخاوف الأردنية تنبع من الشعور بأن الوليد الجديد ، منافس كياني للكيان الأردني، وهي مشكلة لم ينظر لها في ما كان يختص بقطاع غزة[٦٣] ، وعلى الرغم من ذلك فقد وافقت الحكومة الأردنية على استضافة أول مجلس وطني فلسطيني عقد في القدس عام ١٩٦٤ ، ما عنى أن الأردن كان موافقا على الاعتراف بالكيان الفلسطيني الجديد، و أن مسألة التمثيل الفلسطيني كانت مرتبطة بشكل ما بالكيان الأردني؛ الأمر الذي أدى إلى النزاعات والصراعات، والسجن، والترحيل، التي مارسها النظام الأردني، ضد أبناء فلسطين، دون توصل الطرفين إلى أية نتيجة، أو إلى حسم للأمور [٦٤].

اتخذ الأردن بعض الإجراءات بعد ولادة الكيان الفلسطيني الجديد، حيث اشترط على أن يكون المقر الرئيسي في الأردن؛ للتحكم في الكيان الجديد، ولاحتوائه. كما اشترط على أعضاء قيادة الوليد الجديد، أن يحصلوا على جوازات سفر أردنية خاصة، الأمر الذي أدى -فيما بعد – إلى حصول تناقض، وتنافر في المواقف المتعلقة بقضية تمثيل الشعب الفلسطيني؛ إذ تصاعدت وتيرة الخلافات الأردنية-الفلسطينية؛ بسبب ازدواجية تمثيل الشعب الفلسطيني وبدأت تلك الخلافات تظهر على السطح؛ إذ اختلف الطرفان في تحديد نوعية العلاقات وفهمها [٦٥].

تجدر الإشارة إلى أن تأسيس المنظمة، كان يعني فتح الباب على مصراعيه للنزاع العربي- الإسرائيلي، وقد أدركت الحكومة الأردنية -منذ اللحظة الأولى لإنشاء المنظمة- الأخطار المترتبة على إنشاء الكيان الفلسطيني الجديد، الذي كان له تأثيره المعاكس على المملكة الأردنية الهاشمية؛ فمعظم سكانها من الفلسطينيين[٦٦].

كانت علاقة الأردن بالفلسطينيين عام ١٩٦٤ تمثل وجهتي نظر متناقضتين: الأولى- كانت تعتقد بأنها تمثل الشعب الفلسطيني على أساس دمج الضفتين، وحصول فلسطينيي (الضفة الغربية)، واللاجئين في (الضفة الشرقية) على الجنسية الأردنية، وحقوق المواطنة، والثانية- وجهة نظر منظمة التحرير التي كانت تصر على حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، حسب ما جاء في قرارات القمة العربية الداعية إلى ضرورة استقلالية الكيان الفلسطيني؛ للتصدي للكيان الإسرائيلي ومخططاته [٦٧].

رأى البعض بأن العلاقة الأردنية – الفلسطينية هي حلقة في مسلسل حرب قديمة ومستمرة، ما يعني أن تلك العلاقة، كانت-دائما-صعبة، ومعقدة، يشوبها الحذر، والحيطة، والشك؛ نتيجة الرغبة المتبادلة في الاحتواء [٦٨].

أما العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير، فقد تدهورت بين شهري حزيران عام ١٩٦٦ وحزيران عام ١٩٦٧ (عام الحرب)، واعتبر الملك حسين القضية الفلسطينية بالنسبة للأردن، مسألة حياة، أو موت، ويظهر ذلك، من خلال

خطاب ألقاه الملك الراحل في كلية تدريب المعلمين في عجلون، في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٦٦ [٦٩].

حصل تحول في تاريخ العلاقات الأردنية- الفلسطينية بعد، عملية السموع (الهجوم الثاني من قبل الكيان الإسرائيلي في تشرين الثاني من عام ١٩٦٦؛ إذ قتل خمسة عشر جنديا أردنيا وطيارا عسكريا، وستة قرويين)، حيث انطلقت مظاهرات احتجاجية في جميع أنحاء (الضفة الغربية) ، وجهت انتقادات للحكومة الأردنية، التي فشلت في تسليح القرويين ، وطالبت بالتدريب العسكري، وتوزيع الأسلحة على الشعب. تلك الأوضاع السياسية في المناطق المحتلة دفعت باتجاه عقد مؤتمر لمناقشة الأحداث، والتطورات التي حدثت في المنطقة منذ عملية السموع. وقد وافق الملك في البداية على المؤتمر، ولكنه سرعان ما أمر بإلغائه، عندما أدرك أنه في صالح المنظمة، فنشطت حملة الإعتقالات السياسية في (الضفة الغربية) ، للناشطين السياسيين من قبل الملك، وتوترت الأمور حيث وصلت ذروتها؛ بإغلاق مكاتب المنظمة في القدس، في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٦٧، وقد قلبت ضربتي الكيان الإسرائيلي لسوريا، والأردن، الميزان لصالح ممثلي العرب المحاربين، وهما:سوريا، ومنظمة التحرير [٧٠].

رأى الأردن أن رغبات منظمة التحرير الفلسطينية، خرجت عن مقررات القمة العربية، عندما قامت المنظمة بإنشاء معسكرات تدريب للفلسطينيين، وإنشاء كتائب فلسطينية في الأردن، كما كان في قطاع غزة. وطالبت المنظمة- كذلك-بممارسة أنشطة تعبوية، لبث برامج قومية من دار الإذاعة الأردنية؛الأمر الذي رفضته الحكومة الأردنية، معتبرة التجنيد في الأردن منطبقا على الجميع في الضفتين، وأدى ذلك إلى مرحلة جديدة من التوتر في العلاقات الأردنية- الفلسطينية، ودفع الحكومة الأردنية إلى سحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية في شباط عام ١٩٦٧ ، ووصف القيادة الفلسطينية بالقيادة الهدامة والمتآمرة. واستمر الوضع كذلك حتى حزيران عام ١٩٦٧[٧١].

المرحلة من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ .

جمدت الخلافات الأردنية- الفلسطينية- ظاهريا- بداية شهر حزيران عام ١٩٦٧، عندما شعر العرب بخطر العدوان الإسرائيلي،وبعد أن حققت تلك الخلافات أهدافاً قيمة للعدو، قطف ثمارها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ [٧٢]. وتم الفصل بين ضفتي الأردن تحت ضغط السلاح بعد احتلال الكيان الإسرائيلى للقدس (والضفة الغربية) وقطاع غزة[٧٣].

كان لنتائج حرب حزيران عام ١٩٦٧ آثار سلبية على الأردن، فتطورت الأوضاع السياسية على الصعيد الداخلي، والخارجي، ناهيك عن خسارتها بالنسبة للدخل القومي؛ حيث اعتمدت ٣٨% من عائداتها على السياحة في فلسطين (القدس /بيت لحم). وتدفقت مجموعة من المهجرين الفلسطينيين إثر حرب حزيران إلى الأردن، حيث بلغ عددهم، حوالي مئة ألف لاجئ فلسطيني، وبعد الحرب قدر عددهم حوالي ٢٤٨و ٣٥٤ لاجئاً، حسب إحصائية رسمية أردنية، حيث وفرت لهم الحكومة الأردنية، المخيمات، وقدمت لهم وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين المعونات الشهرية [٧٤].

أما مصير هؤلاء الفلسطينيين المهجرين، فكان يقرره الفلسطينيون أنفسهم ، - كما أشار إليه- يحيي حمودة رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير. ولقد اعتبر الأردنيون (الضفة الغربية) جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية[٧٥].

تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني بعد حرب حزيران [٧٦]، وظهور فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة، التي سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية، وشرعت النضال، والتصدي للاحتلال الصهيوني، ومقاومته داخل الأراضي المحتلة وخارجها [٧٧]. وأصبح الاحتكاك بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أمرا لا مفر منه ؛ بسبب ازدياد النشاط الفلسطيني المسلح في الأردن، بعد معركة الكرامة في الحادي والعشرين من آذار عام ١٩٦٨[٧٨]. ويعود الفضل في هذه المعركة، للمنظمات الفلسطينية بالتعاون مع بعض العناصر الوطنية في الجيش الأردني

(٧٩) وقد حققت معركة الكرامة الهدفين الأساسيين اللذين انطلقت من أجلهما وهما: الحصول على القاعدة الآمنة(٨٠). وإبراز فصائل المقاومة الفلسطينية وتحديدا حركة (فتح) للهوية الفلسطينية. (٨١) أظهرت الحكومة الأردنية – بعد معركة الكرامة – مخاوفها من احتمالات ازدواج السلطة في الأردن، بعد ازدياد النشاط الفلسطيني المسلح، لذا تغيرت علاقة الأردن بفلسطين، إثر تهجير الفلسطينيين إليها، حيث طرح الملك الأردني، مقترحات لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٦٨، وقد نص البند السادس من تلك المقترحات* (تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين)؛ إلا أنه لم يتم تحديد مشكلة اللاجئين، باسم اللاجئين الفلسطينيين (٨٢).

أما فيما يتعلق بقطاع غزة ، فلم يرتبط القطاع بالأردن ، حتى بعد أن اصبح تحت براثن الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧. و لكن و على الرغم من الاحتلال الإسرائيلى (للضفة الغربية) و قطاع غزة ، فقد أبقت الأردن الارتباط الإدارى والقانوني (للضفة الغربية). و يذكر أن قطاع غزة كان تابعاً للإدارة المصرية قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، و لكن لم يمنح مواطنيه الجنسية المصرية، بخلاف (الضفة الغربية) التي حصل سكانها على الجنسية الأردنية أو دمجت بالأردن (٨٣) .

أصبحت منظمة التحرير بعد عام ١٩٦٧ ، طرفا من أطراف النظام الإقليمي العربي ؛ إذ أحدثت آثارا في تفاعلات النظام العربي منذ اللحظة الأولى لانضمامها للجامعة العربية، تلك التفاعلات جعلت المنظمة، طرفا في النظام في وقت كان يدخل فيه مرحلة الواقعية السياسية(٨٤).

طرح وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق(وليام روجرز) عام ١٩٧٠ مشروع روجرز، الذي وافقت عليه كل من مصر والأردن، ورفضته منظمة التحرير الفلسطينية ، وسوريا بينما تراوح موقف الحكومات العربية الأخرى بين التأييد العلني أو بين التأييد الرسمي أو التكتم، واستمرت الأمور على هذا المنوال إلى أن وقع الصدام

---

* انظر المقترحات.منير الهور وطارق موسى. مشاريع تسوية القضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥. (عمان:دار الجليل للنشر ١٩٨٦م).ص١١٩.

الأردني –الفلسطيني المسلح الذي وصل ذروته في أيلول عام ١٩٧٠. تلك الأحداث كانت منعطفا حادا في تاريخ التحولات في المنطقة، ومن أهم نتائجها على الصعيد الفلسطيني: خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن [٨٥]؛ مما أدى إلى تفجر الأزمة بين فصائل المقاومة الفلسطينية، والحكومة الأردنية في أيلول عام ١٩٧٠ [٨٦]، إذ هدفت إحداث أيلول إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن[٨٧] الأمر الذي دعا إلى ضرورة استقلالية القرار الفلسطيني عن الأردن [٨٨].وازدادت الأزمة تفجرا بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة العسكرية الأردنية،في السادس عشر من أيلول عام ١٩٧٠؛ [٨٩] فلم يستطع الفلسطينيون بلورة اتفاق مقبول، ومعقول مع الأردن[٩٠]، يضمن الحقوق الفلسطينية وفي ذات الوقت يعترف بالسيادة الأردنية الكاملة على أراضيه. وفي إطار ذلك رأت (حركة فتح)، ضرورة تأطير العلاقة مع الأردن، بما يحفظ حقوق الطرفين، وحقوق الأمة[٩١].

جسّدت أحداث أيلول العلاقة التناقضية بين منظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الأردنية في أسوأ مراحلها [٩٢]، فكان يعني أن المنظمة، تحولت عام ١٩٦٧-١٩٧٠ إلى منظمة وطنية فلسطينية ثورية، تتولى إدارة مصير الفلسطينيين، على اعتبار أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وبدأت تعمل- تمهيدا -لإقامة دولة فلسطينية مستقلة[٩٣].

رأت الحكومة الأردنية أن تصاعد حركة المقاومة الفلسطينية داخل الأردن، كان بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، حيث برزت دعوات في داخل المناطق المحتلة؛ لإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، إلا أن المنظمة رفضت ذلك رفضا قاطعا، وأكد المجلس الوطني الفلسطيني – في دورته الثامنة في القاهرة في شهر آذار عام ١٩٧١- تمسك المنظمة باتفاق عمان الذي أبرم عام ١٩٧٠ و نص على وحدة الأردن بضفتيه[٩٤].

في إطار ذلك أشار الزعيم الفلسطيني صلاح خلف (أبو اياد) (القائد الثاني في منظمة التحرير)، إلى أن أحداث أيلول عام ١٩٧٠ ضد الفلسطينيين كانت تهدف

إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية [٩٥]. وبدأت مرحلة الصدام بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية التي استعد لها الطرفان، و تهيأت لها جميع الظروف، ووجدت الحكومة الأردنية نفسها بعد أن فقدت السيطرة على معظم الأردن و معظم المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية ما عدا الجيش أمام خيارين: التحرك إلى الأمام والتصدي للمقاومة، و الاصطدام معها ، أو الرجوع إلى الخلف،والاستسلام لها كليا،وفي كلا الحالين كان الأمر صعبا وقاسيا [٩٦]. وتبلورت في هذه الفترة رؤية أردنية، إذ رأى الملك حسين بأن المقاومة الفلسطينية كانت تعني، تطور الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة،وإبرازها [٩٧].

توترت العلاقات بين الحكومة الأردنية، ومنظمات المقاومة الفلسطينية، وتحديدا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد حادث خطف الطائرات الثلاث من قبل الجبهة في الثاني عشر من أيلول عام ١٩٧٠؛ فاستنكرت حكومة الأردن عملية خطف الطائرات[٩٨] و دعت، الفدائيين إلى تسليم أسلحتهم لمنظمات المقاومة، التي ينتمون إليها، من خلال بيان وجهته لهم في السادس عشر من أيلول عام ١٩٧٠، و دعا الملك الهاشمي في رسالة وجهها للشعب الأردني إلى :

١. حظر قواعد الفدائيين في عمان والمدن والقرى الأردنية، ووجوب بقائها على حدود الأراضي المحتلة في خط المواجهة مع العدو .
٢. سريان أنظمة الحكومة الأردنية، وقوانينها على الفدائيين؛ وبالتالي ممارسة الحكومة الأردنية سيادتها على كافة من تواجد فوق أراضيها، وطالب الملك الأردني الفصائل الفلسطينية احترام السيادة الأردنية [٩٩].

يتبين من خلال قراءة أحداث أيلول، بأنه ترتب عليها، نتائج أدت إلى تعميق الشرخ بين الأردنيين، والفلسطينيين في الأردن، وإلى صعوبة التعامل مع هذه القضية التي كانت شائكة ومعقدة [١٠٠]. كما كانت أحداث أيلول وما تبعها من أحداث (كأحداث جرش) ، نوعا من بحث النظام الأردني للحفاظ على الذات بعد تصاعد دور المقاومة، والثورة الفلسطينية في الأردن[١٠١].

أثرت حوادث أيلول على العلاقات الأردنية –الفلسطينية، الأمر الذي أفرز كثيرا من المآسي، وأثر على العلاقات الأردنية- الفلسطينية فيما بعد [١٠٢] وأدى ذلك إلى انعدام الثقة بين المقاومة الفلسطينية، والحكومة الأردنية[١٠٣].

أوضحت أحداث أيلول، أن النظام الأردني استطاع أن يحدث انقساما عاموديا بين شعبي الأردن وفلسطين، مع الإشارة إلى أن الشعب الأردني كان متعاطفا مع الشعب الفلسطيني في المراحل الأولى من عمر العمل الفدائي. أما في أحداث أيلول عام ١٩٧٠م، فوقف الشعب الأردني إلى جانب النظام، وحمل السلاح ضد المقاومة الفلسطينية[١٠٤] وحسمت أحداث أيلول ازدواجية السلطة في الأردن لصالح النظام الأردني [١٠٥].

كانت أحداث أيلول الحلقة الأخيرة في مخطط النظام الأردني؛ لتصفية الحركة الفدائية ، وفرض على المقاومة الفلسطينية ، أن تتحول من العلنية الشرعية إلى السرية. ورأت الحكومة الأردنية أن أحداث أيلول كانت حدثا طارئا، نتج عن رفض الفدائيين ترك مناطق الأحراش،والقبول بشريط في منطقة الأغوار حددته الحكومة الأردنية[١٠٦].

رأى سامي العطاري (أحد قادة المقاومة عام ١٩٧٠م)، أن فصائل المقاومة الفلسطينية، حاولت الانفراد بالعمل الفلسطيني، الأمر الذي عزز نقاط الضعف، وساعد النظام الأردني على استغلال النزعات الإقليمية في الأردن، وتعميقها ، كما أن فصائل المقاومة الفلسطينية ، شكلت التنظيمات النقابية والمهنية الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تعميق النزعات الإقليمية في الأردن ، ودفع بالمقاومة الفلسطينية للنضال ضد النظام الأردني، لذا انطلقت المقاومة الفلسطينية من فهم خاطئ، وتجاهلت تاريخ الحركة الوطنية الأردنية، ومجمل نضالاتها على الساحة الأردنية [١٠٧].

أشار عبد الوهاب الكيالي،(أحد قادة المقاومة الفلسطينية في أحداث أيلول عام ١٩٧٠)، إلى أن فكرة المقاومة هي فكرة معادية للنظام الهاشمي بسبب (خطيئة

الولادة) أي ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم يطمئن إليها ذلك النظام،ولم يكن يريدها [١٠٨].

أما الدروس المستفادة من أحداث أيلول فكانت التنبه إلى : غياب النظرية عن المقاومة الفلسطينية؛ فغلب الطابع العفوي على حياة المقاومة (الاستراتيجية والتكتيكية) وممارساتها [١٠٩]، وغياب الفهم الواقعي العلمي، للعلاقة مع الجماهير في الساحة الأردنية-الفلسطينية[١١٠].

في إطار التحرك العربي، لوضع حد للأحداث الدامية التي جرت عام ١٩٧٠وصلت بعثة من الجامعة العربية برئاسة الباهي الأدغم-تونس في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧١، بمرافقة قوة عربية عسكرية رمزية.[١١١]

طرح الأردن مشروع المملكة المتحدة * في ١٥ آذار عام ١٩٧٢، (وهو مفهوم جديد للعلاقات مع الفلسطينيين) ونص المشروع على ما يلي :

١. قيام دولة اتحادية من (الضفة الغربية) وأية أراضٍ يتمّ تحريرها تكون عاصمتها القدس، ومن (الضفة الشرقية) وعاصمتها عمان.
٢. إشراك الحكومة الاتحادية في شؤون الدفاع.
٣. تأسيس مجلس نيابي من الطرفين منتخب من الشعب .
٤. تولية مجلس تنفيذي وحاكم في كل منهما، إضافة إلى بعض التفاصيل الأخرى التي كانت متعلقة بالسلطات الثلاث التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.
٥. يترأس الملك الاتحاد، والقوات المسلحة [١١٢] .

لم يكتب لهذا المشروع النجاح[١١٣] ، ولم يكن حظه أفضل من حظ غيره من المشاريع التي سبقته، فقد رفضته منظمة التحرير فور صدوره، لأنه كان يهدف إلى إشراك الفلسطينيين في عملية التسوية، والتفاوض مع الكيان الإسرائيلي؛ وبالتالي اعتراف الفلسطينيين بالوجود الإسرائيلي من خلال حكومتهم؛ الأمر الذي رفضته

---

* انظر ملحق رقم (٣) مشروع المملكة المتحدة.

المنظمة، لأنها كانت تصر على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة. كما كان تمثيل الملك الأردني للشعب الفلسطيني –دوليا، وعربيا – يضع عقبات قانونية أمام المنظمة؛ ويؤدي إلى صراع على الساحة الفلسطينية، إضافة إلى أنه اعتراف من الحكومة الأردنية وللمرة الأولى، بأن ضم الضفة الفلسطينية إلى الأردن عام ١٩٥٠ ، كان يعني عدم تحديد مصيرها النهائي، وأنها جزء لا يتجزأ من الكيان الفلسطيني .

كذلك لا يجوز إغفال موقف (م.ت.ف.)* ، الذي تمثل في رفض المشروع المذكور، في مرحلة كان الهدف الاستراتيجي لمنظمة التحرير فيها ، إقامة الدولة (الديمقراطية اللاطائفية) على تراب فلسطين التاريخي (زمن الانتداب) وعدم وجود أية نوايا للاعتراف بالكيان الإسرائيلي [١١٤].

أشار إبراهيم أبو لغد، إلى أن المشروع (مشروع المملكة المتحدة) كان محاولة لإعادة الهيكلية السياسية بين الطرفين ، ولم يهدف إلى تحرير الأرض، حيث تم الإعلان عن هذا المشروع في أوج تصاعد الخلافات، والصراعات السياسية بين الحكومة الأردنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد صراعها العسكري في الأردن عام ١٩٧٠–١٩٧١[١١٥].

رأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بأن الشعب الفلسطيني هو المسؤول عن تقرير مستقبله ومستقبل قضيته، ورأت اللجنة التنفيذية للمنظمة بأن المشروع الاتحادي شكل مؤامرة لشق الصف العربي، ووصفته بأنه تواطؤ مع الكيان الإسرائيلي وأنه يعني تصفية للقضية الفلسطينية[١١٦].

تميزت العلاقات الأردنية –الفلسطينية خلال عام ١٩٧٣ بالتوتر الشديد، الذي كان نتيجة حتمية؛ عكست التوتر والتأزم السابقين في تلك العلاقات، بسبب حوادث أيلول بين عام ١٩٧٠ وتموز عام ١٩٧١، وما تلا ذلك من إنهاء لوجود

---

* يتم اعتماد م.ت.ف. (منظمة التحرير الفلسطينية) أينما صدرت في هذه الدراسة .

المقاومة الفلسطينية في الأردن، حيث لم يوافق الأردن على عودة المقاومة الفلسطينية إلى العمل على الساحة الأردنية[١١٧].

خلفت حرب تشرين عام ١٩٧٣ آثارها على مجالات النزاع العربي الإسرائيلي، فكان من بين نتائجها المباشرة؛ أنها فتحت الباب على مصراعيه لتحرك نشط في اتجاه تحقيق تسوية للنزاع العربي –الإسرائيلي، فمجلس الأمن الدولي كان في حالة انعقاد شبه دائم أيام الحرب، حيث توصل عام ١٩٧٣م إلى إصدار قرار ٣٣٨ بعد أن حظي بإجماع الأعضاء، وقد دعا القرار إلى التعجيل في إبرام التسوية، إذ نص على تأكيد الأسس التي تضمنها القرار ٢٤٢جميعها، وشدد على ضرورة تنفيذها، وحث على مباشرة مفاوضات بين جميع أطراف النزاع المعنية بإشراف ملائم؛ لإقامة سلام عادل، ودائم في الشرق الأوسط. تلا صدور القرار مشاورات واسعة، بمشاركة جميع الأطراف على الصعيدين الدولي والعربي،وفي ختام المشاورات تم التوصل إلى اتفاق لعقد مؤتمر في جنيف، وهو (المقر الأوروبي للأمم المتحدة) بحضور، مصر، وسوريا، والأردن، والكيان الإسرائيلي، برئاسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي، فقبلت الدول العربية إضافة إلى الكيان الإسرائيلي الاتفاق مع احتفاظ كل طرف بتفسيره الخاص للقرار ٢٤٢[١١٨].

في ظل اهتمام العالم بإجراء تسوية للقضية الفلسطينية، نشط الأردن لاستعادة (الضفة الغربية) التي احتلت عام ١٩٦٧، وحدد الأردن موقفه من تلك التسوية بمسألتين: الأولى- مسألة أراضي (الضفة الغربية) التي احتلت عام ١٩٦٧ باعتبارها جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية والثانية- مسألة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. باعتبار أن الأردن يمثل الأكثرية من الشعب الفلسطيني. وكان الأردن قد أجرى استفتاء للشعب الفلسطيني لمعرفة نوع العلاقة ونوع الحكم الذي يريده مع الأردن، فيما إذا تحررت أراضي (الضفة الغربية)، إذ كان على الشعب الفلسطيني أن يختار بين البقاء كجزء من المملكة الأردنية الهاشمية أو الحكم الذاتي

المستقل [١١٩]. ولجأ الأردن إلى ذلك، بعد أن وجد أن المنظمة جسم منافس، فهو يطمح أن يكون التمثيل في يده [١٢٠].

المرحلة من عام ١٩٧٤-١٩٨٥.

في عام ١٩٧٤، حصل تطور سياسي هام في العلاقات الأردنية-الفلسطينية، حيث ثبتّ المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة في حزيران عام ١٩٧٤، هدف المنظمة في إقامة السلطة الوطنية المستقلة، على كل جزء من الأراضي الفلسطينية سيتمّ تحريره، فأدى هذا للدخول في معركة سياسية مع الحكومة الأردنية، حول قضية التمثيل الفلسطيني، إذ رأت القيادة الأردنية نفسها أمام خيارين: إما التسليم للمنظمة بصفتها التمثيلية؛ و يعني هذا الانسحاب من القضية الفلسطينية والعودة إلى حدود المملكة قبل العام ١٩٤٨ ، وإما التمسك بمعطيات ما قبل واقع حرب أكتوبر، وإصرار القيادة الأردنية على امتلاكها لحق تمثيل الشعب الفلسطيني. وكان تبني الأردن لأى خيار من الخيارين له تأثيره الشديد على مستقبل الأردن ذاته؛ ولذلك اختارت القيادة الأردنية الخيار الثاني، حيث سعت إلى تمثيل الشعب الفلسطيني في حدود (الضفة الغربية) بموجب القرار ٢٤٢، واتضح توجه الملك الهاشمي ذلك في خطاب له قبل مؤتمر القمة الجزائري عام ١٩٧٣ ، وأكده رئيس وزرائه في مؤتمر القمة الذي عقد في تشرين الثاني عام ١٩٧٣[١٢١].

في الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩٧٤ صدر بيان عربي مشترك في مؤتمر، جمع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، والرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، حيث أكد البيان على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد حظي البيان بالتأييد العربي في مؤتمر الرباط في تشرين الأول عام ١٩٧٤ ، حيث افتتح الملك حسين جلسات المؤتمر بخطاب طويل، أكد من خلاله المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق بلاده فيما يتعلق

بمصير (الضفة الغربية)، كما أشار إلى مرحلتين من مراحل القضية الفلسطينية كان يجب الفصل بينهما أولا- مرحلة تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة وثانيا- حل المشكلة الفلسطينية. واعتبر الملك الأردني نفسه مسؤولا عن تحرير أراضي (الضفة الغربية) التي احتلت عام ١٩٦٧ حسب القرار ٢٤٢، كما اعتبر الملك الأردني الأمر ذلك، بأنه غير مناقض لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية، وأشار الملك الأردنى إلى حق الفلسطينيين المقيمين في الضفتين اختيار شكل الحكم مستقبلا بعد تحرير الأراضي كما أشرنا سابقا[١٢٢].

في مؤتمر الرباط برز تحول تجاه المنظمة، بحيث أضيفت صفة الرسمية إلى المنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهنا شعرت المنظمة بأنها تحررت من الوصاية العربية عليها، الأمر الذي أعطاها حرية أكثر في ميدان العمل السياسي والمناورات الدبلوماسية [١٢٣].وقد نصت قرارات قمة الرباط على ما يلي :

١. حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وحقه في تقرير مصيره .
٢. حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .
٣. مساندة منظمة التحرير في مطالبها العادلة على المستوى العربي والذي تمثل في إقامة السلطة الوطنية المستقلة، على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية.
٤. دعوة المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، ومنظمة التحرير إلى الإقرار والاتفاق على قاسم مشترك للعلاقات بينهما.
٥. دعوة الدول العربية إلى الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني [١٢٤].

لم تأت قرارات قمة الرباط نتيجة تفاهم أردني -فلسطيني، فقد اعتبر الفلسطينيون القرارات المذكورة مكسبا كبيرا لهم، بينما اعتبره الأردنيون خطأ كبيرا،

بحيث انصاع الأردن فيها لرغبات العرب والفلسطينيين [١٢٥]. وكان الملك الأردني يسعى -فكرا وممارسة - لعدم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، لذا أبقى الارتباط الإداري والقانوني (للضفة الغربية).

أشار الملك الهاشمي -في حديث لنيويورك تايمز في السادس من تشرين الثاني عام ١٩٧٤- أشار إلى أن فلسطيني (الضفة الشرقية) عليهم الاختيار بين المواطنة، أو الجنسية الأردنية ، كزائرين مرغوب فيهم كباقي الفلسطينيين في جميع الدول العربية. وانطلاقا من ذلك، قام الأردن بخطوة جادة، وهي حل البرلمان الأردني ، حيث شكل الفلسطينيون ٥٠ بالمائة منه ، لمنع تمثيل البرلمان الأردني للفلسطينيين، أو تمثيلهم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية[١٢٦].

أنهت المنظمة صراعها مع الأردن الذي بدأ منذ ولادة المنظمة، بعد الاعتراف العربي بمنظمة التحرير وكان ذلك نصرا حاسما من شأنه أن يؤثر على مجمل العلاقة المستقبلية بينهما[١٢٧]. وبعد قرارات قمة الرباط قام الملك حسين بتعطيل البرلمان الأردني[١٢٨]؛ وانعكست تلك القرارات على مجمل العلاقات الأردنية-الفلسطينية،حيث وصلت تلك العلاقات إلى طريق مسدود، وليس كثمرة من التنسيق المشترك أو التعاون المشترك [١٢٩].

بشكل عام يمكن اعتبار المرحلة ١٩٧٠-١٩٧٤ هي مرحلة تفكك العلاقات الأردنية-الفلسطينية ومرحلة المجابهة، حيث شهدت تلك المرحلة حوادث أيلول عام ١٩٧٠ ،وخروج الفدائيين الفلسطينيين من الأردن إلى الدول العربية المجاورة كسوريا ولبنان، واغتيال رئيس الوزراء الأردني السابق وصفي التل، حيث وفرت تلك المرحلة جميع الشروط المهيأة -نفسيا وسياسيا - لظهور (القطرية الأردنية)،على أساس (مالنا ولفلسطين) أي (لنا بلدهم وللفلسطينيين ممثلوهم) [١٣٠].وقد كانت القطرية تعني أن فلسطيني (الضفة الشرقية) كانوا يشكلون خطرا على كيان الأردن [١٣١]، وكانت تعني أردنة الأجهزة الأردنية كالجهاز الأمني، والجهاز البيروقراطي. وقد أثر ذلك -بشكل خطير - على العلاقة الأردنية-الفلسطينية وعلى

النظام الانتخابي؛ الذي تم تبينه بهدف منع الفلسطينيين ، أو الأردنيين من أصل فلسطيني من التعبير عن وجهة نظرهم- بشكل عادل -عن طريق نظام انتخابات مجحف بحقهم ولا يزال [١٣٢]. ساعد على ظهور القطرية ما يلي :

١. قرارات قمة الرباط التي اعتبرت منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي جاء تلبية لطموحات الداعين للانفكاك عن القضية الفلسطينية .
٢. ملاحقة مجموعة (أبو نضال) لكثير من الدبلوماسيين الأردنيين واغتيال بعضهم؛ مما عزز ظهور القطرية التي ارتكزت على استبعاد الطرف الآخر .
٣. تراوحت سياسة الدولة بين الدفاع والاسترضاء كسياسة للتوصل إلى أردنة الوظائف العسكرية والمدنية استجابة لدعاة القطرية[١٣٣].

وبالإضافة إلى أردنة المؤسسات ومنذ عام ١٩٧٤ وما تلاها من أعوام، قامت الحكومة الأردنية بتقليص وجودها، وتأثيرها في (الضفة الغربية)، كرد فعل على قرارات قمة الرباط [١٣٤].

تجددت العلاقات الفلسطينية -الأردنية عام ١٩٧٥ ؛ حيث بادرت منظمة التحرير إلى البدء بتلك العلاقات، من خلال زيارة الرئيس عرفات، والعقيد معمر القذافي، للأردن مرورا باللجنة المشتركة المنبثقة عن مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨م. وقد كان دافع منظمة التحرير يتمثل، في رؤية جذرية للعلاقات الأردنية- الفلسطينية المتميزة والمصيرية، تلك الرؤية كانت تسعى للوصول إلى إطار جديد مبني على أساس أن للعلاقة إيجابياتها الضرورية، في مواجهة التحديات، ومضمونها الواقعي، ولرسم خطوات العمل المشترك. وقد كان هدف المنظمة تضافر الجهود الأردنية- الفلسطينية ضمن علاقة متوازنة؛ لمواجهة النغمة الإسرائيلية، التي كانت تدعو جهارا إلى حل القضية الفلسطينية شرقي الأردن، (الدعوة للوطن البديل)، ومن جهة أخرى ظهور نغمة ثانية تدعو لحل القضية الفلسطينية غربي النهر، وفق صيغ إسرائيلية على حساب الشعب الفلسطيني. ورأت المنظمة أن كلتا الدعوتين خطر على فلسطين وعلى الأردن في آن واحد[١٣٥].

استمرت اجتماعات اللجنة الأردنية- الفلسطينية المشتركة طوال عامي ١٩٨٠-١٩٨١ وما تلاهما؛ بهدف دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة. وإثر الحرب الفلسطينية -الإسرائيلية في الجنوب اللبناني في آب ١٩٨١، قدم الأمير فهد* خطة لحل الصراع في الشرق الأوسط على شكل (مبادرة سلام)، ما لبثت أن عدّلت بعد أن أثارت كثيرا من الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، والعربية- الفلسطينية، وصدرت أخيرا باسم مؤتمر القمة العربي الذي عقد عام ١٩٨٢ في فاس.

استمرت اجتماعات اللجنة المشتركة بشكل عادي منتظم؛ وتابعت تطورات الانتفاضة الشعبية داخل المناطق المحتلة، ووقفت ضد فرض (الإدارة المدنية والحكم الإداري الذاتي)، وفي إطار ذلك أصدر الحاكم العسكري العام الأردني قرارا بشأن (روابط وجمعيات) ، تم تجريم أعضائها باعتبارها مؤامرة؛ لإيجاد هيئات مزيفة لتمرير مخطط الإدارة.

تجددت العلاقات الأردنية- الفلسطينية عام ١٩٨٢ إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في الثاني عشر من آب عام ١٩٨٢، أي في نهاية الاجتياح المذكور، وأبدى الأردن استعداده لاستقبال عدد من المقاتلين الفلسطينيين، الذين كانوا يحملون جوازات سفر أردنية، واشترط عودتهم كمواطنين عاديين لا كفدائيين، إضافة إلى قوات بدر التابعة لجيش التحرير الفلسطيني(١٣٦).

في الأول من أيلول عام ١٩٨٢ ظهرت مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان*، وفي اليوم ذاته لانسحاب الفصائل الفلسطينية من بيروت تحت ضغط القوات الإسرائيلية - التي اجتاحت لبنان. اقترح ريغان مفاوضات كان من شأنها أن تؤدي إلى حكم ذاتي في (الضفة الغربية)، وقطاع غزة بالتنسيق مع الأردن. (١٣٧) وعلى الرغم من أن خطة ريغان كانت أول خطة شاملة للشرق الأوسط منذ اتفاقات كامب ديفيد؛

---

* انظر ملحق رقم (٤) خطة الأمير فهد

* انظر ملحق رقم (٥) نص خطة ريغان للسلام.

إلا أنها لم تدع إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ، كما استبعدت إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ ودعت إلى إقامة كيان فلسطيني مرتبط بالأردن[١٣٨] ، كما دعت الخطة إلى وجوب حل النزاع العربي -الإسرائيلي من خلال مفاوضات مباشرة تضمنت مبدأ الأرض مقابل السلام التي نص عليها قـرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢[١٣٩] .

نص مشروع ريغان على أن "السلام لا يمكن أن يتحقق بتشكيل دولة فلسطينية مستقلة في (الضفة الغربية)، وقطاع غزة . كما أنه لا يمكن أن يتحقق على أساس فرض السيادة، والسيطرة الإسرائيلية الدائمتين، واعتبر أن هنالك طريقا ثالثاً للسلام . فالولايات المتحدة ترى بصورة ثابتة أن الحكم الذاتي للفلسطينيين في (الضفة الغربية) وغزة بالاشتراك مع الأردن، يتيح أفضل فرصة لسلام دائم وعادل ومستقر"[١٤٠]. رفض الفلسطينيون مشروع ريغان رفضا مطلقا[١٤١] عند عرض المبادرة على المجلس الوطني الفلسطيني [١٤٢]؛ لأن هدف مشروع ريغان ضرب المقاومة الفلسطينية والقضاء عليها.

وفي ظل رفض المنظمة لمشروع ريغان المذكور، شهدت تلك المرحلة – أيضا- تحولاً استراتيجياً إيجابياً، فعلى الصعيد العربي تبلور مشروع السلام العربي الذي أقرته قمة فاس عام ١٩٨٢، وقدمت من خلاله تصورا عربيا شاملا لمسألة السلام العادل.

رأت المنظمة في مشروع السلام العربي، بعدا سياسيا هاما بسبب ما حظيت به من تأييد عالمي واسع لذا اتجهت المنظمة بأنظارها -آنذاك- للتوصل إلى علاقة مع الأردن؛ بشرط أن يبذل الأردن جهوده فى محاولة التأثير على الموقف الأمريكي. وقد تمخضت جهود الأردن – بعد عدة شهور- عن مجموعة من النتائج أهمها: الرفض الأمريكي للاعتراف بمنظمة التحرير ، أو الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة المعروفة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير. وأصرت الولايات المتحدة على اعتراف المنظمة بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ ، وحق الكيان الإسرائيلي في الوجود،

والاعتراف به ضمن حدود آمنة،كما طالبت المنظمة بوقف الكفاح المسلح، كشرط لقبول المنظمة في الاشتراك في المؤتمر الدولي ضمن وفد مشترك. كما تركت الولايات المتحدة الباب مفتوحا على مصراعيه للكيان الإسرائيلي وحقه في رفض ما لا يراه مناسبا، و يتعارض مع مصالحه(١٤٣).

كما اقترح الاتحاد السوفييتي مشروعا أو ما سمي (مشروع بريجنيف) عام ١٩٨٢م نص على ما يلي :

١. إعادة الأراضي التي احتلها الكيان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ الأمر الذي كان يتطلب إعلان حدود ثابتة بين الكيان الإسرائيلي وجيرانه العرب .
٢. ضمان حق الشعب الفلسطيني في أن يحكم نفسه بنفسه، وضمان إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على تراب وطنه. وترك الخيار للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض.
٣. إعادة الجزء الشرقي من القدس الذي كان يتعيّن أن يُضمّ إلى الدولة الفلسطينية باعتباره أحد أهم الأماكن المقدسة للمسلمين والعرب.
٤. ضمان حق الوجود، والأمن، والاستقلال لجميع دول المنطقة مع تطبيق هذا – أيضا– على الكيان الإسرائيلي، ذلك لأنه كان لا يمكن ضمان أمن بعض الدول وإغفال أمن دول أخرى.
٥. يتعين على جميع الأطراف المعنية بما فيها الكيان الإسرائيلي والدولة الفلسطينية الاحترام المتبادل، لسيادة واستقلال وحدة أراضي الدول الأخرى؛ لضمان إقرار السلام.
٦. وضع ضمانات دولية للتسوية، وكان يمكن أن يقوم بهذا الدور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو المجلس بجميع أعضائه.
٧. إشراك منظمة التحرير الفلسطينية بشكل إلزامي في التسوية الشاملة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وهذا يعني بدلالة واضحة وجوب حضور المنظمة مع الدول العربية المؤتمر المقترح، دون الإشارة إلى دور متميز لهذا الحضور.

ومن خلال قراءة لمقترحات بريجنيف، فإننا نلحظ موقف موسكو الواضح والصريح المعارض للتوسع الصهيوني والداعم لمشاركة منظمة التحرير في التسوية و المطالب بانسحاب الكيان الإسرائيلي لحدود عام ١٩٦٧ ، وإقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ ، بعكس الولايات المتحدة الأمريكية التي اشترطت اعترافها بالمنظمة؛ باعتراف المنظمة بالكيان الإسرائيلي مسبقا. ورفضت إقامة دولة مستقلة كشرط مسبق للمفاوضات، ولم ترغب بقيام دولة فلسطينية.

تم الاتفاق بين الجانبين الأردني والفلسطيني على تفاصيل التحرك المشترك ومن أهم النقاط :-

١. الاتفاق على أهمية تنسيق، وتنظيم العمل العربي وبخاصة الجهد الأردني - الفلسطيني لخدمة القضية الفلسطينية.
٢. إجراء تقييم شامل لمقررات قمة فاس، والسبل الكفيلة بالتحرك لعمل سياسي على الساحة الدولية، وصولا لهدف تحرير الأراضي، والأهل، وضمان الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.
٣. اعتبار مهمة اللجنة السياسية المنبثقة عن قمة فاس مدخلا لتحريك مقررات تلك القمة بشكل عملي على الساحة الدولية.
٤. اتفاق الجانبين الأردني، والفلسطيني على صيغة مشتركة ارتكزت على مقررات قمة فاس، وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

تحركت اللجنة السباعية (فلسطين، الأردن، سوريا، المغرب، السعودية، تونس والجزائر) عام ١٩٨٢م بعد صدور مشروع ريغان ، وطرحت تلك اللجنة أسئلة على الرئيس ريغان*، وقد طلب ريغان من الوفد العربي إعطاء الملك الأردني الضوء الأخضر، للبدء بمفاوضات مع الكيان الإسرائيلي (لأن قضية السلام عاجلة والوقت يمر بسرعة).كما أن موقف الإدارة الأمريكية من المنظمة لم يتغير ولن يتغير؛ إلا إذا اعترفت المنظمة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ ، وتخلت عن الكفاح المسلح(١٤٤).

* انظر ملحق رقم (٦) وثيقة أسئلة اللجنة السباعية لريغان .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

في تشرين الأول عام ١٩٨٢، بدأت منظمة التحرير حوارها مع القيادة الأردنية، وكان الدافع وراء ذلك الحوار الغزو الإسرائيلي للبنان؛ الذي أدى إلى قصم ظهر المقاومة الفلسطينية المسلحة، وتدمير قواتها، وبنيتها العسكرية؛ وبالتالي توزعت على دول عربية بعيدة عن ميادين المواجهة مع الكيان الإسرائيلي ، ولم يتبق منها على الأرض اللبنانية سوى قوات صغيرة في شمال لبنان، خرجت منه بعد أحداث طرابلس في كانون الأول عام ١٩٨٣ (١٤٥).

في عام ١٩٨٢ ،وبعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، دعا الملك حسين الشعب الفلسطيني في (الضفة الغربية) والقطاع إلى تحمل مسؤولياتهم، بعدم المس بالعلاقة التاريخية الأردنية – الفلسطينية. وتكررت تلك الدعوة من خلال النداءات، والتصريحات، التي هدفت إلى زعزعة مكانة منظمة التحرير . وعلى الرغم من ذلك؛ استطاعت منظمة التحرير أن تطور مؤسساتها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وتستقطب الجماهير الفلسطينية حولها في الداخل والخارج، (الدول العربية، والدول الأوروبية)، مما دلّل على إضعاف مطالب الملك حسين،الداعية إلى تقاسم تمثيل الشعب الفلسطيني، مع منظمة التحرير، بحكم العلاقة التاريخية التي تربط بين الشعبين الأردني والفلسطيني(١٤٦) .

على الرغم من الغزو الإسرائيلي للبنان، فقد خرجت منظمة التحرير منتصرة من هذه الأزمة. ورأت بأن الحوار مع الأردن، ومصر كان يتيح لها تحركا سياسيا أوسع، ومرونة في المناورات الدبلوماسية، أكثر على الصعيد العربي؛ فقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في شباط ١٩٨٣، والدولي بصورة خاصة بعد إعلان مبادرة ريغان في أيلول عام ١٩٨٢، وانعقاد مؤتمر القمة العربي في فاس في الشهر نفسه، والقرارات التي صدرت في أيلول عام ١٩٨٢، أكدت جميعها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه، وفتحت الباب على مصراعيه للحل السلمي عن طريق إجراء مفاوضات.

رأت قيادة المنظمة أن التنسيق مع الأردن يعزز استقلال القرار الوطني الفلسطيني، ذلك أن العلاقة الأردنية- الفلسطينية، المتميزة والخاصة بين الشعبين، أقل خطرا على استقلال المنظمة من علاقتها بسوريا، فالعلاقة الأردنية- الفلسطينية كانت كافية للحيلولة، دون هيمنة أردنية على القضية الفلسطينية.وكان مما دفع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإسراع في المحادثات ، مع الأردن حول مستقبل العلاقة بين الشعبين مخاوفه بعد إعلان مبادرة ريغان وخاصة فيما يتعلق بتفويض الحكومة الأردنية حسب تصريحات مسؤولي الإدارة الأمريكية (١٤٧) ولذلك كان الخيار الوحيد أمام المنظمة ، استئناف الحوار مع الأردن باعتباره الباب الوحيد المفتوح أمامها(١٤٨).

في وقت لاحق من زيارة الرئيس عرفات في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٢ إلى عمان، عزمت القيادتان على متابعة الحوار، من أجل تحقيق مصالح الشعبين، وتم تشكيل لجنة جديدة للحوار بعد الزيارة، برئاسة رئيس الوزراء الأردني، ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ، حيث تم التفاوض بهدف إمكانية تفويض الأردن للتحدث نيابة عن المنظمة؛ لتطوير مشروع ريغان؛ إلا أن ذلك لم يتم، بالرغم من ضغط السلطات الأردنية ؛ لذا أوقفت الحكومة الأردنية في العاشر من نيسان عام ١٩٨٣ الحوار مع المنظمة. وفي محاولة لرأب ا لصدع الفلسطيني وتمتين العلاقات مع الأردن، فقد عادت العلاقات الأردنية – الفلسطينية في الصيف –إثر خروج المقاومة من البقاع اللبناني باتجاه الشمال اللبناني بناء على طلب من سوريا.

اعتبر انعقاد المجلس الوطني في عمان، بمثابة نقطة انطلاق جديدة في العلاقات بين الجانبين؛ حيث أكد المجلس الوطني الفلسطيني ضرورة تنسيق الجهود للتحرك المشترك من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة (١٤٩) .وقد استند حوار الأردن السياسي مع المنظمة في نيسان عام ١٩٨٣ إلى توجه للبحث عن مشروع الكونفدرالية (١٥٠) .

اعتبر انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في نفس العام، وموافقته على صيغة التعاون الأردني-الفلسطيني عام ١٩٨٤م، مؤشرا على قيام المنظمة بعمل ما؛ لاستئناف الحوار مع الأردن[١٥١]. حيث زار رئيس المنظمة عمان، في السادس والعشرين من شباط عام ١٩٨٤ ، وتفاوض مع الملك الهاشمي، وأعلن ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الجانب الأردني حول الاتحاد الكونفدرالي [١٥٢].

دعا الملك الهاشمي البرلمان الأردني (مجلس الأمة) ، الذي شمل ضفتي الأردن إلى الانعقاد، واستئناف الحياة النيابية في الأردن[١٥٣]. وكان هدف الملك الأردني من إعادة البرلمان، عدم إفساح المجال أمام أطراف أخرى للتدخل في شؤون الأردن. وفي ذات الوقت شهدت الساحة الفلسطينية مفاوضات بين الفصائل الفلسطينية؛ لإعادة الوحدة الفلسطينية.

توجت جهود المفاوضات التي تمت بين الفصائل الفلسطينية؛ لإعادة الوحدة الفلسطينية، بالتوقيع في -الثالث عشر من تموز عام ١٩٨٤ - على اتفاق عدن-الجزائر، بين حركة (فتح)، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة تحرير فلسطين. ودعا الاتفاق إلى إقامة حوار وطني شامل، ضمن إطار منظمة التحرير، ومؤسساتها الشرعية؛ وإلى البدء بالحوار الوطني الشامل، في الخامس عشر من أيلول عام ١٩٨٤. ورأى الاتفاق ضرورة عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، في موعد أقصاه الخامس عشر من أيلول عام ١٩٨٤م [١٥٤]. وبانعقاد مؤتمر عدن تحقق مسعى رئيس المنظمة من الحوار الأردني -الفلسطيني، حيث نص اتفاق عدن -الجزائر على أن العلاقات مع الأردن لم تكن تعني التفريط بالمنظمة لأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد توصل رئيس المنظمة إلى اتفاقية شاملة، مع العناصر التي انشقت عن حركة(فتح)، بسبب الخلاف الأردني -الفلسطيني بعد أحداث طرابلس، إلا أن اتفاق عدن-الجزائر انتقد الرئيس عرفات لزيارته القاهرة، ودعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى الانعقاد في مدة لا تتجاوز الخامس عشر من أيلول عام ١٩٨٤.

بذلت قيادة المنظمة جهودا كبيرة لانعقاد المجلس الوطني في الموعد المحدد، بمشاركة جميع الحركات السياسية الفلسطينية، وفصائل المقاومة؛ إلا أنها لم توفق في إقناع عدد من هذه الحركات والفصائل، وأخيرا قررت دعوة المجلس إلى الانعقاد في عمان في تشرين الثاني عام ١٩٨٤ ؛ للنظر في الخلافات التي كانت قائمة، بين المنظمات والفصائل الفلسطينية المختلفة، وانعقد المجلس في موعده المقرر، وانتخب الرئيس عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ إلا أن فصائل المقاومة، والحركات السياسية، التي كانت مقيمة في سوريا، رفضت المشاركة في اجتماعات المجلس، والاعتراف بشرعية انعقاده ، وبقراراته؛ وبالتالي فقد كان انعقاد المجلس، الوطني الفلسطيني في عمان، مناسبة للأردن لطرح تصوره للتعاون الأردني –الفلسطيني، والعمل المشترك للقيادتين (١٥٥) .

رأى الملك الأردني في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ضرورة استرجاع ما احتل من الأراضي، من خلال صيغة أردنية- فلسطينية، كانت تقتضي من الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية؛ من أجل التوصل إلى تسوية عادلة، وشاملة، وقد أشار الملك بأنه إذا توافرت القناعة، بهذا الخيار للطرفين، فإن الأردن على استعداد للسير في نفس الاتجاه ، للخروج إلى العالم بمبادرة مشتركة لضمان الدعم والتأييد لها، وأعطى الخيار للمنظمة وقال: "*أما إذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها، فنقول لكم على بركة الله، ولكم منا الدعم والتأييد، وسيظل القرار أولا وأخيرا لكم، وسيكون محل احترامنا مهما كان، لأنه صادر عن مجلسكم الموقر الممثل للشعب الفلسطيني* (١٥٦).

يظهر من خلال الخطاب الهاشمي،أن الملك الهاشمي كان يعتقد بأن المنظمة في نهاية المطاف ستعود لحوار، وتفاهم مع الجانب الأردني، وهو خيار الصيغة الأردنية- الفلسطينية. إلا أنه اشترط الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كأساس لتسوية عادلة، ومتوازنة؛ بسبب المعطيات التي كانت سائدة على الساحة

الدولية، والعربية،والفلسطينية. واعتبر الاعتراف بالقرار ٢٤٢بمثابة الأساس، للخروج بأية مبادرة إلى العالم. واعتبر ذلك شرطا غير مسبق وإنما اعتبره الإطار الذي تحتويه المفاوضات، لذا فهو غير قابل للتفاوض. وقد رأى الملك حسين ضرورة إجراء تلك المفاوضات في إطار مؤتمر دولي للسلام؛ لتحقيق معادلة مبدأ "الأرض مقابل السلام".

أشار الملك الهاشمي إلى أن المؤتمر الدولي، كان يجب أن ينعقد تحت إشراف الأمم المتحدة، وبحضور أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين، وجميع أطراف النزاع، وبحضور منظمة التحرير ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، باعتبارها الطرف المفوض بالحديث عن قضية الشرق الأوسط. وأشار الملك حسين إلى ضرورة تنسيق العلاقة الأردنية –الفلسطينية، التي اعتبرها مسؤولية ملقاة على عاتق الشعبين الأردني والفلسطيني، وعدم السماح بتدخل أي طرف في تلك العلاقة، سواء كان من الأشقاء، أو الأعداء أو الأصدقاء؛ لأنه اعتبر ذلك انتقاصا من سيادة الأردن، وتدخلا واضحا في حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وأشار إلى العدو الصهيوني، الذي سعى لعرقلة أي جهد هدفه إنقاذ الأرض من نير الاحتلال. ويبدو أن الملك الأردني اعتبر ذلك بمثابة الإطار العام، لمبادرة أردنية – فلسطينية، كان يجب أن تخرج للعالم العربي؛ لأنها تحتاج الدعم والتأييد ، استنادا إلى قرارات مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ ، ومن ثم ضرورة الخروج بها، إلى العالم لإكسابها التأييد والدعم.

لم يعتبر الملك الأردنى ذلك فرضا فالقرار الأول والأخير للفلسطينيين، ولكنه اعتبره عرضا انطلق من مبدأ المنفعة، والضرر للمشتركين، وينطلق من المشاركة الأردنية للفلسطينيين، في حالتي الخطر والأمن. ووعد الملك الأردني بالاستعداد لبذل أي جهد، في سبيل القضية الفلسطينية، التي اعتبرها قضيته الأولى، واستثنى من ذلك، إجراء صلح منفرد مع الكيان الإسرائيلي، وقد اعتبر الملك الأردنى هذه الخطوة بلورة لموقف مشترك، من جميع الناس للالتفاف حول الأردنيين، والفلسطينيين، وأشار إلى عدم وجود خلافات بينهما، طالما بقيت فلسطين هي الهدف الذي كانا يجتمعان عليه [١٥٧] ويبقى السؤال هل كانت الدورة السابعة عشرة للمجلس

الوطني الفلسطيني قادرة على جمع الشمل، وتوحيد الصف، ورد الروح إلى المقاومة الفلسطينية؟ أم أنها كانت فراقا ومفترق طرق؟.

استمرت المفاوضات بين الجانبين الأردني والفلسطيني على فترات بعد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، توجت بتوقيع اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥. وقرر الطرفان خلاله التعاون في المجالات السياسية والإعلامية، وأرسل الطرفان وفودا إلى العديد من دول العالم؛ لشرح الموقف الأردني – الفلسطيني الموحد، ولإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية (١٥٨).

كانت العلاقات الأردنية –الفلسطينية شديدة الحساسية، والتعقيد، والتداخل والتشابك؛ إذ يوجد في جذور هذه العلاقة السياسية العديد من الأحداث المأساوية، رغم وجود الكثير من نقاط الالتقاء. ويبدو أنه كان داخل تلك العلاقات شيئا مستعصيا على الحل؛ إلا أن العلاقة الخاصة، المتميزة كانت قد ترسخت بفعل العوامل التاريخية، والجغرافية ، والاقتصادية، والاجتماعية بين الشعبين الشقيقين، وبالتالي فرضت على الفلسطينيين في مطلع القرن العشرين.

كما شهدت الفترة من عام ١٩١٦–١٩٤٨ العديد من التطورات المتعلقة بالعلاقة الأردنية –الفلسطينية ، حيث خضعت بلاد الشام في الربع الأول من القرن العشرين، للانتداب البريطاني، وأنشأت بريطانيا إمارة (مملكة) في شرق الأردن لم تكن موجودة سياسيا، ولم يشر إليها (صك الإنتداب) البريطاني؛ الأمر الذي أوجد نوعا من الحساسية في أية علاقة بالأردن، حيث كانت الصهيونية تلمح إلى الأردن كوطن بديل للفلسطينيين، تلك الفكرة التي أشار إليها وايزمن في مطلع عام ١٩٣٠م ، بعد صدور الكتاب الأبيض، حيث طرح على المندوب السامي فكرة ترحيل الفلسطينيين إلى شرق الأردن.

يمكن اعتبار المرحلة بين عامي ١٩٤٨–١٩٦٤ ، مرحلة الالتقاء والاندماج– رسميا– بين الأردن، وفلسطين . ومن أهم مظاهر الاندماج، العمل السياسي

(المؤسسي الحزبي). حيث شهد عام ١٩٤٨ تحركات أردنية نشطة، كعقد مؤتمرات من أهمها: مؤتمر عمان، ومؤتمر أريحا، ومؤتمر رام الله، وكان من أهم نتائجها، طمس الهوية الفلسطينية عن طريق استغلال فترة الضعف الفلسطيني، تمهيدا لعملية دمج الضفتين، وقد واجهت هذه التوجهات الاندماجية معارضة عربية حتى من قبل الجامعة العربية .

وتعتبر المرحلة بين عامي ١٩٦٧ -١٩٧٤، وخاصة حرب حزيران عام ١٩٦٧ منعطفا وتراجعا للدور الأردني فيما يخص الموضوع الفلسطيني، في ظل ظهور مقاومة فلسطينية ، أصبحت تطرح نفسها كبديل نضالي، في مواجهة الصهيونية ، حيث صار حزب التحرير الشعبي، بديلاً عن الجيوش النظامية والأنظمة العربية. ويعتبر عام ١٩٧٠ عام ذروة توتر العلاقات الأردنية – الفلسطينية التي عرفت (بأحداث أيلول)، الأمر الذي أدى إلى إخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن. تلك التراكمات أعقبت هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، وأدت إلى ظهور المقاومة الفلسطينية على الساحة الأردنية، وعلى الرغم من العلاقات التناقضية التي نشأت على تلك الخلفية بين النظام الهاشمي، والمقاومة الفلسطينية؛ فقد طرح النظام الهاشمي مشروع المملكة المتحدة، الذي حاول من خلاله التذكير بالدور الأردني في التمثيل الفلسطيني، فرفضته المنظمة لأنه يتعارض مع الثوابت الفلسطينية، وثوابت الميثاق الوطني الفلسطيني.

تطورت العلاقات الأردنية –الفلسطينية بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٥، حيث كان لقرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤التي اعترفت بحق الشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة على تراب وطنه، ودعمت، وساندت منظمة التحرير في مطالبها العادلة، تأثيرها على القضية الفلسطينية. وتعتبر هذه المرحلة، مرحلة تفكك ومجابهة أدت إلى ظهور القطرية،التي جاءت كرد فعل على قرارات قمة الرباط، و كانت تعني، أردنة الأجهزة الأردنية.

استمر الحوار الأردني –الفلسطيني (اللجنة الأردنية- الفلسطينية المشتركة) طوال عامي (١٩٨٠-١٩٨١) بهدف دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني. وطرح في هذه الفترة مشروع الأمير فهد، لحل الصراع في المنطقة. كما ظهرت عام ١٩٨٢ مبادرة الرئيس ريغان، التي نصت على ضرورة إجراء مفاوضات، من شأنها أن تؤدي إلى حكم ذاتي في (الضفة الغربية)، وقطاع غزة المحتلين، بالتنسيق مع الأردن؛ دون أن تدعو إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م.

لذا تجددت العلاقات الأردنية –الفلسطينية عام ١٩٨٢ خاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، حيث شكّل ضربة قاصمة للقضية الفلسطينية، أدت لتراجع بنية المنظمة، وتفتيت قواتها عسكريا، وتراجع القضية الفلسطينية سياسيا. الأمر الذي دفع منظمة التحرير، إلى محاولة رأب الصدع، وتمتين العلاقات مع الأردن؛ لإبقاء الموضوع الفلسطيني مطروحا على جدول الأعمال. فعزمت القيادتان الأردنية والفلسطينية على متابعة الحوار، من أجل تحقيق مصالح الشعبين . وكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة عام ١٩٨٤، تمهيدا لتوقيع اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥ م.

١. سعيد التل. الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية.ط١. (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤) .ص١٢٥.

٢. عصام سخنيني.فلسطين الدولة.ط١(عكا: منشورات دار الأسوار، ١٩٨٦)ص٢٤.

٣. أحمد عويدي العبادي.مقدمة لدراسة العشائر الأردنية.ط١.(عمان:دائرة الثقافة والفنون، ١٩٨٤)ص٤٢.

٤. المصدر السابق.ص٨١.

٥. المصدر السابق.ص٨٩.

٦. المصدر السابق.ص٩٠.

٧. أسامة بشير الدباغ.التكامل النقدي بين الأردن وفلسطين.ترجمة (علا كامل الدباغ). ط١. (عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).ص٩.

٨. التل.المصدر السابق.ص١٢٥.

٩. أحمد سعيد نوفل، ذياب مخادمة."اتجاهات العلاقات الأردنية- الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل".السياسة الدولية.ع١٣٦.(١٩٩٩: ص٥٩:٤٢). ص٤٢.

١٠. التل. المصدر السابق.ص١٩.

١١. محمد خالد الأزهري."العلاقات الأردنية –الفلسطينية".شؤون فلسطينية.ع ١٩٣.(نيسان ١٩٨٩: ص٣٦ : ٦٠). ص ٣٨.

١٢. سخنيني.المصدر السابق.ص٤٢.

١٣. الأزهري .ص٣٩ .

١٤. سخنيني .ص١٢٠.

١٥. تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ١٩٣٧، الكتاب الأبيض ٥٤٧٩.(مطبعة حكومة فلسطين ومطبعة دير الروم).ص٤٩٧.

١٦. علي المحافظة. العلاقات الأردنية –البريطانية.(بيروت :دار النهار للنشر،١٩٧٣) ص١٥٠.

١٧. أنيس صايغ.الهاشميون وقضية فلسطين.(بيروت: المكتبة العصرية،١٩٦٦).ص١١٧.

١٨. جميل مطر، علي الدين هلال.النظام الإقليمي العربي.ط٥.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٦) .ص٧٥.

١٩. خليل البديري. ستة وستون عاما مع الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها. (القدس: منشورات صلاح الدين،١٩٨٢) .ص٩١.

٢٠. مطر وهلال .ص٧٥.

٢١. سامي حكيم. القدس والتسوية . (بيروت :دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٧م) .ص٣.

٢٢. محافظة.المصدر السابق.ص١٦٢.

٢٣. عمر صالح العمري. الأردن ومشاريع تسوية القضية الفلسطينية في عهد الملك عبدالله بن الحسين (١٩٣٦-١٩٤٨) . (عمان: وزارة الثقافة ، ٢٠٠٠م).ص٤٩.

٢٤. المصدر السابق.ص٥٠.

٢٥. التل.المصدر السابق.ص٣٤.

٢٦. صايغ.ص٢٥٧.

٢٧. سميح شبيب."المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٠".شؤون فلسطينية. ع١٢٩-١٣٠-١٣١.(آب –أيلول –تشرين الأول عام ١٩٨٢م ص ٧٢: ٨٧) .ص٧٢.

٢٨. سخنيني.ص ٢١٩.

٢٩. المصدر السابق. ص٢٢٠.

٣٠. المصدر السابق.٢٢٤.

٣١. عصام سخنيني."تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية". شؤون فلسطينية .ع١٥ . تشرين الثاني ١٩٧٢.ص١٩: ٣٦) .ص٢٠.

٣٢. مطر وهلال.ص١٧٩.

٣٣. المصدر السابق.ص١٨٥.

٣٤. مطر وهلال .ص١٩١.

٣٥. Mustafa.S Urabia. "The United States And Jordan special Reference To the Palestine with Question "P.H.D. (The American University,1966) .P.72.

٣٦. مهدي عبد الهادي. المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣-١٩٧٤ . ط٤. (بيروت –صيدا : منشورات المكتبة العصرية، ١٩٩٢) .ص١٧٨.

٣٧. عرابي.ص٧٤.

٣٨. عبد الهادي.ص١٨٠.

٣٩. المصدر السابق.ص١٨٧.

٤٠. المصدر السابق.ص١٨٨.

٤١. المصدر السابق.ص١٦٩.

٤٢. عبد الهادي.ص١٨٩.

٤٣. المصدر السابق.ص١٩٠.

٤٤. نوفل ومخادمة.ص٤٦.

٤٥. الأزهري.ص٤٧

٤٦. عبد الهادي. ص١٩٠.

٤٧. Adnan Abu-Odeh. Jordanians Palestinians The Hashemite kingdom In The Middle East Peace Process."First Published.(Washinton:United State Institute Of Peace Press,1999). P.49.

٤٨. ندوة حول العلاقات الأردنية الفلسطينية. (رام الله –دار الكرامة: وزارة الثقافة الفلسطينية،٢٠٠٢م) . ص١٤.

٤٩. حكيم .ص٢٢.

٥٠. المصدر السابق.٢٣.

٥١. الأزهري.ص٤٧.

٥٢. ندوة العلاقات الأردنية –الفلسطينية. ص١٥٥.

٥٣. المصدر السابق.ص١٥٧.

٥٤. أبو عودة. Jordanians ص٥٠.

٥٥. أبو عودة.العلاقات الأردنية الفلسطينية" السياسة الفلسطينية. ع١٤ (١٩٩٧:ص٧٥: ٨٨) .ص٤٩

٥٦. البديري.ص١٤٢.

٥٧. أبو عودة ." المصدر السابق.ص٨٢.

٥٨. التل. وجهة نظر .ص٣٧.

٥٩. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦.ص٧٠.

٦٠. .نوفل ومخادمة.ص٤٧.

٦١. التل. وجهة نظر. ص٣٧.

٦٢. الكتاب السنوي لعام ١٩٦٦.ص٧٠.

٦٣. الأزهري.ص٥٠.

٦٤. أحمد سيف."خليل الوزير يقيم مراحل النضال الفلسطيني".مقابلة مع خليل الوزير.شؤون فلسطينية.ع١٥٢-١٥٣.(تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٨٥م: ص٣: ٢٦) . ص١٨.

٦٥. نوفل ومخادمة .ص٤٧.

٦٦. أبو عودة.Jordanians and Palestinian . ص١١٣.

٦٧. نوفل ومخادمة.ص٤٤.

٦٨. علي الجرباوي."العلاقة الفلسطينية-الأردنية بين التأزم والانفراج".قراءات سياسية.ع١. (شتاء ١٩٩٥: ص٥٧: ٨١) . ص ٥٨.

٦٩. أبو عودة.Jordanians and Palestinian . ص١٢٥.

٧٠. المصدر السابق.ص١٣١.

٧١. الأزهري.ص٥٠.

٧٢. التل.وجهة نظر.ص٣٨.

٧٣. حكيم.ص١٣.

٧٤. أبو عودة.Jordanians and Palestinian . ص١٣٨.

٧٥. المصدر السابق.ص١٤٢.

٧٦. الأزهري.ص٥٠.

٧٧. البديري.ص١٦٠.

٧٨. الأزهري.ص٥٠.

٧٩. البديري.ص١٦٠.

٨٠. هاني الحسن. " وقفة عند الذكرى الرابعة لمعركة الكرامة". شؤون فلسطينية.ع٨.(نيسان ١٩٧٢: ص٤١: ٥٧).ص٤٣.

٨١. ندوة حول العلاقات الأردنية الفلسطينية.ص٤.

٨٢. الأزهري.ص٥٠.

٨٣. Arthur.R,Day.East Bank west Bank Jordan and the prospects for peace..(New York: United States of America: council on foreign Relations, Inc, 1986) ٨٣ .p.123.

٨٤. مطر وهلال .ص١٠٩.

٨٥. سيف.ص٨.

٨٦. نوفل ومخادمة.ص٤٨.

٨٧. جهاد حتر.ذكريات عن معركة أيلول: الأردن ١٩٧٠.ط١. (فلسطين :الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين،١٩٧٧م) .ص١١٥.

٨٨. نوفل ومخادمه.ص٤٨.

٨٩. حتر.ص١١٥.

٩٠. سيف.ص١٨.

٩١. المصدر السابق.ص١٩.

٩٢. زياد أبو عمرو .وقائع وأوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية الفلسطينية.القدس: جمعية الاقتصاديين العرب.(عمان:جمعية الشؤون الدولية،١٩٩٤م). ص١٥.

٩٣. ناصر محمود طهبوب. السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام.(عمان:وزارة الخارجية الأردنية).ص١٩٥.

٩٤. الأزهري.ص٥١.

٩٥. أبو عودة . .Jordanians. ص١٥٢.

٩٦. التل.وجهة نظر .ص٦٤.

٩٧. أبو عودة . .Jordanians. ص١٥٢.

٩٨. التل.وجهة نظر .ص٦٣.

٩٩. أنعام رعد. حرب وجود لا حرب حدود.ط٣.(بيروت:شركة بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٩٩م).ص٩٥.

١٠٠. ندوة حول العلاقات الأردنية الفلسطينية.ص٤.

١٠١. المصدر السابق.ص٤٤.

١٠٢. التل.وجهة نظر.ص٦٣.

١٠٣. رعد.ص٩٥.

١٠٤. خليل هندي،فؤاد بوارشي،موسى شحادة.المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني.(بيروت :منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث ،أيلول ١٩٧١م).ص٢٧٠.

١٠٥. المصدر السابق.ص٢٧٤.

١٠٦. بلال الحسن."المقاومة الفلسطينية" .شؤون فلسطينية.ع٤.(١٩٧١: ص١٦٧: ١٧٧) .ص١٦٧.

١٠٧. سامي العطاري، عبد الوهاب الكيالي." أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني".شؤون فلسطينية .ع٧.(آذار ١٩٧٢: ص٢٧: ٤٩).ص٢٩.

١٠٨. المصدر السابق.ص٤٤.

١٠٩. خليل هندي.المصدر السابق.ص٣٢٩.

١١٠. المصدر السابق.ص٣٣٠.

١١١. خالد الحسن.الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك(عمان ١١/٢/١٩٨٥م).ط٣.(القدس :وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر).ص١١١.

١١٢. سامي الخزندار .الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.ط.(عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).ص١٨.

١١٣. نوفل ومخادمة.ص٤٥.

١١٤. الأزهري.ص٥١.

١١٥. الخزندار.ص١٩.

١١٦. عبد الهادي.ص٤١٣.

١١٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣.ص٢١.

١١٨. فيصل الحوراني."منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية".شؤون فلسطينية.ع٩٩.(شباط.١٩٨٠: ص٣٣: ٦٦) .ص٣٣.

١١٩. الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤.ص١٢٩.

١٢٠. عبد الهادي .ص٥٦٢.

١٢١. الأزهري.ص٥٢.

١٢٢. غانم حبيب الله.علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني ١٩٦٤-١٩٧٦ بين التنسيق والصدام.ط١.(عكا:دار الأسوار (مؤسسة الثقافة الفلسطينية)، ١٩٨٧). ص٩٦.

١٢٣. علي محافظة. أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث.ط١.(عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع ،١٩٩٨).ص٧٩.

١٢٤. حبيب الله.ص٩٦.

١٢٥. أبو عمرو.ص١٥.

١٢٦. حبيب الله .ص٩٧.

١٢٧. المصدر السابق.ص٩٩.

١٢٨. طاهر شاش."الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية السلام في الشرق الأوسط".المستقبل العربي.ع٢٦٠. (٢٠٠٠م : ص١٨٧: ١٩٣). ص١٩٢.

١٢٩. أبو عمرو .ص١٥.

١٣٠. أبو عودة .السياسة الفلسطينية .المصدر السابق.ص٨٣.

١٣١. Day. ص١٢٥.

١٣٢. ندوة حول العلاقات الأردنية الفلسطينية.ص١٨.

١٣٣. أبو عودة.السياسة الفلسطينية.ص٨٤.

١٣٤. Day .ص١٢٥.

١٣٥. جريدة الرأي العام الكويتية (الكويت) .(١٩٨٦/٣/٩) .ص١٩.

١٣٦. الموسوعة الفلسطينية.(بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٠)."العلاقات الأردنية الفلسطينية". مج ٥: ص٢٥٥: ٢٥٧. ص٢٥٦ .

١٣٧. Day . ص١٢٨.

١٣٨. هيلينا كوبان. المنظمة تحت المجهر .ترجمة وتقديم (سليمان الفرزلي).ط١.(لندن :منشورات هاي لايت، ١٩٨٤) ص٢٠١.

١٣٩. طهبوب. ص٢٤٠.

١٤٠. وثيقة حركة فتح بتاريخ (١٩٨٢/١٠/٩) .

١٤١. الخزندار.ص١٩.

١٤٢. علي. محافظة. أبحاث وآراء.ص٨٠.

١٤٣. الرأي العام الكويتية.ص١٩.

١٤٤. وثيقة حركة فتح بتاريخ (١٩٨٢/١٠/٩).

١٤٥. محافظة. أبحاث وآراء .ص٨٠.

١٤٦. حبيب الله .ص١٠٠.

١٤٧. محافظة. أبحاث .ص٨٣.

١٤٨. المصدر السابق. ص٨٤.

١٤٩. ماهر الشريف.البحث عن كيان/دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣.ط١.(نيقوسيا-قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربيF.K.A ، ١٩٩٥).ص٣٤٥.

١٥٠. موفق محادين.العلاقات الأردنية الفلسطينية من الإلحاق إلى الكونفدرالية.(بيروت:دار الصداقة للطباعة والنشر،شباط ١٩٩٠م). ص٤٧.

١٥١. محافظة. أبحاث .ص٨٥.

١٥٢. الموسوعة الفلسطينية.ص٢٥٧.

١٥٣. محافظة.أبحاث . ص٨٥.

١٥٤. حبيب الله.ص١٠٨.

١٥٥. محافظة .ص٨٦.

١٥٦. خطاب الملك حسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.(عمان.٢٢تشرين الثاني،١٩٨٤م) .

١٥٧. المصدر السابق.

١٥٨. الموسوعة الفلسطينية.ص٢٥٧.

الفصل الثاني

إشكالية الحوار الأردني -الفلسطيني

عام ١٩٨٥-١٩٨٦ .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

اشكالية الحوار الأردني-الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦ .

كان الملك الهاشمي يهدف-من خلال افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٤-إلى إقامة تنسيق سياسي أردني-فلسطيني، من خلال لجنة الحوار الأردني-الفلسطيني للتحرك المشترك. وخلال اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) في عمان عام ١٩٨٤، تم تحديد الأشخاص المشاركين في لجنة الحوار الأردني -الفلسطيني. وكان مطلوبا من اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) واللجنة المركزية لحركة (فتح) ، الرد -بعد دراسة متأنية-، على المقترحات الأردنية، بشأن النقاط التي أوردها الملك الهاشمي في خطابه، خلال افتتاح دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة في عمان.

في السابع عشر من كانون الأول عام ١٩٨٥ م، سلّم فاروق القدومي (رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية)القيادة الأردنية -خلال زيارة له إلى عمان-، الرد الفلسطيني على المقترحات الأردنية، وتضمن الرد الفلسطيني أربعة مبادئ هي :

١. رفض المنظمة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢و ٣٣٨ المتعلق به رفضا مطلقا؛ لأنه يتجاهل ذكر المنظمة، ويتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، كلاجئين ، ناهيك عن أن القرار لا يتماشى مع الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرض وطنه.
٢. رفض منظمة التحرير لأي تفويض أو إنابة للأردن ، والمطالبة بتشكيل وفد لتمثيل المنظمة بشكل رسمي ومميز. فقد اعتبرت (م.ت.ف.) التفويض أو الإنابة أمران يعنيان تخلي المنظمة عن دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني.
٣. رفض مشروع ريغان، أو أي مشروع دولي يهدف إلى تهميش المنظمة ودورها بتمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية. وتطلعت (م.ت.ف.) إلى أن تحظى باعتراف أمريكي بتمثيلها للشعب الفلسطيني.
٤. عدم إلزام الأردن منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢ أو مشروع دولي آخر.

في إطار التحرك الفلسطيني لبحث المقترحات الأردنية، اجتمع هاني الحسن (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) مع الملك الأردني في عمان ، وخلال الاجتماع سلمت القيادة الأردنية الحسن ردا أردنيا تضمن الموقف الأردني من قضية الصيغة الأردنية-الفلسطينية.(١)

جاءت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وما صدر عنها من قرارات، بمثابة نقطة انطلاق، لتحرك سياسي مشترك، من أجل تمتين العلاقات، والروابط مع الأردن، للتوصل إلى صيغة تحرك أردني -فلسطيني مشترك. واعتبر انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، بمثابة نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الأردنية-الفلسطينية. فهذه العلاقات تمثل مسألة جغرافية، وديمغرافية، بالإضافة إلى كونها علاقات قومية، وسياسية. وعلى الصعيد الدولي، أعاد المجلس الوطني الفلسطيني، منظمة التحرير ، والقضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية.(٢)

في عام ١٩٨٥ شهد النظام الإقليمي العربي، تشكل تحالفات* بين بعض الدول العربية، وشهدت القيادتان الأردنية والفلسطينية، تقاربا، توج بتوقيع اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥م ،تمهيدا للدخول في عملية سياسية، تهدف إلى تسوية سلمية.(٣) وقد شكل الجانبان الأردني والفلسطيني- بعد موافقة المجلس الوطني الفلسطيني- على مبدأ التحرك المشترك ، وفدا مشتركا، سعى إلى الترويج للاتفاق، والتعريف بأهدافه، على المستوى الدولي.(٤)

أكد الحسن خلال اجتماعاته مع القيادة الأردنية، أن التحرك الأردني -الفلسطيني المشترك، هدف إلى إحباط العمل الإسرائيلي الهادف إلى استمرار تأجج الصراع الطائفي في لبنان؛ بغرض استمرار الاحتلال الإسرائيلي (للضفة الغربية)، وقطاع غزة، حسب القرارات الدولية.ومن جهة أخرى أشار الحسن، إلى عدم قدرة سوريا على مواجهة

---

*التحالفات كالاتحاد العربي الافريقي وهو في الحقيقة تحالف بين المغرب وليبيا موجه ضد الجزائر ومشروع الجمهورية الصحراوية .كذلك يعتبر الاتفاق الجزائري -التونسي والتقارب الجزائري -التونسي المصري الذي تجسد في عام ١٩٨٥م تحالفا مضادا لليبيا بوجه خاص. وتحالف سوريا وليبيا مع إيران.

المخططات الإسرائيلية بشكل منفرد على الساحة العربية. وانطلاقا من ذلك، كان التحرك الأردني-الفلسطيني المشترك، ضرورة حتمية فرضها الواقع، الأمر الذي أدى إلى توحيد رؤيتي الأردن، ومنظمة التحرير، تجاه العديد من القضايا.[٥] ولذلك، بحثت القيادتان الأردنية والفلسطينية آلية التحرك الأردني-الفلسطيني، في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٨٥ في عمان .[٦] وفي هذا الإطار، عقد الرئيس عرفات اجتماعا مع القيادة الأردنية في عمان التقى خلاله مع المسؤولين الأردنيين، وناقشت القيادة الفلسطينية خلال الاجتماع المذكور، أوضاع الفلسطينيين داخل الأراضي العربية المحتلة، وجميع السبل الكفيلة لدعم.[٧] صمود الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة في المجالات المختلفة (الإسكان،والرعاية الاجتماعية، والزراعة).ولأول مرة يعقد هذا الاجتماع للجنة المشتركة، بعد دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة التي افتتحت في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام١٩٨٤ في عمان[٨].

رأى أمنون كوهين (رئيس دائرة الشرق الأوسط في الجامعة العبرية)، بأن الولايات المتحدة الأمريكية، كان باستطاعتها أن تلعب دورا هاما، لبدء المفاوضات بين الأردن، والكيان الإسرائيلي؛ بسبب علاقات الأردن القوية مع الولايات المتحدة، واعتماده عليها بتزويده بالسلاح.ورأى كوهين،صعوبة في تقييم موقف المنظمة ووصفه بالاعتدال؛ بسبب عدم وجود تغيير في نشاطات المنظمة، التي وصفها بـ(الإرهاب)[٩].

من هنا ظهر مشروع التقاسم الوظيفي، الذي يعني تقاسم العمل ثلاثي الأبعاد بين العدو الصهيوني، والأردن، وفلسطين. وهذا يعني أن مسألة السيادة في (الضفة الغربية)، للكيان الإسرائيلي؛ أما الأردن، وفلسطين ، فكان مطلوبا منهما الإشراف على الجانب الخدماتي للسكان[١٠]. ويبدو أن مشروع التقاسم الوظيفي كان يسعى، للهيمنة على (الضفة الغربية)؛ من أجل إفراغ أهالي المناطق المحتلة من أي وجود فلسطيني. ويعتبر هذا المشروع، امتدادا للمشاريع التي طرحت سابقا في بداية السبعينيات من القرن المنصرم : كمشروع المملكة المتحدة ومشروع الحكم الذاتي.وتضمن المشروع،

عدة مسائل أمنية محضة*، وخصوصا فيما يتعلق بالبند الأول والثالث، والثامن. وتجاهل المشروع قضيتا الاستيطان، والانسحاب من المناطق المحتلة. ولم يدع البند الخامس الخاص بالاستيطان إلى الانسحاب -بصراحة- من المناطق المحتلة، وإخلاء المستوطنات؛ بل اكتفى بالإشارة، إلى عدم بناء مستوطنات جديدة، وعدم توسيع المستوطنات القائمة، وترك الباب مفتوحا أمام عدة تفسيرات، ولم يتطرق إلى قضية الانسحاب من القدس الشرقية، وتعتبر أهم البنود التي وردت في المشروع، هي البنود المتعلقة بإدارة الأراضي، إضافة إلى المشاركة في استثمار الموارد المائية في الضفتين: (الشرقية والغربية).(١١)

تقدم الملك الهاشمي بمشروع اتفاق إلى اللجنة المركزية لحركة (فتح) نص على مواصلة سير القيادتين الأردنية والفلسطينية معا نحو تحقيق تسوية سياسية سلمية ،لقضية الشرق الأوسط الأولى، المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧(١٢) وعليه وصلت القيادة الفلسطينية إلى عمان في السابع من شباط عام ١٩٨٥ للرد على المقترحات الأردنية، كما وصل الرئيس عرفات -وبصورة مفاجئة- إلى عمان في الحادي عشر من شباط ١٩٨٥، وتوصل مع القيادة الأردنية إلى صيغة سياسية مشتركة ذات علاقة بالجهود الداعية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط،عرف بـ(اتفاق الحادي عشر من شباط)، وجاء هذا الاتفاق تتويجا لجولة من المحادثات بين الملك الأردني، ورئيس (م.ت.ف.) بحثا خلالها تطورات القضية الفلسطينية، والأحداث التي كانت جارية في المناطق المحتلة.(١٣) وكانت تفاصيل الاتفاق سرية (١٤).

أشار صخر حبش (عضو مراقب في اللجنة المركزية لحركة (فتح) وأمين سر المجلس الثوري) في مقابلة معه إلى أن الملك الأردني كان قد وقع على وثيقة الاتفاق، المذكور،وبعثها إلى الرئيس عرفات، فأجرى عليها بعض التعديلات ثم أعادها للملك الأردني، فاعتبرت القيادة الأردنية التعديلات، بمثابة موافقة من الرئيس عرفات، الأمر الذي رفضه الفلسطينيون، وخاصة حركة(فتح). وبعد مداولات طويلة، واجتماعات،

* انظر البنود .جريدة فتح .ع ٦٦ .(الأربعاء ١٩٨٥/١٢/٤)ص٢٣.

وتبادل لوجهات النظر، والمشاورات، بين الحكومة الأردنية، ومنظمة التحرير، تم التوقيع على اتفاق عمان[١٥]. وقد أشار أحمد عبد الرحمن (المتحدث الرسمي باسم م.ت.ف.) إلى تسرب بنود الاتفاق؛ الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة مشتركة من الفلسطينيين، والأردنيين؛ لبحث الخطوات العريضة وأهمها:

١. عدم انفراد الحكومة الأردنية بأي حل دون مشاركة المنظمة.
٢. حق المنظمة القيام باتصالات، -كما الحال بالنسبة للجانب الأردني- حسب ما تراها مناسبة، بشرط عدم تناقضها مع اتفاق عمان.
٣. التزام المنظمة بعدم القيام بأية عمليات (عنف) خارجية، وعدم استغلال وجودها في الأردن للقيام بعمليات داخل الأراضي المحتلة.
٤. بحث المشاريع المقترحة، ومن ضمنها مشروع بيرس مع التمسك بالمؤتمر الدولي إطارا للعمل.
٥. تحسين الأردن لعلاقاته العربية؛ لتأثير ذلك -إيجابيا- على منظمة التحرير الفلسطينية.
٦. تشكيل لجنة من الجانبين الأردني والفلسطيني؛ لتحسين العلاقة المشتركة، ولاتخاذ القرارات، التي تحتاجها المسيرة يوميا واستراتيجيا.
٧. التأكيد على ضرورة الاستفادة من الدور الأوروبي؛ لتحقيق مؤتمر لندن[١٦] .

وبعيدا عما أحاط توقيع اتفاق عمان من تفاصيل ورؤى، فإنه نص على ما يلي:

١. "الأرض مقابل السلام": كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.
٢. "حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني": وهذا يعني أن يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير مصيرهم، عندما يتمكن الأردنيون، والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي الذي كان من المقرر إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
٣. حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .
٤. حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥. وعلى هذا الأساس كانت مفاوضات السلام ستجري في ظل مؤتمر دولي، بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك [١٧].

رفضت القيادة الفلسطينية البندين الثاني والخامس ؛ لأنها اعتبرتهما -حسب ما أشار حبش في مقابلة له مع صحيفة الخليج-، خروجا عن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني؛ولذلك قامت القيادة الفلسطينية، بإجراء بعض الإضافات على نص الاتفاق[١٨]. تمثلت - حسب ما أشار إليها حبش-، في إضافة بعض الكلمات، وفرض وجهة نظر شخصية من الجانب الأردني، خصوصا في البند المتعلق بالوفد المشترك، الذي اعتبره الجانب الفلسطيني، وفدا عربيا مشتركا. كما رأى الجانب الفلسطيني، ضرورة التضامن العربي الشامل لتحقيق الإنجاز.[١٩]

أما الجانب الأردني، فقد رأى ضرورة أن يكون الوفد، أردنيا-فلسطينيا مشتركا، وأوضح حبش، أن الفلسطينيين اعتبروا ذلك، خروجا عن اتفاق عمان؛ لذا نبهت القيادة الفلسطينية، القيادة الأردنية إلى ذلك منذ البداية ، في الوقت الذي، كان الاتفاق فيه، لا يزال مطروحا للنقاش من قبل الجانب الفلسطيني.

درست القيادة الفلسطينية اتفاق عمان ،لبحث التفسيرات المتعلقة ببنوده، بسبب الأخطاء الواردة فيه. ونوه حبش إلى أن الجانب الفلسطيني اعتبر إجراء أي تغيير في معاني مسودة الاتفاق خروجا عن اتفاق عمان. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق ١١شباط، تم بحثه-مجددا -على صعيد الساحة الفلسطينية، واللجنة التنفيذية وقيادة حركة (فتح)؛ لاكتشاف الثغرات، التي على أساسها ، أرسلت القيادة الفلسطينية مذكرة توضيحية وبشأنها، إلى القيادة الأردنية،لتعديلها؛ فكان جواب القيادة الأردنية إعلان اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥ [٢٠].

لا بد -بعد عرض بنود اتفاق عمان للتحرك المشترك-، من تعريف مفهوم الكونفدرالية، من الناحية النظرية، والتي تعرّف بأنها " الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي" أي الاتحاد بين دولتين أو أكثر، بشرط احتفاظ كل منهما بسيادتها داخليا وخارجيا، من أجل تحقيق مبادئ، وأغراض، معينة، تمهيدا للاتفاق عليها، ضمن معاهدة تتم بين هذه الدول. تقوم بالإشراف على تنفيذها هيئة مشتركة، يطلق عليها جمعية أو مؤتمر، ويضم المؤتمر أو الجمعية مندوبين للدول المتعاقدة. ويلاحظ بأن الهدف من الاتحاد الكونفدرالي، هو رغبة الدول المعنية في المحافظة على استقلالها، ومنع الحروب بينها، والدفاع عن مصالحها السياسية، والاقتصادية في المجال العالمي، بشرط عدم اعتبار المؤتمر، أو الجمعية اللذين يمثلان الاتحاد، دولة فوق الدول الأعضاء، حيث لكل دولة استقلالها الداخلي كاملا، ولها شخصيتها الدولية، وحق التمثيل السياسي مع الدول الأخرى، وإبرام المعاهدات بشرط عدم معارضة ذلك مع مصالح الاتحاد وأعضائه [٢١].وتجدر الإشارة إلى أن المقومات المشتركة، والعوامل المؤثرة في تحقيق الكونفدرالية هي:

١. القرب الجغرافي.
٢. وجود تشابه ديمغرافي، واقتصادي، وسياسي، بين أطراف الاتحاد الكونفدرالي.
٣. نظام أيدلوجي وقيمي متقارب، إضافة إلى تجانس اجتماعي .
٤. وجود مصالح مشتركة بين أطراف الاتحاد التعاهدي .
٥. وجود رأي عام مشجع للاتحاد الكونفدرالي لدى أطرف الاتحاد الكونفدرالي .
٦. وجود استقرار سياسي، أو وجود قناعة بأن الاتحاد الكونفدرالي سيحقق الاستقرار السياسي.
٧. وجود علاقات، وروابط تاريخية .
٨. توفر بنية مؤسسية لدى كل طرف، مع وجود تشابه في الاتجاه السياسي العام لأطراف الاتحاد الكونفدرالي.

وعليه تنطبق كل الشروط السالفة الذكر من الناحية العملية على الاتحاد الكونفدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين[٢٢].

عقدت اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) عقب توقيع اتفاق ١١شباط، اجتماعاتها في تونس برئاسة الرئيس عرفات في ١٧و ١٨ شباط عام ١٩٨٥. وبحثت اللجنتان التنفيذية لـ (م.ت.ف.) والمركزية لحركة (فتح)، -مجددا- خطة تحركها على الصعيد الدولي، والعربي، والفلسطيني- حسب ما صرح به عضو اللجنة التنفيذية محمد ملحم. وقامت اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) بتقييم شامل لتطورات القضية الفلسطينية، وخاصة الأوضاع الفلسطينية داخل، وخارج المناطق المحتلة. إضافة إلى تقييم سير العمل في جميع مؤسسات الثورة الفلسطينية.(٢٣) وفي الاجتماع المذكور، قدمت القيادة الفلسطينية تقريرا عن المباحثات التي أجراها الملك الهاشمي، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق عمان، على أساس الشرعية الفلسطينية، المتمثلة بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته السابعة عشرة ، كما ناقش الرئيس عرفات جميع الفقرات الواردة في الاتفاق، لتحديد مضمون جديد للعلاقة الأردنية-الفلسطينية، والتحرك العربي في إطار دولي. وحرصت (م.ت.ف.) على عدم وجود اختلافات مع الحكومة الأردنية من جانب، وعلى وضوح العلاقة الفلسطينية -الأردنية من جانب آخر.

دعا مصدر رسمي فلسطيني -لم يذكر اسمه في تونس-، إلى عدم التأثر بالشائعات التي دارت حول العلاقة الأردنية-الفلسطينية؛ لئلا تخدم المصالح الأمريكية ، وتشق وحدة الصف الفلسطيني.(٢٤) وصرح هذا المصدر بأن الأردن قام بتعديل بعض النقاط الواردة في اتفاق ١١ شباط، خصوصا المتعلقة بتشكيل وفد مشترك للمشاركة في المؤتمر الدولي؛ لإيجاد حل عادل؛ ودائم للقضية الفلسطينية. وأضاف المصدر: أن القيادة الفلسطينية، كانت تصر على استقلالية المشاركة الفلسطينية، ضمن وفد عربي مشترك، بمشاركة كل من سوريا ولبنان.(٢٥)

أما أهم دوافع اتفاق عمان للتحرك المشترك فتتضح، من خلال تطلع كل جهة سياسية إلى تحقيق منفعة ما. فتوقيع اتفاق عمان كان حسب ما أكد هاني الحسن؛ لتحقيق مسألة الأمن القومي وقال :" *إن العلاقة بين الأردن وفلسطين -دائما- علاقة ترقى إلى مستوى الأمن القومي ، حيث الأمن القومي للأردن موجود في فلسطين،*

والأمن القومي لفلسطين موجود في الأردن، وهذا من الأمور الصعبة التي تجعل قيام دولة فلسطينية تتم بصعوبة أي بعملية قيصرية".[٢٦] واعتبر الحسن، أن قيام الدولة الفلسطينية، يعني تهديد الكيان الإسرائيلي ديمغرافيا، ورسم حدوده من وجهة نظر المسؤولين الأردنيين. ولهذا السبب يوجد دائما علاقات فلسطينية- أردنية متشابكة، لا يمكن فصلها، كونها نابعة من الواقع الجغرافي، والسكاني، الأمر الذي كان يدفع بكل طرف، إلى محاولة إجراء حوار ، أو التوصل إلى نتائج في المنطقة، تتلاءم ومصلحته القطرية والإقليمية.

من هنا نشأ -حسب ما أضاف الحسن-: ما عرف باستمرار الخيار الأردني عند الجانب الإسرائيلي، الذي لا يشجع قيام دولة جديدة في المنطقة؛ لأن قيام دولة جديدة -حسب ما أوضح الحسن-، يعني، تهديد (جغرافية سايكس بيكو)، إضافة إلى إيجاد مشكلة أمن قومي، فقد وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام أحد خيارين، كما بين الحسن، إما الاتحاد مع الأردن اقتصاديا، وأمنيا، وسياسيا؛ وإما الاتحاد مع الكيان الإسرائيلي، وانطلاقا من ذلك، أخذ الحوار الأردني -الفلسطيني دائما صفة التوتر الدائم ، إلى أن جاء الغزو الإسرائيلي للبنان[٢٧] .

بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الهادف إلى تفتيت (م.ت.ف.)- أوضحت التصريحات الأمريكية المعلنة- ممثلة بتصريح وزير الخارجية الأمريكية، جورج شولتز النية الأمريكية، والأهداف الصهيونية؛ لتدمير البنية التحتية لـ(م.ت.ف.) لإخراجها من لبنان .[٢٨] ورأى الحسن، بأن تدمير المنظمة، كان يعني تحويلها إلى أداة عربية منفصلة عن الشعب الفلسطيني، وخاصة في الأردن، وفي المناطق المحتلة، فبعد خروج (م.ت.ف.) من بيروت فقدت دورها على الساحة اللبنانية. وعلى الرغم من تشتيت قواتها، إلا أنها استطاعت إعادة بناء قواتها في تونس مرة أخرى، مع أنها واجهت مشكلة إعادة بنيتها التحتية. فأحداث طرابلس عام ١٩٨٤ كانت تعني إفقاد (م.ت.ف.). والمقاومة الفلسطينية القوة والقداسة بعد التصفية الجسدية للقوات العسكرية.[٢٩] فسقوط المنظمة، والمقاومة الفلسطينية، كان يعني سقوط القضية الفلسطينية؛ وبالتالي سقوط القرار الفلسطيني، وسقوط فاعليته. من هنا كان على منظمة

التحرير بعد خروجها من بيروت، المحافظة على الذات، عن طريق المحافظة على جميع المؤسسات، والأطر الشرعية لـ(م.ت.ف.) بكافة كوادرها وحيويتها [٣٠].

في مقابلة مع خليل الوزير، أشار إلى ممهدات الحوار الأردني-الفلسطيني، والتي من أهمها: محاولات استهداف الشرعية الفلسطينية، وعرقلة عمل المؤسسات. واعتبر الوزير انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، بمثابة إعادة تأسيس للشرعية الفلسطينية، ورأى الوزير، ضرورة رص الصفوف الفلسطينية؛ لتكون سلاحا ضروريا في الكفاح. كما أكد على ضرورة اللجوء إلى الساحة العربية؛ لتقوية وجود المنظمة، ولتصفية الخلافات بينها وبين الدول العربية، من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني داخل المناطق المحتلة ، والتخفيف من القيود التي كانوا يواجهونها.[٣١] وبعد الخروج من بيروت، وجدت المنظمة فرصة مناسبة لعدة مناورات عسكرية[٣٢].

كما أن أحداث بيروت وطرابلس كانت سببا في بقاء العلاقة الأردنية-الفلسطينية علاقة صعبة، بسبب العامل السكاني (الديمغرافي)، ففي الأردن كان يعيش أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني، ويشكلون مع فلسطينيي الأراضي المحتلة حلقة وصل،وقد عبر الوزير عن ذلك بقوله:"*نحن حريصون على إعادة العلاقة مع الأردن منذ أن غادرنا عمان عام ١٩٧١، واستخدمنا كل الوسائل والطرق وعددا من الوسطاء لاستعادة تلك العلاقات. ولقد كان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان خطوة كبيرة إلى الأمام*، كما أن الانشغال بتطوير هذه العلاقات، كان بمثابة الأساس لحركة سياسية" [٣٣].

فالحفاظ على الذات، والارتباط بالأردن، -حسب ما بينه صخر حبش، -جاء في ذات الوقت الذي ظهرت فيه نظرية الوطن البديل، الأمر الذي أدى إلى التقاء مصلحتي الأردن وفلسطين، فقامت الأولى: على حوار من أجل وضع خطة اعتراضيه مشروع الوطن البديل؛ أما الثانية فقامت على حوار من أجل وضع خطة اعتراضية للخيار الأردني، الأمر الذي دفع بالقيادتين الأردنية والفلسطينية إلى توقيع اتفاق عمان.وقبل توقيع الاتفاق المذكور، تم إجراء حوار بين القيادتين الأردنية، والفلسطينية، مباشرة بعد

مؤتمر فاس عام ١٩٨٢، الذي أكد الدولة الفلسطينية، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وتم طرح خيار ثالث، وهو خيار الاتحاد الكونفدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين(٣٤).

-وحسب ما أشار قيس عبد الكريم- (عضو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)فثمة دافع آخر لتوقيع اتفاق عمان وهو الانقسام الداخلي، الذي أجبر (م.ت.ف.) على التوقيع بعد فقدان مرتكزها الجغرافي، الذي كان يؤمن لها مباشرة الصراع ذلك الانقسام وقع في (حركة فتح) في مطلع صيف عام ١٩٨٣ وما تلاه من صراع داخلي في إطار(م.ت.ف.) (وحركة فتح) . وأضاف عبد الكريم: إلى أن الصراع الداخلي، قاد إلى استكمال استقصاء القوات المؤيدة لقيادة (م.ت.ف.) من لبنان، بما في ذلك شمال لبنان في أواخر عام ١٩٨٣. ووجدت القيادة الفلسطينية نفسها في ظل هذه الظروف، مقصاة عن خطوط المجابهة مع العدو الصهيوني، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على محاولة تغييب دور المنظمة في أية تسوية سياسية. ومن هنا، راهنت القيادة الرسمية لـ(م.ت.ف.) على مدخل جديد -حسب ما أشار عبد الكريم-، وهو المدخل الذي تمثل في حوارها مع الأردن؛ لذا سارعت المنظمة لتوقيع الاتفاق، للحفاظ على مكانة سياسية لها، بعد فقدان ساحة المواجهة مع الكيان الإسرائيلي، انطلاقا من الأرض اللبنانية.(٣٥)

رأت القيادة الفلسطينية -حسب ما نوه حبش- ضرورة للملمة الشمل الفلسطيني، للحفاظ على مؤسساتها الشرعية، في المجلس الوطني الفلسطيني؛ إلا أنه اشترط ضرورة وجود نصاب قانوني، ارتبط بالأردن للمحافظة على الوحدة الوطنية. وفي إطار المحافظة على تلك الوحدة أوضح حبش أن :" *الجانب الفلسطيني ترك أماكن شاغرة للتنظيمات المختلفة؛ ليتسنى دخولها في اللجنة التنفيذية، والمجلس الوطني الفلسطيني، وكان هناك ضرورة لتحرك مشترك في إطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير*"(٣٦).

وأوضح حبش: أن القيادة الفلسطينية رأت أن انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، كان لأسباب جغرافية .[٣٧] وأشار خالد الحسن إلى أن انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، كان يعني العودة إلى منطقة حدودية مع الوطن، وتصعيد الكفاح المسلح؛ لإظهار القدرة العسكرية لـ (م.ت.ف.)، وإظهار قدرتها على التصدي ؛ وبالتالي إيقاف عملية التآكل الذاتي في المنافي بعد الخروج من لبنان وسوريا[٣٨] وأشار عبد الرحيم ملوح (عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، إلى ضرورة عدم إغفال الدور الدولي، الذي رأى ضرورة إشراك الأردن في عملية التسوية السياسية، للقضية الفلسطينية [٣٩].

جاء الحوار الأردني –الفلسطيني، كمبادرة من الطرفين الأردني، والفلسطيني، وصرح هاني الحسن بأن كل جانب له هدفه. كما تجدر الإشارة، إلى أن كل طرف سياسي كان يهدف إلى جني ثمار معينة؛ للاستفادة من أية مبادرة تطرح، فالعلاقة مع الأردن،علاقة في صلب الأمن القومي. ونوه هاني الحسن، إلى أن الجانب الأردني، يهتم باستمرار لما يجري في (الضفة الغربية) اهتماما سياسيا، وأمنياً؛ لارتباط مصير الأردن بفلسطين. وأشار هاني الحسن ، إلى وجود (ليكوديين)في الجانب الأردني، والفلسطيني، يريدون القفز فوق هذه الحقيقة.وقال:" *الليكودي الفلسطيني لا يهمه ما يجري في الأردن، فالضفة الغربية تكفيه، وإذا لم يتم التفاهم الأردني –الفلسطيني، فهذا يعني أن كلا منهما كان سيتفاهم مع الإسرائيلي ضد الآخر ، وليس من البديهي أن يتفاهم الجانب الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي ضد الأردن*" [٤٠].من هنا وقع الطرفان الأردني، والفلسطيني اتفاق عمان، اعتقادا منهما، أن كلا منهما لا يمكن أن تنفصم عراه عن الآخر، فانطلق الحوار إيمانا بالمصلحة القطرية[٤١] ويبدو أن الحسن يرى ضرورة الارتباط بالأردن؛ بسبب العلاقة بين الأردن، وفلسطين التاريخية، والجغرافية، والديمغرافية؛ على الرغم من وجود فئات في الجانبين، تتبنى مواقف معارضة لإقامة علاقات تنسيق، وتعاون، مشترك.

تمثلت مبادرة الحوار المشترك –حسب ما بينها عبد الرحيم ملوح– في سعي الأردن –دائما–، إلى استعادة دوره السياسي الفاعل، المتعلق بالقضية الفلسطينية؛

للبحث عن حل للقضية، خصوصا بعد الاعتراف العربي بـ (م.ت.ف.)، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني عام ١٩٧٤ من قبل مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في المغرب وأوضح ملوح: بأن بعض الأطراف كانت تسعى للبحث عن مشاريع سياسية، لتسوية القضية الفلسطينية، كالطرف الأمريكي(مشروع ريغان)، والسعودي(مشروع فهد) [٤٢].

رأى قيس عبد الكريم ضرورة عدم إغفال الدور الأردني في قضية التمثيل الفلسطيني، وحل القضية الفلسطينية، الذي ظهر منذ بداية الخمسينيات من القرن المنصرم، هذا الدور الذي وجهت له قمة الرباط عام ١٩٧٤ صفعة قوية . وأضاف عبد الكريم: بأن الأردن حاول استعادة الدور التمثيلي الأردني للفلسطينيين، ولم يتخل عنه في مرحلة من المراحل . وانتهز الأردن فرصة الحوار مع المنظمة عام ١٩٨٣ ، بتوقيع البيان المشترك في نفس العام، ومن ثم توقيع اتفاق عمان. وأشار عبد الكريم إلى أن اتفاق عمان، كان في جوهره شكل من أشكال المشاركة الأردنية في التمثيل الفلسطيني، أو شكل من أشكال اعتراف المنظمة بأهمية دور الأردن، في قضية تمثيل الشعب الفلسطيني، في إطار أية تسوية سياسية مع العدو الصهيوني.[٤٣]

وعلى المستوى الفلسطيني، فكانت القيادة الفلسطينية تهدف من إقامة الحوار المشترك، -حسب ما صرح حبش- إلى حرص تلك القيادة على فتح الحوار مع أشقائها العرب، الذين كانوا يسعون -باستمرار-، لمحاصرة أي خلاف، أو تناقض مع العدو الصهيوني . وأدركت (م.ت.ف.) وحركة (فتح) ، أن تشتيت القوات الفلسطينية في عدة دول عربية، كان يعني، إقصاء المنظمة، بعيدا عن العمق الجماهيري للأرض المحتلة؛ وبالتالي التآكل الذاتي للمنظمة.والدليل على ذلك كما -نوه إليه حبش-، الموقف السوري، الذي كشف عن (أوراقه الهادئة) الهادفة، للسيطرة على القرار الوطني الفلسطيني، والتدخل فيه. وقد لعب ذلك الموقف دوراً سواء داخل حركة (فتح) ، أو داخل (م.ت.ف.) الأمر الذي أدى إلى انقسامات، وتشرذمات في الساحة الفلسطينية.فالأوضاع التي كانت سائدة في الساحة الفلسطينية، جعلت من الأردن مكانا (لالتقاط الأنفاس) ،

قريبا من الأرض المحتلة، من أجل تركيز التواصل التنظيمي، والنضالي مع القواعد الجماهيرية، والأطر الشعبية في (الضفة الغربية) [٤٤].

يمكن اعتبار الحوار الأردني-الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦ ، بمثابة تزايد اهتمام القيادة الفلسطينية بفحص آفاق العملية السياسية، وقد أوضح هاني الحسن بأن الجانب الفلسطيني أقدم على مثل هذا الحوار، بسبب عدم وجود مخاوف فلسطينية من الوحدة الأردنية-الفلسطينية، بعكس الجانب الأردني الذي لديه هاجس الخوف، من تلك الوحدة [٤٥].

رأى ملوح ، بأن التعاطي مع الموضوع الفلسطيني، كموضوع محض في قضايا التسوية، والصراع مع الكيان الإسرائيلي، ليست دقيقة في مجموعة قوى إقليمية، لعبت دورا سياسيا في اتفاق عمان، ذلك أن الفرصة السياسية كانت تعني، توفير أرضية لتوافق أردني-فلسطيني، واتفاق سياسي أردني-فلسطيني -إسرائيلي، مدعوما من الحكومة الأمريكية، وبعض الأطراف العربية. وأكد ملوح، أن اتفاق ١١ شباط ،كان نتيجة تقييم سياسي غير دقيق ، وذلك عندما أقدم الفلسطينيون بالتنازل عن التمثيل السياسي، والاشتراك مع الأردن، والقبول بتسوية سياسية إسرائيلية؛ للقبول بالحقوق الفلسطينية[٤٦] فملوح رأى بأن توقيع اتفاق عمان، كان ناتجا عن حالة الضعف التي عانت منها المنظمة بعد خروجها من لبنان، ولم يكن بهدف فحص آفاق العملية السياسية، والدليل على ذلك أن الاتفاق لم يدم طويلا، ولم يكن صالحا لظرف سياسي .

أما عبد الكريم ، فرأى بأن الانقسام الداخلي في الساحة الفلسطينية،لعب دوراً في الدفع باتجاه إقامة الحوار مع الأردن عموما، وتوقيع اتفاق ١١ شباط خصوصا. وهو الاتجاه الذي كان يمثل أغلبية القيادة الرسمية لـ(م.ت.ف.)، واللجنة المركزية لحركة (فتح) ، وبالمقابل عارضت جميع الفصائل الفلسطينية الأخرى هذا التوجه، واتجه

بعضها نحو الطعن بشرعية المؤسسة الفلسطينية -كما كان الحال -في جبهة الإنقاذ* ، واتخذ البعض الآخر موقفاً ناقداً لسياسة المنظمة دون الطعن بها، -كما كان الحال- في التحالف الديمقراطي. أما بشأن القيادة الرسمية للمنظمة، و حركة (فتح) و الموقف من الحوار، فقد أشار عبد الكريم إلى أن البعض رأى في الحوار الأردني الفلسطيني، بوابة جغرافية قريبة من الأرض المحتلة؛ لممارسة نشاطات المنظمة وحركة (فتح)، و إعادة بناء مرتكزاتهما داخل الأرض المحتلة؛ و بالتالي الاستعاضة عن الدور الذي لعبته الساحة اللبنانية .

رأى خليل الوزير، و عدد من قادة فتح في الحوار، مدخلا لإيجاد موطئ قدم، في أية جهود للتسوية السياسية،التي كان من الممكن أن ترتبها على أساس مشروع ريغان الأمريكي ، ذلك المشروع الذي أوجد سحابة من الأوهام في أذهان تيار معين في القيادة الفلسطينية ، التي اعتبرت هذا المشروع بمثابة قاعدة أو مؤشر لجهد فعلي باتجاه التسوية السياسية . وأدركت (م . ت . ف.) بأن الدور الفلسطيني لم يكن مقبولاً ، إلا في إطار دور مشترك مع الأردن ، أو تحت (المظلة الدولية)،-حسب ما أشار عبد الكريم-، الأمر الذي دفع باتجاه إقامة علاقة مع الأردن؛ لإيجاد تسوية سياسية، بغرض إيجاد أفق سياسي لمشاركة فلسطينية . و من المؤسف أن تلك العلاقة لم تدم طويلاً، لأسباب سنذكرها فيما بعد [٤٧] .

رأى خالد الحسن وفي إطار الحديث عن مرحلية، أو استراتيجية الاتفاق السالف الذكر ، بأن الحوار الأردني الفلسطيني، كان ضرورة مرحلية ، فعودة المنظمة إلى منطقة حدودية مع الوطن، كان يعني إعادة الحيوية للمقاومة الفلسطينية ، وقد انعكس الحوار مع الأردن -بشكل أو بآخر- حسب ما ذكر خالد الحسن على ما يلي :

١) المصالح الفلسطينية اليومية داخل و خارج الأردن، كتسهيل حرية التنقل والحصول على جواز السفر الأردني، بعد رفض جواز السفر الفلسطيني من قبل الدول

---

* تشكلت جبهة الإنقاذ بعد أن صدر اتفاق عمان وجوبه بمعارضة شديدة من قبل الفصائل المنضوية في إطار التحالفين "الديمقراطي"و" الوطني" وأعاد خلط الأوراق داخلهما ، ولا سيما بعد أن قررت الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية الخروج من (التحالف الديمقراطي) وتشكيل إطار تنظيمي جديد مع فصائل "التحالف الوطني" أطلق عليه اسم "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني".

العربية، خصوصاً بعد أحداث بيروت، وتوفير فرص عمل للفلسطينيين في الدول العربية.

٢) تقوية، وتعزيز النضال الفلسطيني داخل المناطق المحتلة .

٣) إبراز القضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية[٤٨] .

أكد حبش أن الاتفاق الأردني – الفلسطيني كان ضرورة مرحلية ، ويتضح ذلك من خلال نص الحوار، (وإن كان يوجد جملة لنصوص ما يسمى استراتيجية).كما – نوه حبش –إلى أن مستقبل اتفاق عمان لم يبشر بقيام دولة فلسطينية، فالدولة الفلسطينية كانت تعني من خلال اتفاق عمان، –حسب ما بين حبش– أن (الضفة الغربية) هي الأردن ، وتتحد كونفدرالياً مع قطاع غزة. – واعتبر حبش ذلك– ، بمثابة الغموض البنّاء تمهيداً للموافقة عليها (تسويقها) ، فالاتفاق –حسب حبش– كان مرحلياً، بمعنى مرحلة قطع أشواط صعبة. ومن جهة ثانية رأى بأن اتفاق عمان كان تكتيكياً، و كان مهماً، و مفيداً بدرجة كبيرة ، الأمر الذي دفع باتجاه نقل الثورة إلى المناطق المحتلة[٤٩] .

و يتفق عبد الكريم مع حبش في رؤيته للحوار الأردني– الفلسطيني؛ إذ أكد عبد الكريم على أن الحوار كان عملاً تكتيكياً ، وأنه مجرد محاولة للحصول على مكاسب مادية، أو سياسية معينة، من خلال التواجد على الساحة الأردنية. و استبعد أن يكون الحوار استراتيجياً، وأعاد ذلك إلى منظمة التحرير، التي كان عليها أن تتحرك مع الأردن، في عملية سياسية لها آفاق جدية من النجاح[٥٠].

أكد خالد الحسن، أن العوامل كانت مهيأة لهذا النجاح، لعدة عوامل منها: العامل الديمغرافي ، فالشعب الفلسطيني يشكل ثلث سكان الأردن ، والموقع الجغرافي للأردن، الذي تميز بسلسلة حلقات اتصال مباشرة مع الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل ، والعلاقات الاجتماعية (العائلية) ، و المصالح اليومية، التي يصعب فصلها بين الجانبين[٥١]. يمكن القول؛ كانت المصالح الاستراتيجية تتطلب ضرورة عمل سياسي ما مع الأردن .

أما ملوح فرأى بأن اتفاق ١١ شباط كان سياسة استراتيجية و (مصلحة وطنية سياسية ، ومصلحة وطنية أردنية)، حيث ركز الحوار في تلك الفترة على معالجة الأمور الطارئة . و فرضت مجموعة عناصر سياسية دولية، و إقليمية نفسها، للتوصل إلى اتفاق، اعتقاداً منها بإمكانية مستقبلية لتسوية سياسية مع العدو الصهيوني ، أو اتفاق سياسي، الأمر الذي كان يتطلب لقاء أردنياً و فلسطينياً. ونوه ملوح إلى أن التجربة التاريخية أثبتت أن ذلك الاعتقاد كان وهمياً لا أساس له، كما نوه إلى أن هناك تيارات فلسطينية راهنت على ذلك، بحكم العلاقات الاقتصادية،وجولات جورج شولتز في المنطقة، معتقدة أنها يمكنها أن تلعب دوراً، لذا نشطت العلاقات بين الأردن وفلسطين(٥٢).

في إطار الحديث عن أهم الأهداف الأردنية من إقامة الحوار الأردني – الفلسطيني، ينبغي الإشارة إلى ما يقوم به الأردن، من إجراءات التنسيق والحوار،وذلك –حسب ما صرح به هاني الحسن– ، و هو خوف الأردن –دائماً– من قوة جيرانه، الأمر الذي يدفع الأردن –أحيانا– للتحالف مع العراق لمواجهة سوريا ، أو التحالف مع سوريا لمواجهة العراق. كما أن لدى الأردن هواجس من الفلسطينيين، نظراً للتركيبة السكانية ، و نظراً لتجربة عام ١٩٧٠ بما فيها من أخطاء كبيرة . وتتمثل تلك الهواجس الأردنية بخوف النظام الأردني من استبداله على يد الفلسطينيين، وإن لم يصرح الأردن بذلك ؛ مما يدفع الأردن في الوقت المناسب لإجراء حوار مع الفلسطينيين . وبين الحسن، أهمية مصالح الجانبين الأردني، والفلسطيني، عند توقيع أي اتفاق(٥٣).

أما ملوح فيعتقد أن أهداف الأردن من إقامة الحوار و التنسيق مع الفلسطينيين، تتمثل في اعتقاد الأردن بدوره في (الضفة الغربية)، ومسؤوليته عنها ، و مسؤوليته عن فلسطيني (الضفة الشرقية) ، فالأردن يعتبر أن له حقاً في موضوع التمثيل الفلسطيني، فاتفاق عمان من –وجهة نظرهم– أكد الشراكة بين الأردن وفلسطين في التسوية السياسية مع العلم أن قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤ اعترفت بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني (٥٤).

ويرى عبد الكريم: بأن موضوع الحق الأردني في تمثيل الشعب الفلسطيني، بدا واضحاً للعيان، منذ الخمسينيات من القرن المنصرم ، حيث اعتقد الأردن نفسه الجهة التي يجب أن تخاطب، بكل ما يتعلق بموضوع القضية الفلسطينية ، ويرى عبد الكريم أن هذا الدور تم القضاء عليه، مع صدور قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤ ، التي اعترفت بالمنظمة، ممثلاً شرعياً ووحيداً، مع التركيز على كلمة وحيدا من أجل استثناء أية جهة عربية أخرى . وتجدر الإشارة إلى أن الدور الأردني، هو الدور المقبول على الصعيد الدولي ، و أكد عبد الكريم أن الدور الفلسطيني، لم يكن مقبولاً في الواقع العملي، وبقي هامشياً ، وقد بدا ذلك واضحاً للعيان ،من خلال مأزق التحرك الأردني – الفلسطيني، الذي اصطدم بالموقف الدولي(أميركا ، بريطانيا) عندما رفضتا استقبال الوفد المشترك(٥٥).

أما الأهداف الفلسطينية من توقيع اتفاق عمان ، أشار إليها هاني الحسن، فتمثلت في رغبة الجانب الفلسطيني في إدارة عملية سياسية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي ، للدخول كطرف في المعادلة الدولية إلى طاولة المؤتمر الدولي ، لأنه لم يكن معترفاً بالمنظمة و لا بالدولة الفلسطينية . وقد رأى الفلسطينيون، ضرورة الاستفادة من تجربة الحاج أمين الحسيني "الغنية بالفشل و ليس بالإنجازات"، و أدرك الفلسطينيون أن من أسباب فشل تلك التجربة، هو نجاح القوى العربية في المنطقة، بتهميش الجانب الفلسطيني في أي مؤتمر يعقد، تحت شعار " عدم التفريط بالقضية الفلسطينية " . ورأى الجانب الفلسطيني-حسب ما نوه هاني الحسن- أن قيام دولة فلسطينية يحتاج إلى توقيعين:الأول-توقيع إقليمي عربي (الأردن) والثاني-توقيع عالمي (الكيان الإسرائيلي)؛لضمان العامل الإقليمى والدولي للموافقة على قيامها (الدولة الفلسطينية).

ويعتبر توقيع الأردن على قيام دولة فلسطينية إنجازا كبيرا ، فأهمية التوقيع تتمثل : في أنه يترتب عليه فكرة تشكيل وفد أردني -فلسطيني مشترك، وتنبع أهمية تلك المشاركة الفلسطينية في تقاسم الموقف الفلسطيني والأردني مقعدا على طاولة

المؤتمر الدولي، وكانت تلك الخطوة الأولى، حيث توفرت خمسة مقاعد على طاولة المؤتمر الدولي ، بدلاً من أربعة، (الكيان الإسرائيلي ، سوريا، الأردن ، لبنان ، فلسطين)، و لم تكن قبل ذلك صيغة للمشاركة الفلسطينية .

ومن الأهداف الأخرى التي سعى الجانب الفلسطيني إلى تحقيقها : تحقيق معادلة الأمن القومي، الذي لا يتحقق بالتحالف مع العدو الصهيوني، النقيض للدولة الفلسطينية. -حسب ما صرح به الحسن-، و بالتالي فإن المنطق السياسي القومي العربي الذي حكم (م. ت. ف.) و حركة (فتح) "قبل اتفاق أوسلو" قام بالدرجة الأولى على إقامة علاقات متوازنة مع الأردن . فالعلاقة الفلسطينية الأردنية -حسب ما أشار هاني الحسن- هي:*علاقة مقيدة بيد واحدة ، مع أن كلا منهما يتمنى أن يصبح حراً ، وأن يتقدم إلى الأمام فليس أمامهما إلا التقدم والتخلص من الواقع السلبي . كما أن الحقائق وحركة الأشياء على الأرض أقوى من حركة الأفكار*[٥٦]. والوحدة الأردنية – الفلسطينية كما يراها هاني الحسن في متناول اليد وهذا ما تم الإقدام عليه. وفي هذا الإطار يتفق عبد الكريم مع الحسن، حيث أكد عبد الكريم أنه كان على المنظمة، تحديد موقعها في إطار التشرذم العربي، الذي كان منقسماً إلى محورين: المحور السوري- الليبي المتحالف مع إيران، والذي أيدته الجزائر، و اليمن، و بعض الدول الأخرى بدرجة معينة. والمحور الأردني– المصري – العراقي الذي أيدته السعودية؛ لذا كان ضرورياً تحديد موقع المنظمة من هذه التحالفات ، لئلا تشطب عربياً، في حالة بقائها بمعزل عن هذا الاستقطاب[٥٧].

في إطار الرد الإسرائيلي على الاتفاق ، شن اسحق شامير هجوماً على اتفاق عمان، ووصفه بأنه اتفاق سلبي ، "لا يخدم السلام" ، ووجه شامير رسالة للإدارة الأمريكية ، مطالباً إياها بعدم الاستجابة للجهود العربية. التي وصفها بفخ عربي، نصب للإدارة الأمريكية.ويدل الموقف الإسرائيلى على القلق والاستياء الإسرائيلي من اتفاق ١١ شباط عام ١٩٨٥ ، الذي كان ترجمة واضحة لخيبة الأمل الإسرائيلية، بعد نجاح التحرك الأردني – الفلسطيني المشترك ، الذي راهن عليه العدو الصهيوني ، باعتباره حلماً صعب المنال. [٥٨] وقد أعلن شمعون بيرس -كنتيجة لخيبة الأمل الإسرائيلية –

استعداده للذهاب إلى الأردن، لمناقشة سبل حل الصراع في الشرق الأوسط ، ورأى بيرس ضرورة عقد مفاوضات مباشرة بين الأردن و العدو الصهيوني، بدلاً من مؤتمر دولي للسلام؛ حيث سعى الإسرائيليون لأن يكونوا طرفاً في حل النزاع [٥٩].

وصل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى عمان بعد توقيع الاتفاق، وفي إطار التحرك المشترك حيث اتفق رئيس اللجنة مع الملك الأردني على خطوات التحرك المشترك على الصعيدين العربي والدولي ؛لإنجاح الاتفاق .وقد وصل في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٥ وفد أردني -فلسطيني مشترك إلى الجزائر التقى خلاله مع المسؤولين الجزائريين وذلك ضمن إطار التنسيق العربي والتحرك المشترك[٦٠].

في التاسع عشر من نيسان عام ١٩٨٥، توجه وفد فلسطيني ضم محمد ملحم وعبد الرزاق اليحيى (عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح) وذلك من أجل اطلاع النظام الهاشمي على وجهة النظر الفلسطينية المتعلقة بتشكيل وفد أردني - فلسطيني مشترك للتفاوض مع الحكومة الأمريكية. وقد عبر الوفد عن رفض الجانب الفلسطيني بكل فصائله لمقترحات المبعوث الأمريكي ريتشارد مورفي ،والمتعلقة بتشكيل وفد مشترك إلى المؤتمر الدولي والتي كان قد طرحها خلال زيارته إلى عمان في الثالث عشر من نيسان عام ١٩٨٥ ،و أصر خلالها على أن يكون الوفد من خارج المنظمة.[٦١]

في الخامس من أيار عام ١٩٨٥ ، وضع الملك الأردني، خطة استراتيجية لتطبيق اتفاق ١١ شباط ، تمهيداً لعرضها على الرئيس ريغان ، أثناء اجتماعاته في واشنطن ، و تكونت الخطة من أربع مراحل هي :

١. المرحلة الأولى : تضمنت اجتماعات بين مسؤولين أمريكيين، ووفد أردني - فلسطيني مشترك .
٢. المرحلة الثانية : تضمنت حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، و اعتراف الولايات المتحدة بذلك .

٣. المرحلة الثالثة : اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ كشرط مسبق للاعتراف الأمريكي بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم .
٤. المرحلة الرابعة : تضمنت إجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني في إطار مؤتمر دولي للسلام في المنطقة [٦٢].

تبنت القيادة المصرية صيغة المؤتمر الدولي، كإطار تجري في ظله العملية السياسية، وعملت على تحقيق تنسيق بين القيادتين الأردنية والفلسطينية، لكن التحرك المصري اصطدم بموقف القيادة الرسمية لمنظمة التحرير ، التي رفضت في تلك الفترة ، تقديم التنازلات المطلوبة منها دوليا وعربيا، خاصة في ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني الذي كان قائما في تلك الفترة [٦٣].

في إطار الرد الإسرائيلي على مذكرة من الحكومة الأردنية بشأن نتائج المفاوضات الأردنية – الأمريكية، أعلن شمعون بيرس في العاشر من حزيران عام ١٩٨٥- وكرد فعل على اتفاق عمان ، وكثافة التحركات الدبلوماسية، على المستوى العربي –ما يلي :

١) إجراء مباحثات تمهيدية بين الحكومة الأمريكية، والكيان الإسرائيلي، والأردن، ومصر وممثلين فلسطينيين ليسوا أعضاء في المنظمة .
٢) تشكيل فريق أردني – فلسطيني مصغر، تمهيداً لتحضير أجنده –مؤتمر إسرائيلي – أردني بمشاركة أمريكية.
٣) دعم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للأطراف المشاركة، تمهيداً للمفاوضات المباشرة بين الأردن، ووفد فلسطيني، وإسرائيلي، دون أي تعهد لدعم أي طرف .
٤) الاتفاق على تعيين فلسطينيين من الأرض المحتلة، للإنابة عن سكان المناطق المحتلة. بشرط موافقة الأطراف عليهم.
٥) عقد مؤتمر مراسم خلال ثلاثة أشهر في مكان يتم الاتفاق عليه[٦٤].

في الثلاثين من أيلول عام ١٩٨٥، أكد الملك الهاشمي خلال خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، رغبة العرب في تبني خطة فاس للسلام التي صدرت عام ١٩٨٢م، والتي شاركت في صوغها (م . ت . ف.) ووافقت عليها . وكان هذا يعني ضرورة بلورة عمل أردني – فلسطيني ، ترجم بتوقيع اتفاق عمان ، الذي اعتبره الملك آلية لخطة السلام العربية، و جزءاً من الجهد العربي المشترك [٦٥].

خلال زيارة الملك الأردني للندن ، التقى سراً بشمعون بيرس، رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي ، و تمكن من إقناعه بالموافقة على فكرة المؤتمر الدولي ، حيث كان بيرس يأمل بالفوز بمكاسب سياسية . وبالمقابل أوضح الملك الهاشمي لبيرس، أنه لم يأت لتمثيل الشعب الفلسطيني وإنما جاء كمنتدب ، كما أوضح الملك أن (م . ت . ف.) خط أحمر لا يمكن تجاوزه، فشعر بيرس بخيبة أمل تجاه القضية الفلسطينية لأنه كان يدرك أن بإمكانه إجراء مفاوضات مع الأردن،وليس مع (م . ت . ف.) لأنه يرفض مبدأ التفاوض معها.[٦٦]

يمكن اعتبار الفترة ما بين نيسان و أيلول عام ١٩٨٥ ، فترة المحادثات الأردنية – الأمريكية المكثفة ، فطرح خلالها موضوع تمثيل المنظمة في إطار وفد أردني –فلسطيني مشترك ، كما عرضت الحكومة الأردنية و (م . ت . ف.) خطة عمل على الحكومة الأمريكية تضمنت أربع مراحل هي :

١. إجراء حوار بين وفد فلسطيني و آخر أمريكي .
٢.تقوم (م . ت . ف.) بعد الحوار بقبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .
٣.اعتراف أمريكا بالمنظمة،على أساس عقد لقاء بين مسؤولين أمريكيين و أعضاء في المنظمة، لبحث تطبيع العلاقات بينهما من أجل تحقيق تسوية سلمية .
٤.تنسيق جهود العرب مع أمريكا و غيرها من الدول لعقد مؤتمر دولي[٦٧] .

في الحادي و العشرين من تشرين الأول عام ١٩٨٥ ، وافق شمعون بيرس على فكرة (منتدى دولي) ، في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٦٨]

في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٥، أصدرت (م . ت . ف.) بياناً، أوضحت فيه مفهومها للسلام الدائم في الشرق الأوسط، بعد اجتماع اللجنة التنفيذية لـ (م.ت. ف.) و اللجنة المركزية لحركة (فتح) في بغداد. و أكدت المنظمة، ضرورة انطلاق المبادرة السلمية من قرارات الشرعية الدولية، التي عبرت عنها جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. و بعد الاجتماع المذكور، اعترفت القيادة الفلسطينية بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ؛ و اشترطت ربطهما بجميع قرارات الأمم المتحدة، المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، أو الاعتراف الصريح بحق الفلسطينيين، في تقرير المصير[٦٩].

توقعت القيادة الفلسطينية في عام ١٩٨٦ أن يكون عاما مبشراً بحل القضية الفلسطينية [٧٠]؛ إلا أن عام ١٩٨٦ كان عام وقف التنسيق الأردني – الفلسطيني، على الرغم من العلاقات الخاصة المتميزة بين الشعبين الأردني، والفلسطيني. وأعلن الملك الهاشمي تجميد العلاقة الأردنية – الفلسطينية، عبر وسائل الإعلام الأردنية، خلال خطاب متلفز ، في التاسع عشر من شباط عام ١٩٨٦ ، أي بعد عام على توقيع عمان للتحرك المشترك .

استعرض الملك الأردني خلال الخطاب، العلاقة الأردنية -الفلسطينية، وركز على مسيرة التحرك السياسي المشترك في ظل اتفاق عمان[٧١].فانتهت بخطاب الملك الأردني المتلفز، مرحلة التنسيق السياسي بين القيادتين الأردنية والفلسطينية، لكن الملك الهاشمي أكد على استمرار المبادئ، التي تضمنها اتفاق ١١ شباط [٧٢].

وقد وجه الملك الهاشمي لوما للمنظمة ، التي اتهمها بعرقلة المباحثات، فالأردن منذ بداية عام ١٩٨٦م تبنى سياسة سلبية اتجاه المنظمة، بسبب الموقف الدولي منها؛ الأمر الذي عرقل العلاقة الأردنية – الفلسطينية. و عزز هذا الأمر شعوراً بأن (م . ت . ف.) فقدت فاعليتها ، و بالتالي تفككت، وأصبحت غير قادرة على تنظيم أمورها الداخلية، و استرجاع مكانتها السابقة ، و بالتالي كانت غير قادرة، على تقديم تنازلات سياسية من شأنها إيجاد حل منطقي و مقبول [٧٣] .

و جاء رد القيادة الفلسطينية على تصريحات الملك الأردني هادئا ،إذ كانت القيادة الفلسطينية تأمل من القيادة الأردنية العدول عن قرار وقف التنسيق. وأوضح الرئيس عرفات بأن الجانب الفلسطيني وافق على الاتحاد الكونفدرالي؛ لضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي تتجاهله واشنطن [٧٤] . و امتنعت المنظمةً الرد على خطاب الملك الهاشمي المذكور ، حتى نيسان عام ١٩٨٧، عندما ألغت -رسمياً -اتفاق عمان؛ و بذلك وضعت لبنة في إطار التقارب مع المعارضة، والمتشددين الفلسطينيين المقيمين في سوريا [٧٥].

حدد الملك الأردني المبادئ الأساسية، التي كان لها علاقة بالموقف الأردني من القضية الفلسطينية، خلال افتتاح أعمال مؤتمر البرلمان العربي في عمان، في آذار عام ١٩٨٦ ، فأكد أنه لم يكن بديلاً عن (م . ت . ف.) ولن يكون كذلك، كما أكد التزاماته بقرارات قمتي الرباط عام ١٩٧٤، و فاس عام ١٩٨٢ ، و اعتبر مساندة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة و فق إمكانياته، مسؤولية قومية [٧٦].

بعد وقف التنسيق الأردني الفلسطيني المشترك، سارعت القيادة المصرية إلى محاولة احتواء الأزمة، والبحث عن صيغة حل تكفل تواصل التنسيق الأردني- الفلسطيني ،للإبقاء على خيط يربط الجانبين الأردني والفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن وجهة النظر المصرية، كانت تتوافق مع وجهة النظر الأردنية، التي رأت ضرورة اعتراف المنظمة بالقرارين ٢٤٢و٣٣٨؛ لتسهيل مشاركة المنظمة في أي مؤتمر يعقد للسلام، على أساس أن الولايات المتحدة اشترطت على المنظمة القبول بهذين القرارين ، للدخول في أية مفاوضات مع العدو الصهيوني [٧٧].

تتصدر إشكاليات الحوار الأردني – الفلسطيني،- كما أشار الحسن-، إشكالية، الوحدة الأردنية الفلسطينية، التي تشكل لبنة على طريق إنجاز مشروع وحدوي عربي شامل ، الأمر الذي كان يشكل تحديا، لقوى خارجية، وإقليمية. وأكد الحسن "*أن كل من يرفض وحدة أردنية – فلسطينية فهو مع العدو الصهيوني ، شاء ذلك أم أبى ، لأن*

الوحدة الأردنية – الفلسطينية، تعمل على إيجاد خارطة سياسية جديدة ، الأمر الذي يعارضه العدو الصهيوني" (٧٨) . ونوه الحسن، إلى ضرورة عدم إغفال الموقفان الأمريكي، والبريطاني، اللذين لا يسمحان بمس الأمن القومي الإسرائيلي، أو المستقبل الإسرائيلي؛ من هنا نشأت الإشكالية الأولى ، و جرت محاولات لإقناع العالم بما يدور في المنطقة ؛ لأن الأردن لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن العالم ، و لا يستطيع العالم أن يتخلى عنه.

وأشار الحسن إلى إشكالية أخرى وتتمثل في أن العدو الصهيوني لا يقبل بمعادلة، ليس طرفاً فيها ، وكأن العدو الصهيوني (قدر محتوم). وتحدث الحسن عن وجود طبقة، ذات مصالح إقليمية قطرية في الأردن حيث قال: " *الليكوديون القطريون في الأردن، لا يرون حقوقاً للفلسطينيين ويرون أن على الفلسطينيين الانتخاب غرب الأردن ، وتتناسى هذه الطبقة الدور الفلسطيني في إنشاء المملكة الأردنية الهاشمية ، و بالتالي فالصراع هو صراع المصالح*" (٧٩). ويعتبر الحسن أن قيام الدولة الفلسطينية، سيزيل جزءاً كبيراً من مخاوف هذه الطبقة في الأردن، وبالتالي ستزول أخطر إشكالية؛ لأنه بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة -إن شاء الله-، سيتم الموافقة على بناء علاقات مميزة مع الفلسطينيين(٨٠) .

أما أبرز الإشكاليات العملية-من وجهة نظر حبش- فهي : أن (م . ت . ف.) لم توافق على تفويض الأردن، أو إنابتها؛ وبالتالي أصبح هناك توجه لتشتيت قوات (م. ت. ف.) في أكثر من دولة (الجزائر،تونس، السودان، العراق ، سوريا، اليمن الشمالي) تمهيداً لتدمير (م. ت. ف.) إلا أنها صمدت وظلت موجودة (٨١). وفي مقابلة مع حبش أجرتها معه صحيفة الخليج الصادرة في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٨٥، أشار حبش إلى العديد من الإشكاليات، التي اعترضت مسيرة التحرك المشترك ، ومن أهمها:الإشكالية المتعلقة بالبند الأول " الأرض مقابل السلام "،حيث بين حبش، أن الفلسطينيين فهموا هذا البند، على أساس أنه لا يوجد هناك سلام متعاقد عليه، وإنما هناك (إنهاء حالة حرب) ، وإنهاء حالة الحرب تقتضي التوصل إلى اتفاق يضمن باقي الحقوق المشروعة ، كحق العودة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

فالفلسطينيون لا يستطيعون التنازل عن أراضيهم المحتلة عام ١٩٤٨ م، ولا يمكن أن يتم ذلك. وقد طلب الجانب الفلسطيني من الجانب الأردني تعديل ما جاء في الصيغة الأردنية بمجموعة من الإضافات، كحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في إطار دولة فلسطينية مستقلة ، وضمن اتحاد كونفدرالي أردني- فلسطيني . وأضاف حبش: أن الفلسطينيين وافقوا على هذا النص، لأنه منسجم مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني(٨٢) .

أما بخصوص البند الثاني المتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، فرأى الفلسطينيون ضرورة عدم الخروج عن الصف العربي الواحد(٨٣) . فأخطر ما في الموضوع -حسب ما صرح حبش -هو البند الثاني من الاتفاق الذي نص على أن:"*يمارس الفلسطينيون حق تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون، والفلسطينيون من تحقيق ذلك*" (٨٤). وقد نوه حبش إلى أن فلسطينيي القدس العربية كانوا أردنيين، وعليه فإن تقرير المصير سيكون للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة،والأردنيين الذين يعيشون في (الضفة الغربية) التي اعتبرت جزءا من الأردن ، وبالتالي فإن ذلك يعني أن دولة فلسطين هي غزة،والدولة الكونفدرالية ،تعني دولة غزة والأردن .(٨٥)

وحدث خلاف آخر حول تفسير كلمة ذلك في جملة (عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك) ، حيث فهم الجانب الفلسطيني أن ذلك، كان تعني الانسحاب الإسرائيلي،أما الأردنيون ففهموا غير ذلك ، وقد عبر حبش عن ذلك بقوله:"*ولكنهم بتفسيرهم وباتصالاتهم، كانوا يقولون أن المقصود هو حق تقرير المصير،أي بأن يشترطوا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بموافقة الأردنيين،وهذا يعني أنه ليس حق تقرير المصير، لأنه إذا كان هناك شروط بعد كلمة تقرير مصير، فهذا لا يعني تقرير مصير*" (٨٦).

وكذلك الخلاف حول كلمة روح التي جاءت في نص الاتفاق :" *انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عيها عربياً، و قرارات الأمم المتحدة، والمتعلقة بقضية فلسطين . و تماشياً مع الشرعية الدولية . و انطلاقاً من الفهم المشترك .....اتفقت*

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و منظمة التحرير الفلسطينية ، على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط "[٨٧]. فلم يوافق الفلسطينيون على كلمة (روح قرارات قمة فاس)، لأن الأردن -حسب تصريح حبش-، وافق على قرارات قمة فاس، وعليه تساءل الجانب الفلسطيني عن علاقة الروح؟ فالروح لا يعلمها إلا الله، -حسب ما أشار حبش-؛ و بالتالي فإن الجانب الفلسطيني كان لا يريد الخوض، في تفاصيل من هذا النوع [٨٨].

وفيما يتعلق بالإشكالية المتعلقة بالوفد المشترك، فقد نوه حبش، إلى أن الحكومة الأمريكية أرادت أن يكون الوفد الفلسطيني، من خارج إطار المنظمة، الأمر الذي رفضه الفلسطينيون. ولذلك اقترح الفلسطينيون وفداً عربياً مشتركا، نص على مشاركة (م.ت.ف.) فيه على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى[٨٩] .أما الموضوع المتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، فكان يعني أن ملف القضية الفلسطينية، سيبقى مفتوحا، حتى يتم إحقاق الحقوق الفلسطينية. وبخصوص مفاوضات السلام، فقد رأى الجانب الفلسطيني، بأنها ستعقد في إطار مؤتمر دولي، وبحضور جميع الأطراف، وليس في ظل مؤتمر دولي، أو على هامشه[٩٠] .

أكد ملوح أن الاتفاق المذكور، لم يكن ذا أفق سياسي، فالوضع العربي لم يكن قادرا على ممارسة ضغوطات على العدو الصهيوني، أو الولايات المتحدة، لأنه كان ضعيفا، بسبب انشغال العراق بحرب الخليج الأولى، وخروج مصر عن الصف العربي، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ناهيك عن الوضع الفلسطيني الذي لم يكن -سياسيا- مؤهلا لإنجاح هذا الاتفاق، وخصوصا بعد حالة الضعف التي أصابت(م.ت.ف.) عام ١٩٨٢م. وأشار ملوح إلى وجود نوايا ورغبات عند البعض لإبرام الاتفاق ، حيث شعر الأردن من خلال اتفاق عمان للتحرك المشترك، استرداد -على الأقل- شيء سياسي كان قد فقده. وفي ذات الوقت، كان الاتفاق تجربة للقيادة الفلسطينية، فأتاح لها إعادة دورها الفاعل، وحركتها السياسية. وأضاف ملوح : كان هناك إمكانية لحصول الطرفين على مكاسب متطورة ؛ إلا أن تلك المكاسب لم تتحقق؛ بسبب تجميد العلاقة الأردنية-الفلسطينية[٩١] .

رأى عبد الكريم أن القاعدة التي استند عليها الحوار الأردني-الفلسطيني، كانت، قاعدة وهمية، حيث كان من المفترض أن يكون هناك تحرك دولي، وخاصة أمريكي، لإجبار العدو الصهيوني على التعاطي بجدية مع موضوع التسوية، بما في ذلك تحرير (الضفة الغربية)، أو قسم من الأرض العربية. وصرح عبد الكريم بأن الكيان الإسرائيلي لم يكن لديه أدنى استعداد، للبحث في تسوية سياسية ، والولايات المتحدة لم تكن معنية بالتسوية كذلك، ولم تكن جادة لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، بسبب حالة الهدوء التي سادت المنطقة، والجبهة العربية-الإسرائيلية، وبسبب اتجاه أنظار الدول العربية، إلى الحرب العراقية -الإيرانية. وفي هذا الإطار يتفق عبد الكريم مع ملوح، كما نوّه عبد الكريم ،إلى أن الولايات المتحدة، تعاملت مع (إدارة الأزمة أكثر من حلها)، فدخلت الأزمة في حالة الجمود [٩٢] .

وعلى هذا الأساس بنيت المشكلة الأخرى الأكثر تعقيدا -حسب تعبير عبد الكريم-؛ إذ لم يكن الجانبين (الأردني والفلسطيني) - في الواقع- مستعدا لقبول الحل الوسط، فكل منهما كان يسعى إلى (أن يأخذ كل الكعكة بدلا أن يقتسم الكعكة مع الآخر). لذا كان الجانب الأردني، يضغط باستمرار على القيادة الفلسطينية، للانتقال من موقع المشاركة- كما ورد في اتفاق ١١ شباط- إلى موقع التفويض، بهدف دخول الأردن عملية التسوية، التي كان يشترط فيها التفويض.

كان الحوار الأردنى -الفلسطيني -حسب ما قال عبد الكريم- للحفاظ على موقع (م.ت.ف.) في إطار الجهود السياسية التي بدأت تتلاشى، لعدم قبول الأطراف الدولية المعنية بمبدأ مشاركة (م.ت.ف.)، التي كان مطلوبا منها إخلاء موقعها وتفويض الملك الهاشمي مقابل وعود مستقبلية .فخشيت (م.ت.ف.) على نفسها في حالة تفويض الملك الأردنى باستعادة الأرض،وخاصة بعد قبولها لمبدأ المشاركة حتى يصبح لها موقع في عملية التسوية.وعليه فقد بدأ الإشكال الأساسى، حيث اتجه الأردن نحو الانفراد بالتمثيل بدلا من المشاركة ، واتجهت المنظمة نحو استعادة موقعها كممثل شرعي ووحيد بعد أن وجدت نفسها وجهودها ستشطب من العملية السياسية[٩٣].

أما أبرز مشكلات هذا الحوار، كما- أشار إليها الحسن-، فمن أهمها: التدخل الخارجي، كما أن الكيان الإسرائيلي لم يقبل بدولة فلسطينية، ناهيك عن أن "*العدو الصهيوني يرى في الوحدة العربية وحدة جيوش، وليس وحدة أراضي. وعلى المستوى الدولي فإن أمريكا لا تقبل ما لم يقبله الكيان الإسرائيلي، الأمر الذي كان سيبلور قوى أردنية-فلسطينية للتمرد على القرار الإسرائيلي-الأمريكي. ولذلك فالمطلوب تحرير الأراضي العربية المحتلة من الكيان الإسرائيلي، الذي لا يقل الاتحاد مع الأردن أهمية عنه*" (٩٤).

أشار ملوح إلى مشكلة أخرى،تكمن في التناقض بين الطرفين الأردني والفلسطيني؛وهي أن الأردن لم يسلم بوحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني، لكل قضاياه والدليل على ذلك التقاسم الوظيفي؛ فقد كان الجانب الفلسطيني (مسكونا بهواجس)، أن الأردن أراد تمثيل الشعب الفلسطيني(٩٥) ويبقى التساؤل القائم هل تلاقت مصالح القيادتين الأردنية والفلسطينية ؟ ولماذا اختلفت؟

هكذا فقد رأينا بأن الملك الهاشمي كان يمهد لإقامة تنسيق، وحوار أردني- فلسطيني خلال افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني،وقد توج ذلك التنسيق بتوقيع اتفاق عمان للتحرك المشترك. وكان الطريق الوحيد أمام القيادة الفلسطينية، إقامة التنسيق الأردني -الفلسطيني، من أجل تسوية القضية الفلسطينية، حيث كان اتفاق ١١ شباط عام ١٩٨٥، الحل الوحيد؛ إلا أنه لم يكن العلاج المطلوب، لتسوية القضية الفلسطينية، فالمعطيات والظروف السابقة، حالت دون العمل الفلسطيني المنفرد.

لقد تضافرت مجموعة من العوامل، أدت لتوقيع اتفاق عمان، من أهمها، تحقيق مسألة الأمن القومي للأردن، وفلسطين، الأمر الذي دفع كلا الطرفين، إلى التوصل لنتائج، تتلاءم ومصلحته القطرية والإقليمية. فالاتحاد الكونفدرالي كان الخيار

الوحيد أمام الفلسطينيين،وقد وافقت (م.ت.ف.) على خيار الكونفدرالية رغبة منها ، وعلى أساس فكرة دولتين مستقلتين.

بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، وبعد حرب المخيمات في لبنان، وخروج المنظمة منها، فقدت البنية العسكرية الأساسية لها، الأمر الذي أبعدها عن خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني ، بالتالي دفع بـ (م.ت.ف.) إلى تجديد الشرعية الفلسطينية عن طريق انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان. كما أن المنظمة، وحركة (فتح)، واجهتا انشقاقات داخلية، فلجأت (م.ت.ف.) إلى توقيع اتفاق ١١شباط، كخطوة ضد مشروع الوطن البديل، وكان هذا يعني سعي المنظمة، للحفاظ على مكانتها السياسية، بعد فقدان ثقلها العسكري، في المواجهة مع العدو الصهيوني، عبر الأراضي اللبنانية.

على الصعيد الدولي، فقد عانت المنظمة من علاقاتها الخارجية مع الاتحاد السوفييتي ، فالاتحاد السوفييتي لم يشترك في تسوية الصراع العربي –الإسرائيلي، بسبب هيمنة الولايات المتحدة. وعلى الصعيد الأردني، أراد الأردن، استعادة دوره السياسي المتعلق بقضية تمثيل الشعب الفلسطيني، فوجد في اتفاق عمان الفرصة المناسبة لهذا الدور، وكان الملك الهاشمي يريد تفويضاً فلسطينياً للتفاوض مع العدو الصهيوني، بهدف التوصل إلى حل، و قد اعتبر الملك التدخل الدولي، والأمريكي، الإطار الذي تم من خلاله التوصل إلى حل مع العدو الصهيوني.

يمكن اعتبار الحوار الأردني–الفلسطيني من حيث أهميته، ضرورة مرحلية واستراتيجية.فمرحليا كان يعني العودة إلى منطقة قريبة من الساحة الفلسطينية،وهذا يعني الالتفاف الجماهيري حول المنظمة، تمهيدا لنقل الثورة إلى الداخل، ويمكن اعتبار التنسيق الأردني –الفلسطيني، ضرورة استراتيجية ، بحيث كانت المصالح الاستراتيجية، تعني ضرورة إقامة تنسيق سياسي مع الأردن، لتحقيق مصلحة وطنية سياسية.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

أما دوافع الأردن من توقيع اتفاق ١١ شباط ، فهي تخوف الأردن من قوة جيرانه،وتخوف النظام الهاشمي من استبداله بالدولة الفلسطينية ؛ ولذلك كان التحرك المشترك.

أما مجمل الأهداف الفلسطينية من إقامة الحوار المذكور، فهي تأمين: الدخول الفلسطيني في معادلة دولية، تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي، ولإشراك المنظمة في ذلك المؤتمر. وقد كان اختيار المشاركين في المؤتمر الدولي وتحديد صلاحياته، وجدول أعماله، حجر العثرة في طريق ذلك المؤتمر .

اعترض التنسيق الأردني –الفلسطيني عدة عوامل، منها: دولية، وإقليمية وداخلية، وقد كان وقف التنسيق الأردني –الفلسطيني، في مرحلة من أصعب المراحل مواجهة مع الأعداء. كما كان قرار الملك الهاشمي مقدمة لأحداث، وتطورات، لكن الفلسطينيين رأوا ضرورة رأب الصدع، مع القيادة الأردنية،وعدم توسيعه لأهداف كانت قد طويت منذ زمن بعيد. وعلى صعيد آخر كان الملك الهاشمي يطمح في إضعاف الالتفاف الجماهيري حول (م.ت.ف.) ، من خلال تجنيده للرموز، في الداخل، والخارج، ومن خلال روابط القرى، وغيرها.

وفي إطار الرد الإسرائيلي على التحرك الأردني –الفلسطيني ، رأى العدو الصهيوني في الاتفاق فخا عربيا ضد الإدارة الأمريكية، الأمر الذي دفع باتجاه تحركات إسرائيلية مكثفة، حيث سعى الإسرائيليون إلى أن يكونوا طرفا في حل النزاع.

على الصعيد الدولي ، فقد كانت الولايات المتحدة تدعو المنظمة إلى الاعتراف بالقرار ٢٤٢، ونبذ (الإرهاب) ، كوسيلة لاسترجاع الأرض، كما طالبتهما (م.ت.ف.) كما بالاعتراف بحق الكيان الإسرائيلي في الوجود، ضمن حدود آمنة، ومعترف بها، كما طالبتها بالقبول بحكم ذاتي مرتبط بالأردن.

هوامش الفصل الثاني

١. سميح شبيب." العلاقات الرسمية الفلسطينية الأردنية من الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني لغاية اتفاق مسيرة التحرك السياسي المشترك".شؤون فلسطينية.ع ١٦٦-١٦٧ .(كانون الثاني/شباط ١٩٨٧ م:ص ٧٥: ٨٨).ص٢٤.

٢. ماهر الشريف.البحث عن كيان/دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣.(نيقوسيا- قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.شركة F.K.A المحدودة للنشر، ١٩٩٥م) . ص٣٤٥.

٣. جميل مطر، على الدين هلال.النظام الإقليمي العربي.ط٥. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م) .ص١٧٠.

٤. محمد خالد الأزهري."العلاقات الأردنية-الفلسطينية".شؤون فلسطينية.ع١٩٣.(نيسان ١٩٨٩: ص ٣٦: ٦٠). ص٥٣.

٥. جريدة الدستور.(عمان). (٢ /١/ ١٩٨٥).ص١٩.

٦. المصدر السابق. (١٤ /١/ ١٩٨٥) .ص١.

٧. جريدة الرأي .(عمان). (٥/١/ ١٩٨٥).ص١.

٨. المصدر السابق. (٨/١/ ١٩٨٥) .ص٨.

٩. Mideast Press Report .Jewish week. Jerusalem Amman talk on peace seen as possible " vol. .VI. No.6, (Jan .25 1985) .

١٠. مصطفى الحمارنة، خليل الشقاقي،روز ماري هوليس.العلاقات الأردنية - الفلسطينية إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل.(نابلس-فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،١٩٩٧م) .ص٦٠.

١١. جريدة فتح. (٤ /١٢/ ١٩٨٥) .ص٢٣.

١٢. .شبيب.ص٧٧.

١٣. جريدة القدس.(القدس).(١٢/٢/ ١٩٨٥) .ص١.

١٤. Mideast Press Report.Chicago Tribune. Peres offers to talk peace plea to Jordan " vol. .VI. No.10, (Feb .21, 1985)

.

١٥. مقابلة،صخر حبش. حركة التحرير الوطني(فتح) بتاريخ(٢٠٠٢/١/١٧ في رام الله).

١٦. شبيب.ص٨٥.

١٧. جريدة القدس.(القدس) (١٢/ ١٩٨٥/٢) .ص١.

١٨. مقابلة، صخر حبش. مقابلة أجرتها معه صحيفة الخليج بتاريخ(١٩٨٥/٢/٢٧ في موسكو).ص١.

١٩. المصدر السابق.ص٤.

٢٠. المصدر السابق. ص٦ .

٢١. سامي الخزندار. الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.ط٢.(عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠) .ص٢٨.

٢٢. المصدر السابق .ص٣٢.

٢٣. جريدة الدستور. (١٨ /٢/ ١٩٨٥).ص١.

٢٤. المصدر السابق. (١٩٨٥/٢/١٩) .ص١.

٢٥. جريدة القدس . (١٩٨٥/٢/١٩).ص١.

٢٦. مقابلة، هاني الحسن. منظمة التحرير الفلسطينية. بتاريخ (٢٠٠٢/٣/٢٥ م رام الله).

٢٧. هاني الحسن.

٢٨. خالد الحسن.الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك(عمان ١٩٨٥/٢/١١) ط٣.(القدس : وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر) .ص١٦٥.

٢٩. خالد الحسن. ص١٦٦.

٣٠. خالد الحسن.ص١٧٢.

٣١. Journal of Palestine Studies."Khalil Al-Wazir :The 17th Palestine national council .translated by (Ida Audeh).Vol.XIV.No,5.(winter 1985):p.3: 12.p3

٣٢. المصدر السابق.ص٥.

٣٣. المصدر السابق.ص١٢.

٣٤. مقابلة، صخر حبش في رام الله.
٣٥. قيس عبد الكريم.مقابلة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. بتاريخ(٢٠٠٢/٣/٢٤ في رام الله) .
٣٦. مقابلة، صخر حبش في رام الله.
٣٧. المصدر السابق.
٣٨. خالد الحسن.ص١٧٢.
٣٩. مقابلة، عبد الرحيم ملوح.الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.بتاريخ (٢٠٠٢/١/٥ في رام الله).
٤٠. هاني الحسن.
٤١. هاني الحسن.
٤٢. عبد الرحيم ملوح.
٤٣. قيس عبد الكريم.
٤٤. مقابلة، صخر حبش في رام الله.
٤٥. هاني الحسن.
٤٦. عبد الرحيم ملوح.
٤٧. قيس عبد الكريم.
٤٨. خالد الحسن.ص١٧٣.
٤٩. مقابلة صخر حبش في رام الله.
٥٠. قيس عبد الكريم .
٥١. خالد الحسن.ص١٧٥.
٥٢. عبد الرحيم ملوح.
٥٣. هاني الحسن.
٥٤. عبد الرحيم ملوح.
٥٥. قيس عبد الكريم.
٥٦. هاني الحسن.
٥٧. قيس عبد الكريم.
٥٨. جريدة الرأي . (١٩٨٥/١/١٥) .ص١.
٥٩. Mideast Press Report.Feb.21,1985

٦٠. يوسف الحسن. "الوفد الأردني الفلسطيني المشترك يشغل الجميع". شؤون فلسطينية.ع١٤٦-١٤٧. (ايار /حزيران ١٩٨٥: ص١٣٠: ١٣٦).ص١٣١.

٦١. يوسف الحسن. المصدر السابق.ص١٣٣ .

٦٢. ناصر محمود طهبوب.السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام. (عمان: وزارة الخارجية الأردنية).ص٢٠٩.

٦٣. وحيد عبد المجيد ."مصر والانتفاضة الفلسطينية: دراسة في تحولات ا لسياسة الخارجية".الفكر الديمقراطي.ع٩-١٠ (١٩٨٩م.ص ٢٢١: ٢٣١).ص٢٢٣.

٦٤. مديحة المدفعي.الأردن وحرب السلام.ترجمة(رشيد أبو غيدا) (عمان:مكتبة برهومة للنشر والتوزيع) .ص٢٨٠.

٦٥. المدفعي.ص٢٣٥.

٦٦. يوسي ميلمان،رفيف دان.تواطؤ عبر الأردن.قصة العلاقات السرية بين زعماء إسرائيل.والأردن. (لندن: شركة مالطا المحدودة للنشر ،١٩٨٩) .ص١٨٧.

٦٧. المدفعي.ص٢٥٧.

٦٨. المدفعي.ص٢٧٣.

٦٩. المدفعي.ص٢٧٦.

٧٠. أحمد سيف."بحث في الوحدة والعلاقات والقرارين ٢٤٢و ٣٨٨" شؤون فلسطينية.ع١٥٤-١٥٥.(كانون الثاني /شباط ١٩٨٦م: ص١٢٧: ١٣٦) .ص١٢٨.

٧١. شبيب.ص٨٦.

٧٢. المدفعي.ص٢٦٧.

٧٣. أحمد عبد الرحيم سالم الخلايلة .الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية .جذورها -حاضرها -مستقبلها.ط١.(عمان: المطابع العسكرية،١٩٩٨).ص٣٣٣

٧٤. جريدة القدس . (١٩٨٦/٢/٢٤) .ص١.

٧٥. طهبوب.ص٢٢٣.

٧٦. جريدة القدس . (١٩٨٦/٣/١٢) .ص١.

٧٧. عبد المجيد_.المصدر السابق.ص٢٢٤.

٧٨. هاني الحسن.
٧٩. هاني الحسن.
٨٠. هاني الحسن.
٨١. مقابلة، صخر حبش في رام الله.
٨٢. مقابلة، الخليج مع صخر حبش.ص٢٠.
٨٣. المصدر السابق.ص١٩.
٨٤. مقابلة، صخر حبش في رام الله.
٨٥. المصدر السابق.
٨٦. مقابلة، صحيفة الخليج مع صخر حبش.ص٦.
٨٧. المصدر السابق.ص١٨.
٨٨. المصدر السابق.ص١٩.
٨٩. المصدر السابق. ص١٢.
٩٠. المصدر السابق.ص٢١.
٩١. عبد الرحيم ملوح.
٩٢. قيس عبد الكريم.
٩٣. قيس عبد الكريم.
٩٤. هاني الحسن.
٩٥. عبد الرحيم ملوح.

الفصل الثالث

رؤى أردنية وفلسطينية من الحوار والتنسيق الأردني-الفلسطيني

رؤى أردنية وفلسطينية من الحوار والتنسيق الأردني-الفلسطيني

انطلق الحوار الأردني-الفلسطيني، من أسس، ومرتكزات، ورؤى مختلفة، وتفاوتت ردود الفعل الأردنية، والفلسطينية، بعد صدور اتفاق عمان للتحرك المشترك، حيث تراوحت بين التأييد، والرفض، وكان لكل جانب رؤيته الخاصة.

أوضح هاني الحسن، أن الجانب الأردني، أراد أن يمسك بالورقة الفلسطينية، للسيطرة على المستقبل، لئلا تنمو قوى في (الضفة الغربية)، وتمتد إلى داخل (الضفة الشرقية) [١] أما قيس عبد الكريم ، فرأى أن الجانب الأردني، أراد كامل التمثيل الفلسطيني،وبالمقابل كانت (م.ت.ف.) تعتبر نفسها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني. كما أن الأردن اعتبر القرار ٢٤٢ الحل الوحيد في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ ، على أساس أن(الضفة الغربية) كانت جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية ، فالقرار ٢٤٢ يعني عودة الأرض العربية، التي يكون بعدها حق تقرير المصير[٢]. وأشار صخر حبش إلى المنطلقات الأردنية في مسألة الحوار والتنسيق ومن أهمها: خوف النظام الهاشمي من طرد الأسرة المالكة، وتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية؛ لذا سد الأردن الطريق أمام أية نزعات تلتقي مع العدو الصهيوني[٣].

أما الرؤى الفلسطينية من الحوار، والتنسيق مع الأردن، فقد بينها الحسن، وهي: أن الجانب الفلسطيني أراد أن يمسك بالورقة الأردنية للجلوس على طاولة المؤتمر الدولي؛ من أجل الاعتراف الأردني بالدولة الفلسطينية،وقال الحسن:"*لأول مرة وقع الأردن على الدولة الفلسطينية، ومنذ أن وقع الأردن على الدولة الفلسطينية أصبح العالم كله مع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فالذي كان يمنع اعتراف العالم بالدولة الفلسطينية هي الأردن، إذ لم يوافق على قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤، والتي تعني الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد وهذا يعني الاستقلالية الفلسطينية*"[٤] .

كما نوه حبش، إلى أن الجانب الفلسطيني انطلق من خطة أساسية في محور التحرك المشترك، وبالتالي انطلق من منطلق (التكافؤ والاستقلالية، وليس من منطلق التبعية)، وكان يعني هذا الحديث في جميع الحالات، عن الاتحاد الكونفدرالي بين دولتين مستقلتين. وأصبح موقف سوريا وموقف بعض القوى مذبذبا، وخاصة بعد رفض القيادة الفلسطينية المشروع الأمريكي (ريغان)، وفي تلك الفترة لم يكن الاتحاد السوفييتي راضيا عن (م.ت.ف.) وأراد موقفا حاسما، رغم أن الاتحاد السوفييتي لم يستطع أن يفرض على الكيان الإسرائيلي شيئا كما كانت أمريكا. وتجدر الإشارة إلى بعض مواقف القوى الديمقراطية التي ارتبطت بالاتحاد السوفييتي في تلك الفترة ، حيث رأت تلك القوى عدم ضرورة انعقاد مجلس وطني فلسطيني، لأنه كان شعار سوريا، والتنظيمات الأخرى التي كانت معها، تغييب دور (م.ت.ف.) وبالتالي كان هناك ضرورة لتشكيل لجنة إنقاذ بعد توقيع الاتفاق المذكور.

وقد صرح حبش، أن الجانب الفلسطيني رأى ضرورة المحافظة على الذات، بعد الخروج من بيروت، فقد كان ضروريا استمرار المحافظة على الذات، والتنسيق، للمحافظة على القرار الوطني الفلسطيني المستقل،الذي كان مهما؛ ويتضح ذلك، من خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، الذي كان يعبر عن قضايا إنجازية، فالأردن أقرب للساحة الفلسطينية، وهناك تم تشكيل النشاطات الجماهيرية، كالشبيبة، والحركة العاملة، والجبهة الوطنية، ونشطت حركة (فتح) بشكل كبير، كما نشطت الانتخابات البلدية التي كانت تعمل من خلال الأردن، مع الشعب الفلسطيني وقال حبش *"ولقد كان يعني الوجود الفلسطيني ومنظمة التحرير في الأردن ، أن تصبح المنظمة حكومة في المنفى"* (٥) .

أما عبد الرحيم ملوح، فأشار إلى الضغوطات العديدة التي مورست على (م.ت.ف.) بعد حالة الضعف التي أصابتها ، واعتبر ملوح تلك الضغوطات (دولية، عربية، فلسطينية، داخلية)، مدخلا وفر الحضور السياسي، دون التخلي عن جوهر القضية الفلسطينية، وأكد ملوح أن " العودة للساحة الأردنية كان يعني أن الجانب الفلسطيني سيجني مصالح سياسية وحضور فرصة ميدانية له، ولقد رأت المنظمة أن

أي شكل من أشكال العلاقة مع الأردن كان يجب أن تلي عملية تقرير المصير ولكن ليس العكس"[٦].

على الرغم من اختلاف أسس الجانبين الأردني والفلسطيني؛إلا أن النتيجة النظرية على الأقل التي وصل إليها التنسيق، والحوار المشترك كانت -حسب ما صرح بها عبد الكريم - تعني، المشاركة في التمثيل بين الأردن، وبين (م.ت.ف.) في إطار عملية سياسية، ارتكزت إلى القرار ٢٤٢؛ إذ حاولت (م.ت.ف.) من خلال هذا القرار، استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، على أساس تقرير المصير، في إطار اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين.وعلى الرغم من اختلاف أسس ومرتكزات كل جانب، إلا " أن كلا الجانبين توصلا إلى حل وسط في النهاية "[٧].

رأت القيادة الأردنية، ضرورة بلورة تحرك أردني فلسطيني، في إطار دعم دولي وعربي، من أجل التوصل إلى سلام دائم وعادل. وتجدر الإشارة إلى أن القيادة الأردنية، أكدت ضرورة مشاركة الشعب الفلسطيني في عملية السلام ، واعتبرت تلك القيادة، البعد الفلسطيني في أزمة المنطقة ، جوهر الصراع فيها. كما أشارت إلى سعي الأردن إلى بلورة موقف أردني-فلسطيني مشترك، في إطار دعم عربي ودولي للتوصل إلى سلام شامل وعادل[٨].

من خلال الرسائل التي بعثها الملك الأردني إلى زعماء ودول العالم ، تتضح آلية التحرك المشترك على الصعيد الدولي، لتحقيق تسوية سلمية، وعادلة للقضية الفلسطينية، القائمة على الأسس، والمبادئ المتفق عليها، دوليا، وعربيا [٩] فالقيادة الأردنية، رأت بأن التحرك المشترك كان نقطة، للوقوف فيها أردنيين، وفلسطينيين استعدادا للمساهمة في إقامة سلام شامل، وعادل في المنطقة [١٠] وقد أكد الملك الهاشمي -في أكثر من مناسبة- على أن (م.ت.ف.) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما أكد أهمية تمثيلها، في أية محادثات خاصة، بأزمة المنطقة، على اعتبار أن الفلسطينيين، هم أصحاب القضية، وأصحاب الأرض، ولا ينوب عنهم أحد في تحديد الخيارات المتعلقة بمستقبلهم.

طلبت القيادة الأردنية من المزايدين على اتفاق عمان للتحرك المشترك، التروي، وتفحص النص الرسمي للاتفاق المذكور بدقة، قبل توجيه النقد له. ورأت القيادة الأردنية في اتفاق عمان، العناصر الأساسية التي كانت توفر أرضية صلبة للفلسطينيين، للوقوف عليها بثبات، من أجل ممارسة حق تقرير المصير، للشعب الفلسطيني، وبناء بيت لهم. كما أكدت القيادة الأردنية، عدم وجود أي تعديل، أو خلاف، بخصوص اتفاق ١١ شباط ، وإنما كان هناك، بعض التوضيحات، لما ورد في بنود الاتفاق لا أكثر [١١].

أشار الأمير حسن (ولي عهد الأردن السابق) في إطار الحديث عن اتفاق عمان، إلى أن التحرك الأردني، كان يهدف إلى ترجمة قرارات قمة فاس على أرض الواقع؛ إذ هدف التحول، إلى تسهيل مشاركة (م.ت.ف.) في المداولات حول مستقبل المناطق المحتلة وقال:" *خطة فاس قدمت فقط إطارا عاما للسلام،ولكنها افتقرت إلى برنامج محدد للعمل كما أشير في قراري ٢٤٢و ٣٣٨. ومن جهة ثانية... فإن القرار ٢٤٢ لم يستطع ولم يكن بإمكانه عمل ذلك*" [١٢] .

انطلاقا من هذه الأسس والمرتكزات، فقد كان لكل جانب رؤيته الخاصة به. فالرؤى الأردنية اختلفت عن الرؤى الفلسطينية، من التنسيق الأردني –الفلسطيني المشترك ، وكذلك اختلفت في مواقفها من وقف ذلك التنسيق. ولقد أكد طاهر المصري (وزير الخارجية الأردنية السابق) ضرورة إحلال عملية السلام الشامل، والدائم في الشرق الأوسط ، حيث كانت قضية السلام قضية ضرورية وملحة، ومن هذا المنطلق رأى المصري، ضرورة التوصل إليها في أسرع وقت ممكن. ونوه المصري، إلى ضرورة تطبيق المبادئ الدولية، وعدم جواز احتلال الأراضي بالقوة، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحق جميع دول المنطقة، العيش بسلام.

كما شدد المصري على مبدأ "الأرض مقابل السلام" ، تلك الرؤية كانت تتوافق مع رؤية القيادة الأردنية ، حيث أن المعادلة تلك اعتبرت موقف الأردن الثابت،

والمنبثق، من القبول بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، التزاما بخطة قمة فاس العربية عام ١٩٨٢، وتجاوبا مع إعلان البندقية، الصادر عام ١٩٨٠. وأشار المصري إلى أن تحقيق هذه المبادئ كان يستدعي عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة، برعاية أمريكية، وبحضور أعضاء مجلس الأمن [١٣] الدائمين و(م.ت.ف.). ورأى أن عملية بناء المستوطنات في المناطق المحتلة، تجسيد عملي للاحتلال، واعتبر ذلك اتجاها عدوانيا يمثل إجراء غير قانوني، كتغيير الطبيعة الديمغرافية في المناطق المحتلة. لذلك جاء التعاون بين الحكومة الأردنية، و(م.ت.ف.)؛ لإنقاذ الشعب الفلسطيني والأرض من نير الاحتلال الإسرائيلي، وكان المصري يأمل بأن يوصل هذا التعاون إلى نتيجة إيجابية[١٤].

أشار أحمد عبيدات، (رئيس وزراء الأردن السابق)-من خلال تصريح ، لوكالة الأنباء الأردنية، عقب زيارة عمل قصيرة لتونس-، إلى أن اتفاق عمان، كان يهدف إلى تحرير القدس، وباقي المناطق المحتلة.[١٥] كما نوه عبيدات، إلى أن التحرك المشترك، كان يحدد تحركا أردنيا-فلسطينيا مشتركا؛ لحماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، نحو تحقيق سلام عادل، ودائم في المنطقة، ووصف عبيدات العلاقة الأردنية –الفلسطينية بالتوازن[١٦]. واستعرض عبيدات، الظروف والمستجدات التي أحاطت باتفاق عمان. كما صرح بأن اتفاق ١١ شباط كان يهدف إلى تعزيز أماني الفلسطينيين، ودعم صمودهم؛ وبالتالي قطع الطريق على العدو الصهيوني، الذي كان يرى عجز الجانب العربي عن ذلك. فالاتفاق -حسب ما أشار عبيدات- كان يمثل المصلحة المشتركة، ويلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتطلعاته. كما انطلق من الأسس التي طرحتها القيادة الأردنية أمام المجلس الوطني الفلسطيني في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٤ . وارتكز الحوار المشترك -حسب ما أشار عبيدات- إلى المبادئ التي تنص على تحقيق الانسحاب الكامل من جميع المناطق المحتلة، بما فيها القدس العربية[١٧].

أشارت صحيفة الدستور الأردني إلى أن مسؤولاً أردنياً كبيراً لم يذكر اسمه، أشار إلى أن اتفاق عمان كان يحتاج إلى حشد عربي لتأييده، كما كان يهدف إلى

تحرك القيادتين الأردنية، والفلسطينية -حسب ما صرح به المسؤول الأردني- رغبة الجانبين في وضع القادة العرب، في صورة الاتفاق، وفحواه، قبل نشر تفاصيله في وسائل الإعلام، والصحافة. ورأى المسؤول الأردني، أن من حق الزعماء العرب، إبداء آرائهم فيه؛ لأنه اعتبر اللبنة الأساسية للتحرك العربي(١٨).

وأكد المسؤول الأردني، عدم وجود خلاف في بعض مبادئ الاتفاق، وأوضح أن الجهد الأردني كان يهدف إلى إقناع الآخرين، بتحقيق التوجهات الأردنية نحو السلام ، مشيرا إلى ضرورة مقابلة الرفض الإسرائيلي المتعنت لـ (م.ت.ف.) ، بموقف عربي موحد تجاه العالم، وتحديدا الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن . كما شدد المصدر نفسه، على أهمية التوصل إلى قناعه دولية، بضرورة عقد المؤتمر الدولي، بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.وشدد كذلك على أهمية التوصل إلى قناعة دولية، بضرورة عقد المؤتمر الدولي، بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، و برعاية أمريكية، على أساس قرارات مجلس الأمن، و الأمم المتحدة، التي تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني،التي تؤكد وحدانية تمثيل (م . ت . ف.) للشعب الفلسطيني (١٩) .

أما الصحف الأردنية الرسمية من الحوار، والتنسيق الأردني – الفلسطيني، فرأت أن الاتفاق كان خطوة هامة لحل القضية الفلسطينية، و ذا نتائج إيجابية، على صعيد الجهود التي كانت تهدف إلى تشكيل موقف موحد للشعب الفلسطيني، إزاء جميع الجهود، والمساعي، والمبادرات الرامية إلى تخليص الشعب الفلسطيني، والأرض، والمقدسات، من براثن الاحتلال الإسرائيلي. ورأت تلك الصحف أن المصير المشترك بالنسبة للأردنيين، و الفلسطينيين، يمثل رؤية سياسية طبق الأصل تماماً، وخطة منسقة للتحرك العملي. واعتبرت الصحف الأردنية هذا بمثابة الحجر الأساس، الذي تم وضعه؛ لإعادة بناء موقف عربي. ذلك التحرك كان نقطة انطلاق قابلة للنمو، والتطور، والثبات؛ و رأت تلك الصحف بأن قمة فاس التي صدرت عام ١٩٨٢ م كانت سلاحاً فاعلاً، يمكن طرحه أمام كل القوى، و التكتلات الدولية، التي ظلت فترة طويلة تتكهن بعدم اتفاق العرب، واختلاف وجهات نظرهم، من أجل التنصل من أية التزامات لها، على صعيد دفع

جهود السلام في المنطقة[٢٠] . ودعت الصحف الأردنية إلى إشهار اتفاق عمان، من الجانبين الأردني، والفلسطيني، في وجه جميع القوى، والأطراف المعنية بالصراع، و أن يلقوا بالكرة في ملعب الآخرين[٢١].

اعتبر اتفاق ١١ شباط -حسب ما أشارت إليه الصحف الأردنية الرسمية- ضرورة ملحة ، اقتضتها ضرورات الوضع القائم في تلك الفترة ، لعدم إتاحة الفرصة لتحرك الأعداء؛ فالتحرك العربي كان يعني إعادة ترتيب البيت الداخلي العربي، للفت أنظار العالم إلى قضية الشرق الأوسط الأولى، من هنا اعتبرت الصحف ذلك التحرك المشترك، ضرورة حتمية لعمل شيء ما يخدم القضية الفلسطينية. وأشادت الصحف بموقف القيادة الفلسطينية، ومساعيها الجادة، المتعلقة بتحقيق السلام الشامل و العادل في المنطقة. وأشادت كذلك بتلك المساعي، التي استطاعت من خلالها أن تتغلب القيادة الفلسطينية على كل الثغرات، و نقاط الضعف في التحرك المشترك ، فلم تسمح (م . ت . ف.) بالتمثيل، أو الإنابة، عن الشعب الفلسطيني، وبالتالي رفضت كل البدائل عن (م . ت . ف.) و لم تتراجع عن الموافقة على القرار ٢٤٢ [٢٢].

بعد تجميد العلاقة الأردنية – الفلسطينية بعد عام على توقيع اتفاق عمان، أوضحت صحيفة الدستور، موقفها من وقف التنسيق، التي تمثلت بموقف الحكومة الأردنية الثابت، من قضية عقد مؤتمر دولي للسلام، في المنطقة. وأشارت الصحف إلى موقف القيادة الأردنية، التي رفضت اقتراحاً بعقد اجتماع مع العدو الصهيوني، حيث أكدت تلك القيادة، مرتكزات الموقف الأردني وهي : القراران ٢٤٢و٣٣٨ وقمة الرباط عام ١٩٧٤، و مشروع فاس عام ١٩٨٢، و اتفاق عمان عام ١٩٨٥ الذي اعتبرته القيادة الأردنية كما أشارت إليه الصحف الأردنية، تجسيداً لأسس العلاقات التاريخية، بين الشعبين الأردني والفلسطيني[٢٣] .

أما النقاط التي أوردها الملك الهاشمي في خطابه، حول وقف التنسيق المشترك عام١٩٨٦ م، فقد أوضح الملك الأمور المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني،

واستعرض ما طرحه وزير الخارجية الأمريكي المتعلق بموقف حكومته المتعلق بموقف حكومته من موضوع أسماء المشاركين في المؤتمر، أثناء عقد اجتماعات القيادة الأردنية مع الوزير الأمريكي في العقبة، وقد قال الملك الأردني في خطابه : " ... *و أعرب لنا الجانب الأمريكي عن شكوك حكومته في نوايا المنظمة ومخاوفها من أنه إذا تم اللقاء المقترح بين مسؤول أمريكي ووفد أردني – فلسطيني مشترك دون أن تتبعه المنظمة بقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ ، فتكون المنظمة قد اكتسبت سلاحاً سياسياً نتيجة لقاء أعضاء منها مع أمريكي مسؤول ، تاركة حكومة الولايات المتحدة لتواجه النقد و المتاعب السياسية الناجمة عن ذلك، في الساحة الأمريكية ، و منهية بذلك، الجهد السياسي الجاد في هذه المنطقة* "(٢٤).

من خلال قراءة متأنية لخطاب الملك الهاشمي نلحظ، بأن من أسباب وقف التنسيق الأردني- الفلسطيني من وجهة نظر الملك الهاشمي،هو إصرار الأردن الضغط على المنظمة، للقبول بالقرار ٢٤٢الأمر الذي رفضته المنظمة. ونوه الملك الهاشمي إلى أن المنظمة رفضت القرار ٢٤٢بعد اجتماع القيادة الفلسطينية في بغداد بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٤م، دون إبلاغ الأردن رسمياً بذلك.

أشار الملك الأردني، إلى التعديل الذي أرادت أن تجريه القيادة الفلسطينية، على الصيغة المقترحة، التي تم طرحها على القيادة الفلسطينية، حتى تقبل بالقرار ٢٤٢ ، فقال : " *هذا التعديل كان يقضي بإضافة عبارة تشير إلى موافقة الولايات المتحدة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير في إطار اتحاد كونفدرالي بين الأردن و فلسطين ، كما جاء في اتفاق الحادي عشر من شباط* "(٢٥) .

يظهر من خلال هذا العرض مدى حرص القيادة الأردنية، على ضرورة أن تكون الولايات المتحدة، صاحبة القرار الدولي، للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بعد اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ . فموافقة المنظمة على القرار ٢٤٢ ، كان سيعني فتح باب الحوار الأمريكي – الفلسطيني ، على أساس مواصلة العمل، باتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام، الأمر الذي كان يعني توجيه الدعوة للمنظمة، للمشاركة في

المؤتمر، ممثلاً عن الشعب الفلسطيني. واعتبر الملك الأردني هذا، بمثابة (فصل آخر في جهود السلام قد اختتم). ورأى بأن آثار العمل المشترك، قد انتهت، وذلك، بعد عام واحد، من العمل المتواصل الجاد، لترجمة دور المنظمة، المنصوص عليه في قرارات الشرعية العربية ، إلى حقيقة بارزة تتجاوز الشعارات ، إلى المشاركة، و الحضور، في مؤتمر دولي، بدعوة من الأمم المتحدة[٢٦].

فيما يتعلق بالوفد المشترك، أوضح الملك الهاشمي، بأن الحكومة الأمريكية أكدت تمسكها مجدداً، بالمعايير المتعلقة بالمشاركة الفلسطينية في الوفد المشترك، وحددت عددهم بأربعة أشخاص، اثنان من داخل الأرض المحتلة، واثنان من خارجها، الأمر الذي رفضه الفلسطينيون، لأنهم رأوا من الأفضل أن يكون، وفداً عربياً مشتركاً .

أشار الملك الأردني، إلى أن الجانب الأمريكي تخلى عن فكرة عقد المؤتمر الدولي، بسبب الخلاف حول المكان الذي سيعقد فيه ، ووعدت الحكومة الأمريكية، بالتفكير الجاد بهذا الموضوع -حسب ما أشار الملك الأردني - وعندما طرح الجانب الأمريكي اقتراحاً حول المؤتمر الدولي، رأى الأردن بأنه سيكون مؤتمراً شكلياً بدون صلاحيات، الأمر الذي رفضه الأردن، و أصر على أن تكون له صلاحيات واسعة . كما طرح الجانب الأمريكي على الأردن مشاركة الاتحاد السوفيتي ؛ فرأى الملك الأردني ضرورة التحرك على أربعة محاور هي :القراران ٢٤٢و٣٣٨،وقمة الرباط عام ١٩٧٤،ومشروع فاس عام ١٩٨٢،واتفاق عمان عام ١٩٨٥ [٢٧]. وأشار الملك الأردني إلى الهوية الفلسطينية، التي كانت مهددة بالإزاحة التدريجية من الوطن، و رأى بأن الحفاظ على جذور الهوية، يعني الثبات على الأرض الفلسطينية، و هذا يعني فرض القضية الفلسطينية على الساحة الدولية .

في إطار حديث الملك الأردني عن الشعب الفلسطيني داخل المناطق المحتلة، تباكى الملك الأردني على أوضاعهم، وعلى المقدسات، واعتبر ذلك ناتجا عن إضاعة (م .ت . ف.) لفرص السلام . و أصر الملك على القبول بالموقف الأمريكي المتعنت ، فالأوضاع على الساحة الفلسطينية كانت صعبة. و رأى الملك الأردني بأنه

كان يترتب عليها، آثار على مستقبل الشعب الفلسطيني (المهدد بالفصل عن وطنه). وفي هذا نشير إلى أن الشعب الفلسطيني لا يمكن فصله، فالقضية الفلسطينية هي قضية شعب بأكمله، وهي قضية الحقوق الوطنية الثابتة التي تدل على علاقة الشعب بالوطن.

يمكن القول: بأن أطماع الملك الهاشمي بدت واضحة، من خلال سعيه إلى الوصاية على الشعب الفلسطيني، كما حصل في عملية دمج الضفتين عام ١٩٥٠ ؛ إلا أنه لم يستطع تحقيق طموحاته و أهدافه ؛ إذ فشل الأردن في إجبار (م . ت . ف.) على القبول بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، لأنه لا يلبي طموحات الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى وقف التنسيق الأردني – الفلسطيني .

في معرض حديث الملك عن وقف التنسيق قال : " إنني و حكومة *المملكة الأردنية الهاشمية و بعد تجربتين طويلتين ، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق سياسياً مع قيادة(م . ت . ف.) حتى تكون للكلمة. . . معناها التزاماً و مصداقية وثباتاً*"[٢٨]. وعلى الرغم من وقف التنسيق الأردني – الفلسطيني ؛ إلا أن الملك أكد بقاء اتفاق عمان في أسسه و مرتكزاته فقال:"... فإن الاتفاق الأردني – الفلسطيني سيظل في مبادئه و مرتكزاته يجسد القواعد و الأسس التي تحكم العلاقات بين الشعبين الأردني و الفلسطيني من حيث التساوي في الحقوق والواجبات في مواجهة المصير الواحد المشترك [٢٩].

بعد هذا العرض للرؤى الأردنية، من إقامة الحوار، و التنسيق الأردني الفلسطيني والرؤى من وقف التنسيق ، نستعرض الرؤى الفلسطينية من الحوار، والتنسيق المشترك، وكذلك الرؤى الفلسطينية من وقف التنسيق .

أكد البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية على أن التحرك المشترك بين منظمة التحرير، والحكومة الأردنية انطلق من القضايا التالية:

١.قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه السادسة عشرة و السابعة عشرة "الشرعية الفلسطينية " .

٢.قرارات القمم العربية ، و خاصة قرارات قمتي فاس و الرباط (الشرعية العربية).
٣.قرارات الأمم المتحدة ، وقرارات مجلس الأمن الدولي (الشرعية الدولية) [٣٠] .
وقد استند التحرك المشترك إلى مرتكزات جميع القرارات السابقة وهي :
١)إنهاء جميع أشكال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ومن ضمنها القدس.
٢)التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، على أرض وطنه .
٣)رفض التفويض، أو الإنابة، أو المشاركة، في حق التمثيل الفلسطيني لأي طرف كان، واعتبار صيغة التحرك المشترك، نقطة انطلاق لتحرك عربي مشترك. وتمثل الهدف المشترك للشعبين الأردني والفلسطيني، في إقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي الأردن، وفلسطين، و تحقيق الأهداف المنشودة، عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة، بحضور الدول الخمس، دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبمشاركة (م.ت.ف.)، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، على قدم المساواة مع أطراف الصراع المعنية.
٤)رفض مشروع الحكم الذاتي، و اتفاقيتي كامب ديفيد ، و مبادرة الرئيس الأمريكي (ريغان)، ورفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، باعتبارها (صفقات منفردة و مشاريع استسلامية) .

انطلاقاً من جميع هذه المرتكزات، التي نصت عليها صيغة التحرك المشترك ، قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الموافقة على المشروع ؛ إلا أن اللجنة التنفيذية أكدت ضرورة تمثيل وفد عربي مشترك ، يضم الأطراف العربية المعنية ، بشرط الحصول على الدعم العربي الكامل. لذا نشطت تحركات المنظمة، من أجل مواصلة النضال العسكري ضد العدو الصهيوني ، و إيجاد مناخ دولي مناسب، من أجل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، و أهمها حق تقرير المصير، و إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[٣١] .

باركت اللجنة التنفيذية لـ (م . ت . ف.) اتفاق عمان ، باعتباره تتويجاً للمباحثات المضنية الطويلة، بين الجانبين الأردني، والفلسطيني. وكان المجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٤ م ، قد أوصى بأن تقوم اللجنة التنفيذية،

بدراسة مقترحات الملك الأردني، التي عرضها على المجلس المذكور، خلال افتتاحه للدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني[٣٢] .

بحثت القيادة الفلسطينية مع القيادة الأردنية في عمان، خطوات تنفيذ اتفاق ١١ شباط، وأشادت القيادة الفلسطينية بالاتفاق ، و اعتبرته دعامة قوية، للأمة العربية؛ لاسترجاع الأراضي المحتلة. وأثناء وجود القيادة الفلسطينية في عمان، باشرت القيادتان الأردنية، والفلسطينية تحركاً مشتركاً على المستويين الدولي، والعربي ، لعرض أبعاد اتفاق عمان ، حيث وصل إلى الجزائر بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٢ وفدا أردني – فلسطيني [٣٣] . واعتبرت اللجنة التنفيذية لـ (م . ت . ف.) اتفاق عمان ، خطة عمل، وانطلاقا لترجمة قرارات قمة فاس العربية، (و كحلقة في مسلسل) من أجل المساعي العربية،لتقديم آلية لتطبيق خطة فاس، لتمهيد الطريق أمام المنظمة للانخراط في الجهد الدولي لتحقيق سلام عادل، و شامل في المنطقة [٣٤].

رفض فاروق القدومي، (رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير)،الاتفاق بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ ؛ واعتبر ذلك من المفارقات ، بسبب تناقض اتفاق عمان مع الشرعية الفلسطينية من وجهة نظره ، كما رفض الاتفاق،(صلاح خلف، الرجل الثاني في قيادة المنظمة) ، و اعتبر الاتفاق المذكور كامب ديفيد جديد [٣٥].

بعد خطاب الملك الهاشمي المتلفز ، الذي أعلن خلاله وقف التنسيق، أوضحت القيادة الفلسطينية :أن إلغاء اتفاق عمان ، كان مفاجئاً للقيادة الفلسطينية ، وأشارت إلى أن كل الاحتمالات كانت مفتوحة على مصراعيها ، مع التأكيد على الثوابت الفلسطينية،وأهمية الاتفاق والاستعداد لاستئناف الحوار الأردني- الفلسطيني، لما فيه مصلحة الجميع [٣٦] .

أصدرت اللجنة التنفيذية للمنظمة، بمشاركة اللجنة المركزية لحركة (فتح)، بياناً بتاريخ ٨ آذار ١٩٨٦ م ، تناولتا فيه تطورات الأحداث على الصعيد الدولي، والعربي، والفلسطيني ، وأبرز تلك الأحداث، الهجمة الأمريكية – الإسرائيلية ضد

الشعب الفلسطيني، وحقوقه الوطنية، وضد المنظمة، و القضاء على الإنجازات الوطنية، التي حققها الشعب الفلسطيني، بكفاحه، وتضحياته [٣٧].

في إطار رد المنظمة، على خطاب الملك الهاشمي المتلفز بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩م، أشار البيان المذكور ، إلى جملة من الحقائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، كحق الشعب الفلسطيني باختيار ممثليه ، حيث تتحمل (م . ت . ف.) هذه المسؤولية الوطنية بكامل صورتها القومية، عبر التلاحم بين المقاومة الفلسطينية المسلحة،والإطار السياسي التنظيمي للشعب الفلسطيني، وهو إطار (م . ت . ف.) - كما أشار البيان- . واعتبر البيان الشعب الفلسطيني الباسل، و تضحياته الجسام ، التجسيد الحي لمقاومة العدو الصهيوني ، للنضال في سبيل إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، الذي انتزع منه هذا التمثيل على الصعيد الدولي، والإقليمي،والعربي، بقيادة منظمة التحرير. و أشار البيان إلى قمة الرباط، و قرارات الشرعية الدولية ، وقرارات دول عدم الانحياز ، والدول الإفريقية، والآسيوية ، والإسلامية ، والدول الاشتراكية ، و الدول الصديقة الأخرى، التي كرست النضال الفلسطيني ، و اعترفت بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

كما أكد البيان أن المنظمة هي الهوية النضالية لكل فرد فيه ، و أشار البيان إلى أن تلك الهوية لم تتعارض يوماً، و لن تتعارض، مع الإطار القومي للشعب الفلسطيني، وقضيته و كفاحه، و مصيره ، و بالتالي فنضال الشعب الفلسطيني، وإنجازاته، لا يمكن أن يتجزأ ، -كما أشار البيان المذكور- [٣٨]. وأكد البيان كذلك أن محاولة الفصل بين المنظمة، وقيادتها، وشعبها، ومؤسساتها، هي محاولة، عديمة الجدوى، أمام الشعب الفلسطيني، ورأت أن وحدة نضال الشعب الفلسطيني، هي الصورة لوحدة الشعب، ووحدة القضية، فليس من حق أحد، -حسب تعبير البيان- أن يجزىء الشعب الفلسطيني إلى (خارج وداخل، أو إلى أرض وشعب، أو إلى شعب ومنظمة ، أو إلى منظمة وقيادة، أو إلى أي تصنيف آخر). من هنا رأى البيان، أن قضية تجزئة الشعب الفلسطيني، أو التفريط في قضيته يعني الدخول في فكرة(الوطن أو الأوطان البديلة) .فالقضية الفلسطينية هي قضية الشعب الفلسطيني كله،وهي قضية الشعب

وعلاقته بالوطن، والإنسان وعلاقته بالأرض، -كما أوضح البيان-، سواء كان الفلسطيني في وطنه وأرضه، أو كان مبعدا عن وطنه وأرضه [٣٩].

نوهت القيادة الفلسطينية في البيان المذكور، إلى أن قبولها بالقرار ٢٤٢،دون اقترانه بحق تقرير المصير، كأساس لمؤتمر دولي، يعني إلغاء القضية الفلسطينية من جدول أعمال المؤتمر، وإعلان القيادة الفلسطينية في ذات الوقت رفضها للمؤتمر الدولي، كمفهوم أمريكي، باعتباره مجرد مظلة دولية، لمفاوضات مباشرة، بين الأطراف الدولية [٤٠].

رأى البيان، بأن خطاب الملك الهاشمي، يعني إيهام الشعب الفلسطيني بوجود فرصة للسلام، مقابل تنازلات جذرية من قبل المنظمة، واعتبرت المنظمة ذلك، موضوع خلاف مع الولايات المتحدة في الأساس، -كما ورد في البيان-، وعليه كانت المنظمة تخطط للصمود في وجه (المراوغة) الأمريكية، والضغط الأمريكي ، من أجل الوصول إلى الضمانات الكفيلة، بتحقيق شروط إيجابية للتسوية، التي لم تكن قد توفرت بعد.[٤١] وأخيرا طالب البيان رداً على لوم الملك للمنظمة، بتوجيه اللوم للموقف الأمريكي، الذي اعتبره البيان تكرارا للموقف المتعلق-سابقا،-بزيارة الوفد المشترك لبريطانيا[٤٢].

أما حركة التحرير الوطني(فتح) ، وهي(العمود الفقري لمنظمة التحرير) فقد أوضحت، بأن اتفاق عمان للتحرك المشترك، يشكل تتويجا للتنازلات (المذلة)، التي سبقت إعلان الاتفاق، تلك التنازلات، جاءت بعد جولتي ريتشارد مورفي، وجورج شولتز. ورأت (فتح) بأن واشنطن حازت على تلك التنازلات، من قبل القيادة الفلسطينية[٤٣]. فقد اعتبرتها واشنطن، استعدادا لإنهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني، قبل مباشرة المفاوضات، وكان ذلك بدءا بموافقة القيادة الفلسطينية على مشروع مورفي حول الأسماء المقترحة في الوفد المشترك، ومرورا بتنازلات الملك الأردني إلى الرئيس الأمريكي ريغان، -خلال زيارة الملك الهاشمي لواشنطن عام ١٩٨٥ -للضغط عل القيادة الفلسطينية حتى تقبل بالقرارين ٢٤٢و ٣٣٨،

والاعتراف بالكيان الإسرائيلي، والالتزام بالعمل السياسي، بديلا عن العمل العسكري. أضف إلى ذلك تنازلات الحكومة الأردنية عن حدود عام ١٩٦٧، والقبول بتقديم تنازلات إقليمية في (الضفة الغربية)، في المفاوضات التي ستكون مضللة من وجهة نظرها، واعتبرت حركة (فتح) التحركات المكوكية لواشنطن، والقيادات العربية، السيناريو الذي كان مطلوبا، لترويض الأوضاع في المنطقة.

أشارت (فتح) إلى مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي وافقت عليه الكنيست في ١٠ حزيران عام ١٩٨٥م، والذي حظي بالترحيب الأمريكي الفوري، والتأييد البريطاني.واعتبرت حركة (فتح)، ذلك المشروع بأنه كان في يد الأنظمة، والقيادات ذات التوجه الوطني، والقوى، والفصائل، -مسبقا-لتمرير المشروع الأمريكي، على الساحة الأردنية الفلسطينية(٤٤).

دعت (فتح) القيادة الفلسطينية، إلى ضرورة التحرك السياسي مع القيادة الأردنية، لاستخلاص - حقوق الشعب الفلسطيني، وحماية مكتسباته، مع التركيز على الثوابت الفلسطينية، كما وردت في بيان، صدر عقب اختتام دورة اجتماعات مطولة، في تونس-، صادر عن المجلس الثوري للحركة، بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤ ، وأكد البيان الثوابت التالية:

١. التمسك المطلق باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، على مبدأ الالتزام بالأهداف القومية العربية.
٢. الرفض المطلق، للإنابة، أو التفويض، أو المشاركة في التمثيل، بترويج من الدوائر الأمريكية، مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وحق العودة، وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه، وعاصمتها القدس.
٣. رفض دعوات الإدارة الأمريكية، لعقد مفاوضات مباشرة، مع العدو الصهيوني .
٤. تأكيد المجلس الثوري لـ(فتح)، حق منظمة التحرير المطلق، في تمثيل الشعب الفلسطيني، على جميع المستويات الدولية والعربية.
٥. التمسك بالمؤتمر الدولي، كإطار وحيد لتحقيق السلام(٤٥).

رأت (فتح) أن ما قامت به القيادة الفلسطينية، هو انصياع كامل لحملة توبيخ، كانت قد مارستها الحكومة الأردنية، بحق تلك القيادة،وبالتالي استجابة لنصائح ، وتعليمات النظامين، الأردني، والمصري، إثر فشل مباحثات لندن ، وأشارت فتح إلى أن رفض وزير بريطانيا، استقبال ممثلي القيادة الفلسطينية في الوفد المشترك، كان بسبب أن التنازلات لم تكن كافية لاعتماده كطرف في مفاوضات لتسوية مقترحة، مما دفع بالقيادة الفلسطينية، إلى تجديد التزامها باتفاق عمان، واستعدادها الكامل للتحرك على أساسه، دون أية خروقات، بعد التهديدات، التي وجهها الملك الأردني (٤٦).

أكد أبو خالد العملة، ضرورة مواجهة برنامج القيادة الفلسطينية، ومن معها ، ودعا إلى ضرورة الاستفادة من تجربة حركة (فتح) الثورية، للاستفادة من الدروس الإيجابية، وإسقاط النتائج السلبية في حركة (فتح) ، واستمرار الكفاح المسلح (٤٧).

أشارت (فتح) ، إلى مساعي الملك الأردني الهادفة لإقناع القيادة الفلسطينية، بضرورة الاعتراف اللامشروط، بالقرارين ٢٤٢و ٣٣٨، للتطابق مع الموقف الصهيوني، الرافض للتفاوض مع القيادة الفلسطينية،كما أشارت (فتح) ، بإصبع الاتهام إلى واشنطن، التي كانت تحاول عرقلة الأمور ، وبرز توجه الثورة الذي يطالب بإيجاد قيادة بديلة، للقيادة، التي قبلت بالحوار الأردني الفلسطيني(٤٨).

أكد حبش،أن اتفاق عمان لم يكن ملزما ، دون الموافقة على التعديلات، لأن التعديلات؛ كانت خروجا عن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني(٤٩) وقد أملت قيادة حركة (فتح)، أن يكون اتفاق عمان، جسرا،إلى بدء حوار بين المنظمة، والإدارة الأمريكية ، الأمر الذي كان سيساعد، على تذليل العقبات، التي تعترض عقد مؤتمر دولي للسلام، حول الصراع في المنطقة، ومشاركة المنظمة فيه(٥٠).

بعد وقف التنسيق الأردني –الفلسطيني، حمّلت حركة (فتح)، القيادة الفلسطينية ، كامل المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع على الساحة الفلسطينية، واعتبرت ذلك، تحقيقا للمصالح الذاتية، على حساب المصلحة الوطنية، والقومية، كما اعتبرت (فتح)، أن المسؤولية كاملة تقع على عاتق القيادة الفلسطينية عبر السنوات الماضية وخاصة منذ الخروج من لبنان[٥١] .

رأت (فتح)، أن إلغاء اتفاق عمان، كان تأكيدا للثوابت الاستراتيجية العدائية، المتنكرة لمجمل الحقوق الوطنية الفلسطينية، وقد أكد ذلك ضجر الملك الأردني، من الموالين له في (الضفة الغربية)، وقطاع غزة، والعمل على تغييب دور المنظمة، والالتفاف على الحقوق الوطنية الفلسطينية، عن طريق المضي، في خطة التقاسم الوظيفي، –حسب ما أوضحت الحركة–.ورأت الحركة بأن التقاسم الوظيفي، كان يعني تجنيد موالين للنظام الهاشمي، للتحدث باسم الشعب الفلسطيني، في مفاوضات (التصفية). وأشارت (فتح) إلى خطاب الملك الهاشمي المتلفز، الذي كشف عن مدى الشوط الذي قطعته القيادتان الأردنية، والفلسطينية في (تصفية القضية الفلسطينية ولعبة الحل الأمريكي) . فالخطاب أوضح اختلاف الأدوار بين القيادتين الأردنية والفلسطينية –حسب ما أشارت إليه حركة (فتح)– ، الأمر الذي كان مدعاة لإشكالية طرحت على الساحة الفلسطينية، وتقوم على نهجين: (نهج وطني ونهج لا وطني). ورأت (فتح) أن من أهداف الخطاب، تبرئة العدوان الأمريكي على الشعوب العربية عموما، والشعب الفلسطيني خصوصا، حيث قام الملك ، بتجميل وجه السياسة الأمريكية [٥٢] .

وأشارت (فتح) إلى أن الملك الأردنى ، لم يكن يطوي صفحة ، إلا ليفتح صفحة أخرى؛ حيث طرح مشروع الانتخابات النيابية، واعتبرت (فتح)، شروط هذه الصفحة ، غير ناضجة بعد[٥٣].

صرح أبو خالد العملة ، بأن الملك الهاشمي، كان يسعى لتصفية القضية الفلسطينية، تمهيدا لالحاق الأردن وباقي المنطقة بمشروع كامب ديفيد.وبالتالي كان

الهدف تشكيل بديل رجعي فلسطيني، اعتقادا، من أن العدو الصهيوني، كان مهيأ لمثل هذه (التصفية والتسوية)، واعتقادا من أن الوضع الدولي، والعربي في تلك الفترة، كانا مهيأين لذلك أيضا [٥٤].

كشف بيان نشرته حركة (فتح)، في آذار عام ١٩٨٦، داخل المناطق المحتلة، ما قامت به دوائر المخابرات الصهيونية، والأمريكية، والعربية، منذ سنوات طويلة، من تجنيد لبعض المتآمرين معها، الذين حرصت على تسميتهم بـ(الشباب المثقف)، لإظهارهم كوجوه جديدة، بدلا من وجوه (العمالة المهترئة والمحروقة).وأشار البيان إلى الحركة السياسية، التي كانت تدعم العمل الأردني-الفلسطيني المشترك، وتساءل البيان باستنكار ((وهل ساحتنا الفلسطينية لديها المتسع لمزيد من الأحزاب والحركات السياسية الجديدة؟))

من هنا رأت حركة (فتح)، بأن رد الثورة على المؤامرة الجديدة، وحركتها السياسية، بلجنتها التأسيسية يتمثل بما يلي:

١. وعي الجماهير الفلسطينية، بالمؤامرة، مهما حاولت التنكر، بالثوب الوطني، والقضاء عليها، كما تم القضاء على مؤامرة، روابط القرى، وغيرها من المؤامرات، وهي في مهدها.
٢. معرفة الثورة، بكل تحركات ، وعلاقات هذه (الحركة المزعومة) ، بدوائر مخابرات (الثالوث المعادي) ، والمتآمرين عليها.
٣. ملاحقة الثورة، للعملاء المتآمرين عليها، وعلى قضية الشعب الفلسطيني ، ولكن حركة (فتح)، فتحت باب التوبة، لمن أراد الرجوع عن المؤامرة .
٤. مقدرة الثورة، والجماهير الفلسطينية، على نسف كل المؤامرات، أو ما سمي بـ (تحركات حركة دعم العمل الأردني- الفلسطيني) ، و قدرتها، على الحفاظ على قرارها الوطني الفلسطيني المستقل، وعدم التنازل أبدا، عن الثوابت المعروفة، للعالم أجمع[٥٥] .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

أعلنت (فتح) في بيانها الصادر في آب عام ١٩٨٦، ردا على بيان موقع باسم (اللجنة التحضيرية للتجمع الأردني الفلسطيني) ما يلي:

١. الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير ، لتحرير الأرض، وإقامة الدولة الفلسطينية، المستقلة من خلال مقاومة العدو الصهيوني.
٢. توجيه اللوم للنظام الأردني، الذي قتل وشرد الشعب الفلسطيني .
٣. عدم رضا جماهير الثورة الفلسطينية، عما كان يقوم به أتباع (اللجنة التحضيرية للتجمع الأردني الفلسطيني)، ورأت ضرورة ملاحقتهم .
٤. متابعة الثورة، لخطوات العملاء.

كما دعا البيان، الشرفاء والأحرار كافة، وفصائل الثورة الفلسطينية الخمسة التي لبت نداء الوحدة الوطنية ، وعملت على ترجمتها، دعاهم إلى البدء بصياغة برنامج نضالي وحدوي، بالاعتماد على مواجهة أعداء الثورة والاحتلال (ورموز المؤامرة) وأقطابها، كما دعا البيان الذين كانوا يتأرجحون في إعطاء الرد الثوري لتلبية النداء.وأكد البيان عدم تغيير موقف حركة (فتح)، تجاه السياسة الأمريكية، الرافضة، لحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني[٥٦] .

أما موقف الأحزاب المناوئة للمنظمة، والمعادية للأردن ، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فكان موقفها معارضا للاتفاق، حيث أكد جورج حبش (الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) أهمية إسقاط اتفاق عمان و(نهجه)[٥٧]. ورأت الجبهة الشعبية، بأن اتفاق ١١شباط ، كان يعكس إصرار القيادة الفلسطينية، وأتباعها على تدمير (م . ت . ف.) لذا دعت الجبهة الشعبية، إلى بذل كافة الجهود لإسقاطه، والتعجيل، بتشكيل جبهة وطنية فلسطينية[٥٨] .

أكد أبو علي مصطفى، (نائب الأمين العام للجبهة الشعبية) أن اتفاق عمان في جوهره برنامج نقيض للبرنامج الوطني، فهو يضرب (م . ت . ف.)، وقرارات القمم العربية، باعتبار (م . ت . ف.) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) [٥٩] واعتبرت الجبهة الشعبية، الاتفاق نقطة انعطاف كبيرة، وتنازلا كبيرا

عن الخطوة الوطنية للنضال الفلسطيني؛لذا دعت لإسقاط الاتفاق، وتوحيد الطاقات، ورص الصفوف، بالتنسيق مع الأطر الشعبية، والوطنية، بالارتكاز، إلى التحالفات الأممية،والعربية)[٦٠].

رأت الجبهة الشعبية، في خطاب الملك الهاشمي، بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٥م، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إصرار النظام الهاشمي، الضغط على المنظمة، للقبول بالقرار ٢٤٢، والدوائر الرجعية العربية، كما اعتبرته الجبهة الشعبية، بمثابة اندفاع النظام، وراء (الحلول الاستسلامية)، وإصرار ذلك النظام، على وضع كافة الأوراق بيد الحكومة الأمريكية. ودعت الجبهة إلى النضال، لمواجهة ما أسمته بـ(مؤامرات عرب واشنطن)، -التي اعتبرتها الجبهة الشعبية-، كامب ديفيد ثان، على الجبهة الأردنية -الفلسطينية، حيث طلب الملك الأردني من واشنطن، عدم تفويت فرصة السلام كسابقاتها[٦١].

وصرح بشير البرغوثي، (رئيس تحرير مجلة الطليعة)بضرورة إسقاط اتفاق عمان،واعتبر ذلك المدخل اللازم، والضروري لإسقاط (النهج)، الذي أفرزه الاتفاق(٦٢). ودعا محمد نعامنة ، إلى دفن اتفاق عمان. من منطلق وطني، ورأى في المؤتمر الشعبي، الذي كان مقررا انعقاده في تلك الفترة، القدرة على تعبئة كل القوى القادرة على محاصرة ، وإسقاط، اتفاق عمان. كما رأى صلاح البسطامي، أن الاتفاق، أسقط وحدانية المنظمة، في تمثيلها للشعب الفلسطيني، وحقه، في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتقرير مصيره، حيث اعتبر تلك المبادئ، عنوان الشعب الفلسطيني[٦٣].

أشارت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى أن المؤتمر الدولي، كان يعني مشاركة الأردن للمنظمة، في تمثيل الشعب الفلسطيني، وهذا يعني، عدم قدرة المنظمة على المشاركة في أية مباحثات دولية، أو مؤتمر دولي، متعلق بالقضية الفلسطينية، ضمن وفد فلسطيني مستقل. فالاتفاق -من وجهة نظر الجبهة الشعبية-، كان يعني التخلي عن وحدانية تمثيل المنظمة، للشعب الفلسطيني ، واستبدال الدولة الفلسطينية

المستقلة، بالاتحاد الكونفدرالي مع الأردن، الأمر الذي كان يعني، بداية انخراط القيادة الفلسطينية، في الحل الأمريكي، وتوفير شروطه، ومستلزماته(٦٤).

أما موقف الجبهة الشعبية من وقف التنسيق الأردني –الفلسطيني،فيتضح من خلال مقابلة أجرتها جريدة التقدم مع جورج حبش، الذي أشار إلى أن الملك الأردني أراد بوقف التنسيق، إرضاء أمريكا، وعدم استفزاز العدو الصهيوني، وقال:" *حالة اللاحرب واللاسلم كانت محاولة صريحة منه لتبرير الاستسلام وتسويغه*"(٦٥).

وأكد حبش، أن الملك الهاشمي، أراد سن قانون جديد، ارتكز على الفصل، بين قضية الأرض، والشعب، وتقرير المصير. –وحسب قول حبش– أظهر الملك الهاشمي حماسه للقرارين ٢٤٢و ٣٣٨، ولكنه تجاهل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦، الذي ينص على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة، وخاصة حق العودة، وحق تقرير المصير، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، وينص كذلك على التمثيل المستقل، للشعب الفلسطيني، في إطار المنظمة، كممثل شرعي، ووحيد للشعب الفلسطيني. أشار حبش، إلى سياسية الملك الهاشمي، وهي سياسة (مسايرة واشنطن، وتل أبيب في التعامل مع القرارات الدولية) (٦٦).

وحمل حبش، القيادة الفلسطينية، مسؤولية تعثر جهود السلام الأمريكي، التي كانت تعني شطب المنظمة، والقضاء على المشروع الوطني الفلسطيني(٦٧) فوقف التنسيق الأردني–الفلسطيني، كان يعني–حسب تعبير الجبهة الشعبية– إيجاد (البديل الفلسطيني)، الذي أثاره النظام الأردني، بمساعدة ممثلي (الضفة الغربية) في البرلمان الأردني، والموالين للنظام الأردني في الأراضي المحتلة ، وترافق ذلك مع إعلان بيريز في لقائه مع الملك الأردني(٦٨) .

عارضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، اتفاق ١١شباط عام ١٩٨٥م، وأكدت الجبهة الديمقراطية، –على لسان أمينها العام، نايف حواتمة، بعد أيام قليلة على إعلان الاتفاق–بأنه :"... *ردة مأساوية نحو مشروع ريغان، وحول القضية*

الفلسطينية من قضية تحرر وطني، وحق تقرير المصير، والدولة الفلسطينية المستقلة، إلى قضية حدودية بين إسرائيل، والدول العربية المجاورة".[٦٩] فاتفاق عمان كان من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية كان تخليا عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل، للالتحاق بالمشروع الأردني؛ لذا دعت الجبهة الديمقراطية، إلى إلغاء اتفاق عمان، وكانت هذه الخطوة أحد مهامها الرئيسية، أمام الشعب الفلسطيني، وقواه الوطنية، تمهيدا لفتح الطريق، أمام استعادة الوحدة الوطنية ، والحفاظ على وحدة المنظمة المستقلة[٧٠].

نوه قيس عبد الكريم إلى أن :" *إلغاء اتفاق عمان هو تخلي الأردن، عن فكرة وحدانية التمثيل الفلسطيني، الذي نعتبره ولا زلنا، ثابتا من الثوابت الوطنية، الذي لا يمكن التفريط فيه*".[٧١]

أصدرت جبهة العمل الطلابي التقدمية، بياناً* بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣٠ أكدت فيه ما يلي :

١. التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وعدم المساومة على ذرة تراب، أو أي حق، من حقوق الشعب الفلسطيني.
٢. نبذ كل الممارسات، التي أدت إلى، تردي الأوضاع، في الساحة الفلسطينية.
٣. وقف دور الأردن، في إيجاد "بدائل هزيلة ومهترئة".
٤. رفض اتفاق عمان، الذي اعتبرته جبهة العمل الطلابي، توقيعا (مذلا كبل اليدين)، وأدى إلى الانقسام في الساحة الفلسطينية، والإصرار على إلغاء الاتفاق، ورفض قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ ، وقطع العلاقات مع مصر .
٥. اعتبار رد القيادة الفلسطينية على خطاب الملك الهاشمي، الذي وصفته ب(الخجول)، هو استمرار تمسك تلك القيادة باتفاق عمان.
٦. مهاجمة فرض الإدارة الذاتية، عبر مشروع بيرس، وغيره من المشاريع، المتوافقة مع السياسة الأردنية، عبر الموافقة المشتركة الأردنية –الإسرائيلية، على تعيين الشخصيات المعنية للبلديات .[٧٢]

* ضم البيان جبهة العمل النقابي التقدمية، جبهة العمل الطلابي التقدمية، اتحاد لجان العمل التطوعي، اتحاد لجان الطلبة الثانويين.

أصدرت الكتلة التقدمية للعمل الطلابي في أيار عام ١٩٨٦، بيانا أكدت فيه، على مفهوم الوحدة الوطنية، أكدت فيه الثوابت التالية:

١. اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.
٢. مواصلة النضال من أجل نيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، على تراب وطنه.
٣. مقاومة جميع المشاريع (الانهزامية والاستسلامية)، الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.
٤. التصدي لما سمي بـــ (التقاسم الوظيفي)، والشعارات الأردنية، والصهيونية (خطة التنمية)
٥. النضال ضد النظام الأردني، وضد النظام المصري، وجميع الأنظمة العربية الرجعية.
٦. تدعيم العلاقات مع الاتحاد السوفييتي .
٧. النضال من أجل الإصلاح الديمقراطي الشامل(منظمة التحرير)، و العمل على تطوير مؤسساتها الوطنية، ومحاربة كل مظاهر الفساد التي أصابت المنظمة .
٨. توفير الضمانات التنظيمية لحماية وحدة المنظمة، وخطها الوطني، من خلال تشكيل قيادة جماعية، وطنية أمنية، لاستمرار المقاومة من كافة الفصائل، والقوى الوطنية.
٩. رفض البدائل الهزيلة، عبر الكفاح ضدها .
١٠. إلغاء اتفاق عمان، ومحاسبة (رموز النهج)، الذي أقر هذا الاتفاق، ضمن مؤسسات المنظمة الشرعية[٧٣].

اعتبرت الجبهة الديمقراطية، أن القرار الأردني، بإغلاق ٢٥ مكتبا من مكاتب حركة (فتح)، ومن ضمنها، مكتب خليل الوزير ، كان يعني بداية، دخول الأردن، في مخطط التسوية منفردا، بعد استنزافه، لتنازلات القيادة الفلسطينية. ورأت في المصالحة الأردنية- المصرية، بداية القطيعة السياسية، بين القيادتين الأردنية، والفلسطينية، لتصفية، وعزل المنظمة ، وإيجاد القيادة البديلة لها، من خلال أردنة

المؤسسات الفلسطينية، والتعيينات البلدية، والمخططات الاقتصادية، والتنموية، وروابط القرى، وقطع المساعدات، عن المؤسسات التعليمية، بهدف تضييق الخناق عليها، وجرها إلى الصف الأردني، وافتعال أزمات حادة داخلها، (كالمؤسسات الأكاديمية)، الأمر الذي كان يعني صراعات جانبية، للحيلولة دون الوقوف في وجه التسوية التي كانت مطروحة. واعتبرت الإجراءات المتبعة على حركة المرور عبر الجسور بين الضفتين، من خلال تسهيلها على (زلم الأردن)، ترتيبا لأوضاعهم السياسية، والاقتصادية، وتقديما لهم على باقي أبناء الشعب الفلسطيني.

اعتبرت الجبهة الديمقراطية، التحركات السياسية كلها، تحركا لإيجاد القيادة البديلة، عن طريق تطبيق الشق الفلسطيني، من الحكم الذاتي. أو تطبيق صيغة معدلة، كانت قائمة على أساس، مشروع التقاسم الوظيفي، بين الأردن، والكيان الإسرائيلي. ووصفت الجبهة الديمقراطية (القيادة اليمينية) تلك باللامسؤولية، وعدم الجدية .

وصفت الجبهة الديمقراطية، موقف القيادة الفلسطينية، بالمطاطي القابل للتأويل، ورأت الجبهة الديمقراطية أنه لا بد أن يكون الرد الفلسطيني واضحا، وذلك من خلال قطع تلك العلاقة، لا الرجوع إلى برنامج وطني، لفتح صفحة نضالية جديدة، جاءت لتحافظ على خيط معاوية ، الأمر الذي يعني إشارة بدون استثناء على مواصلة العلاقات الطبيعية ، وتجنب أي توتر في العلاقات مع الأردن ،ورأت الجبهة الديمقراطية بـأن الظروف في تلك المرحلة كانت مهيأة، أكثر من أي وقت مضى، لاستعادة وحدة المنظمة، وهذا ما كان يؤكده الجميع. واعتبرت أن القرار الأردني، والأهداف الأردنية، ما كان لها أن تتحقق ؛ إلا في ظل شرذمة الصف الفلسطيني، حيث سعى الأردن لهذا منذ البداية ، ونجح في تحقيق مآربه، و استطاع استقطاب أحد الأجنحة من داخل (اليمين الفلسطيني)،"حركة أبي الزعيم"، للوقوف معه في موقفه السياسي.

حملت الجبهة الديمقراطية، القيادة الفلسطينية المسؤولية، عما آلت إليه أوضاع الساحة الفلسطينية، ودعت، إلى إلغاء الاتفاق و ما جاء في بنوده، أو توفير أي ضمانات لإلغائه، لأنها اعتبرته، تفريطا بأهم الثوابت الوطنية، المتفق عليها، في

قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة، لحل أزمة الوحدة الوطنية، ولفتح الحوار الوطني الشامل، لتوحيد الساحة الفلسطينية، وللوقوف صفا واحدا، في إيجاد البدائل للمنظمة. وتحقق ذلك كله –من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية – بالعودة للبرنامج الوطني ، وتشكيل القيادة الجماعية الأمنية، والموثوقة، لكيان الشعب الفلسطيني سياسيا(٧٤).

اجتمعت الجبهة الديمقراطية، مع قيادة حركة (فتح) ، والحزب الشيوعي الفلسطيني بين ١- ٦ أيلول عام ١٩٨٦م، إذ شُكلت وفود قيادية، عن الأطراف الثلاثة، وأُعلن في ختام اجتماعاتها (إعلان سياسي)، دعا إلى ضرورة تعجيل المساعي، لاستعادة، وحدة جميع القوى، والفصائل، في إطار المنظمة، وطرحت عدة أسس لاستعادة هذه الوحدة، ومن أهمها:

١. تأكيد رفض الحلول المنفردة، والجزئية، والمشاريع التصفوية، كاتفاقية (كامب ديفيد)، والمشروع الأمريكي (ريغان) و(التقاسم الوظيفي)و(الحكم الذاتي) .
٢. رفض القرار ٢٤٢ ، باعتباره يتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة، للشعب الفلسطيني.
٣. العمل من أجل، عقد المؤتمر الدولي للسلام، ذي الصلاحيات الكاملة، والفعالة، بمشاركة المنظمة، على أساس مستقل، ومتكافئ ، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق الوطنية الثابتة، للشعب الفلسطيني(٧٥).

أصدرت الحركة الطلابية بيانا، أكدت فيه ما يلي :

١. رفض نتائج مجلس عمان الانشقاقي السياسية، والتنظيمية، لأن تلك النتائج لم تستند إلى شرعية وطنية، أو دستورية، ورفض كل الوقائع، التي كانت تحاول القيادة الفلسطينية، فرضها على الساحة الفلسطينية.
٢. حل الإشكال داخل المنظمة، وعودة اللحمة لها، بمضمون وطني نضالي، معاد للإمبريالية، والصهيونية الرجعية،(ومشاريعها التصفوية)، بالاستناد إلى اتفاق عدن- الجزائر، ومعطيات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني السياسية،

والتنظيمية، وإنجاز الحوار الشامل، للوصول إلى انعقاد مجلس وطني، يضم جميع الفصائل، والقوى الوطنية الفلسطينية.

٣. عدم الأخذ بـ (نهج المغامر)، باعتباره، أداة معطلة للحوار الوطني الشامل.

٤. الوقوف في وجه النظام الأردني، فيما كان يتعلق بإعادة علاقاته مع نظام كامب ديفيد، الذي اعتبرته الحركة الطلابية، خطوة من أجل توسيع إطار كامب ديفيد.وأدانت الحركة الطلابية ما قام به الأردن من إحياء للبرلمان، واعتبرت الحركة الطلابية هذه الخطوة، إنقاصا لوحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، لذا طالبت الحركة الطلابية، اللجنة المركزية لحركة (فتح) تحديد موقف واضح منها.

٥. اعتبار مبادرة الملك الأردني المستندة إلى القرار ٢٤٢ ، مبادرة (لتصفية القضية الفلسطينية)، ومحاولة لجعل أوراق اللعبة، بيد الملك الأردني، رغم تحديد الموقف منها في (مجلس عمان الانشقاقي).

٦. رفض، وإدانة التحرك الأردني –الفلسطيني ، لأنه كان يهدف إلى، التفويض، أو الإنابة، المتعلق بتمثيل الشعب الفلسطيني، واعتبرت الحركة الطلابية، الإنابة (دخول في أنفاق الحلول الاستسلامية) .

٧. التأكيد على حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، باستخدام جميع أشكال النضال، وعلى رأسها، الكفاح الشعبي، ضد العدو الصهيوني[٧٦].

أوضحت رابطة الصحفيين العرب، في المناطق المحتلة موقفها من وقف التنسيق الأردني الفلسطيني عام ١٩٨٦م، وأصدرت بيانا أكدت فيه، أن خطاب الملك الأردني عام ١٩٨٦، كان تتويجا لحملة ضغوطات، ملقاة على عاتق المنظمة من قبل أمريكا (والأنظمة المتأمركة)، لإرغامها على الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ وبينت الرابطة، طبيعة الدور المرسوم للنظام الأردني. كما رفض الصحفيون الفلسطينيون ما جاء في الخطاب المذكور وأكدوا ما يلي:

١. اعتبار منظمة التحرير، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، في جميع أماكن تواجده.

٢. اعتبار محاولات القفز على الرقم الفلسطيني، محاولات يائسة، تجر الويلات؛ على أصحابها .
٣. تأكيد الدعم، لرفض القيادة الفلسطينية التام، لقراري مجلس الامن٢٤٢ و ٣٣٨.
٤. عدم القبول بالبديل، عن حقوق الشعب الفلسطيني، كحق العودة، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، على تراب فلسطين.
٥. تجديد الدعوة لجميع الفصائل، والقوى الوطنية، للانضواء تحت مظلة المنظمة، وعلى ضرورة توحيد الصفوف، ورصها، على الأسس التي وضعتها اللجنة التنفيذية للمنظمة، في إطار دعوتها لإعادة الوحدة الوطنية، على الأسس الثابتة التي أقرتها الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني.
٦. الإعلان عن عدم الاعتراف، بتمثيل النواب الفلسطينيين في النظام الأردني؛ فهم لا يمثلون إلا أنفسهم، وعدم تأييدهم على الإطلاق، من أية فئة، من فئات الشعب الفلسطيني، سواء في الأرض المحتلة، أو خارجها، مع الإشارة إلى أنه جرى تعيين هؤلاء النواب بمرسوم ملكي صادر عن مجلس أعيانه ونوابه.
٧. الدعوة لمواجهة الحملة الدعائية (المشبوهة) التي كان يشنها (زلم النظام الأردني)، عبر التلفاز الأردني، وذلك عن طريق وضع خطة، وبرامج موحدة، لمواجهة هذه الحملة من قبل الصحف، والمجلات، الصادرة في الأراضي المحتلة[٧٧].

تجدر الإشارة إلى أن صحيفة القدس، وصفت اتفاق عمان بالتاريخي، ورأت أن الاتفاق، أكد تحرك الطرفين على أساس مبدأ معادلة "الأرض مقابل السلام".[٧٨] واعتبرت صحيفة القدس الاتفاق الأردني –الفلسطيني حجر الأساس، لاستراتيجية عربية للمعركة السياسية ، وليس مجرد أسلوب تكتيكي، ورأت الصحيفة بأن تحركات الساحة العربية في تلك الفترة، كانت، بهدف تشجيع اتفاق عمان ، في الوقت الذي كان يسعى فيه البعض، لوأده في مهده. جاء الاتفاق، كإطلالة الشمس، بعد شتاء طويل، في ظروف صعبة، وحرجة للغاية، عاشها فلسطينيو الأراضي المحتلة، –حسب ما أشارت إليه الصحيفة–. فالاتفاق هو الجسر الذي كان يفصل بين اليأس والأمل.

وكان الاتفاق ضروريا، -من وجهة نظر الصحيفة-بسبب تخوف سكان المناطق المحتلة من استمرار حالة التشتت، والتمزق العربي والفلسطيني في تلك الفترة، وقد كان يعني التمزق، خدمة مـــن كان ينـــتظره، ويتوقعه، وهم أعداء الأمة[٧٩].

أكدت صحيفة القدس، أن الاتفاق الأردني –الفلسطيني جاء في ظل غياب شامل، للتنسيق العربي، الأمر الذي أدى إلى بروز القطرنة العربية؛ إذ كانت كل دولة عربية تتصرف بمفردها لحل نزاعاتها مع العدو الصهيوني ، فكان الاتفاق، نقطة التحرك السياسي الوحيد على الصعيدين، العربي، والفلسطيني، والوحيد الذي كان قادرا على التحرك، على الساحة الدولية، بفاعلية إيجابية؛ وبالتالي، كان يمثل، الفرصة الأخيرة للحل السلمي.وطالبت صحيفة القدس من العرب، والفلسطينيين، إتاحة المجال الكافي، لاتفاق عمان، من أجل قطف ثماره، وتحقيق النتائج المنشودة [٨٠].

وضمن إطار توضيح موقف العدو الصهيوني من اتفاق عمان ، رأت صحيفة القدس، أن الإسرائيليين رفضوا الاتفاق، بعد التأكد من عدم وجود أية خلافات.وقد عارض اسحق شامير، (وزير خارجية الكيان الإسرائيلي آنذاك، وزعيم حزب الليكود) الاتفاق ورفضه ، لأنه كان يحمل في مضمونه، معنى إقامة الدولة الفلسطينية، كما رفض التفاوض مع المنظمة، ورفض تقديم أيـــة تنازلات بشـــأن الأراضـــي المحتلة[٨١].

في ذكرى مرور عام على اتفاق عمان، أشارت صحيفة القدس إلى المعارضين للاتفاق، ورأت، بأن هنالك من عارض الاتفاق، لمجرد توقيعه مع الأردن، أما باقي الأطراف العربية،فوصفتها الصحيفة بالمتفرج، والمراقب، في أحسن الأحوال .

وقد حاولت الولايات المتحدة، والكيان الصهيوني، دفن الاتفاق، وهو في مهده، حسب ما أشارت إليه الصحيفة، -وبالتالي، دفن دور المنظمة، حيث وضعت الشروط المستقبلية للمنظمة، على اعتبار أن القضية الفلسطينية، هي جوهر الصراع العربي- الإسرائيلي،و بالمقابل، انطلقت الشراكة الأمريكية –الإسرائيلية من

مرتكزات، ومفاهيم عكسية -تماما- للموقف العربي- حسب ما أوضحت الصحيفة- الأمر الذي أدى إلى طريق مسدود، بسبب التعنت الأمريكي -الإسرائيلي. و رأت صحيفة القدس، بأن الجهود العربية، كانت هي الأفضل، لكسر الجمود، الناجم عن السياسيات الأمريكية في المنطقة، التي كانت تهدف إلى تفتيت وإضعاف الجبهة العربية.(٨٢)

أما موقف صحيفة القدس، من وقف التنسيق الأردني -الفلسطيني عام ١٩٨٦، فيعود إلى المعارضة العربية للاتفاق - حسب ما أشارت الصحيفة- وبسبب الإجماع العربي على الالتزام بقرارات قمة فاس، وعدم تأييد اتفاق الحادي عشر من شباط عام ١٩٨٥. كما أن سبب فشل الاتفاق أرجعته، إلى رفض الاتحاد السوفييتي الاجتماع، مع أعضاء الوفد المشترك، لعدم وجود مصداقية أمريكية، تجاه العرب والصراع العربي- الإسرائيلي، وكان هذا يعني أن الأردن، والمنظمة كانتا تعملان، بمعزل عن البعد القومي، الذي تميز، بالبـرود العربي تجاه الاتفاق،والبعد الدولي،الذي تميز بالرفض السوفييتي (٨٣).

كشفت صحيفة القدس،ومن خلال خطاب الملك الهاشمي المتلفز عام ١٩٨٦، التعنت الأمريكي والإسرائيلي، في رفض أي توجه من شأنه، إيجاد حل دائم وعادل للصراع العربي -الإسرائيلي. وأشارت الصحيفة إلى موقف القيادة الفلسطينية من توجيه اللوم للمنظمة من قبل الأردن ، واعتبارها، العقبة الرئيسية، أمام عملية السلام؛ فرأت صحيفة القدس، أن الموقف الفلسطيني، أصر على ضرورة وقوف الأردن، والمنظمة، في خندق واحد، مقابل (الخندق الآخر)، الذي وقف فيه كل من الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي. واعتبرت الصحيفة ضعف الأردن، ضعف المنظمة، و العكس صحيح، ورأت بأن ظهور الخلافات، في الخندق الأردني-الفلسطيني، من شأنه، تقوية الخندق الآخر، فاستمرار وقف التنسيق- حسب ما أشارت إليه الصحيفة- هو خدمة، لمصالح المتربصين (أمريكا وإسرائيل) بالخندق الأول(المنظمة والأردن)، وأضافت الصحيفة قولها: *"ولقد شاءت الأقدار، أن يكون الأردن في خط المواجهة الأول جنبا إلى جنب مع الشعب الفلسطيني"* (٨٤).

بعد عرض الرؤى الأردنية، والفلسطينية، من الحوار، والتنسيق الأردني -الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦، وعلى الرغم من اختلاف تلك الرؤى ؛ إلا أنه تجدر الإشارة، إلى أهم نقاط التلاقي الأردني-الفلسطيني، حيث صرح صخر حبش، بـــأن كلا الطرفين، كان يشعر، أنه كان يريد الآخر ، وهذا كان مهما، وقد طرح في تلك الفترة خياران: وهما خيار الوطن البديل (النظرية الشارونية)، والخيار الأردني، الذي جعل الجانب الفلسطيني بحاجة للحوار؛ لمنع خيار شارون، وهذا هو الذي (أبقى على الأردن أردن، وعلى المنظمة منظمة)؛ وبالتالي أصبح هنالك علاقات مستقبلية أكثر. فبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام ١٩٨٧م، رأى الملك الهاشمي، ضرورة إعطاء رعاياه الفلسطينيين، حق تقرير المصير. واعتبر حبش، هذا من الأمور الإيجابية، التي تسجل للملك الهاشمي [٨٥] .

أشار ملوح، إلى أن هنالك، أهدافا متباينة، وزوايا مختلفة من كلا الطرفين ، وعلى الرغم من ذلك، يوجد أهداف مشتركة، نتجت عن الحوار الأردني- الفلسطيني وهي: وثيقة مشتركة (اتفاق عمان)، حيث وجد الطرفان نفسيهما، في- تلك الفترة،- بحاجة للوصول إلى اتفاق مشترك، للمبايعة في المرحلة اللاحقة؛ إلا أن الحسابات اختلفت فيما بعد[٨٦].

أوضح عبد الكريم: موقف منظمة التحرير التي كانت ترى، ضرورة تحرير الأراضي الفلسطينية، من خلال عملية تقرير المصير. ومن أجل تسهيل ذلك، سعت المنظمة إلى أن تكون عملية تقرير المصير، بين دولتين،أما الموقف الأردني رأى، إمكانية تطبيق حق تقرير المصير، في حالة استعادة الأراضي المحتلة، فهو الجهة التي كانت مخولة بالتفويض، وبعد استعادة الأراضي المحتلة يمكن التفاوض ، (وهذا كان يعني العلاقة الأردنية-الفلسطينية)[٨٧].

نوه الحسن إلى أن الحوار الأردني-الفلسطيني وصل إلى طريق مسدود، لأن رئيس وزراء الأردن (زيد الرفاعي شيخ الليكوديين)، رفض إقامة دولة فلسطينية

مستقلة، وكان يسعى لإقامة علاقات أردنية- سورية، وليس أردنية - فلسطينية. فالأردن عبر اتفاق ١١ شباط ،اعتقد، أنه كان سيمسك بالورقة الفلسطينية، الأمر الذي لم يحدث ، كما أن الجانب الفلسطيني، لم يبحث عن إخراج الأردن من المعادلة، لأن ذلك، ليس من مصلحة الجانب الفلسطيني.

يتبين لنا من خلال عرض مسار الحوار الأردنى –الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦م، أن نتائج الحوار لم تكن كما كان يتوخاها الطرفان [٨٨]. أما حبش، فقد رأى أن اتفاق عمان، حافظ على القرار الوطني الفلسطيني، فلولا الاتفاق لكان من الممكن، أن تنتهي المنظمة في الأردن. كما أن الاتفاق أدى إلى مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية [٨٩].ورأى ملوح، بأن الحوار، كان مفيدا للطرفين، من الناحية السياسية، و الاجتماعية؛ لتحسين العلاقات الأردنية –الفلسطينية، على أساس قاعدة سليمة، بمعزل عن النتيجة التي وصل إليها الاتفاق. [٩٠] أما عبد الكريم فرأى بأن الاتفاق، قاد إلى نتائج، معاكسة للنتائج التي كان يتمناها الفلسطينيون ، وأوصل إلى نتيجة مفادها، أنه لا بديل عن منظمة التحرير، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[٩١] .

هكذا، فقد رأينا، أن لكل جانب من الجانبين الأردني والفلسطيني، أسسه، ومرتكزاته؛ فالجانب الأردني، أراد التمسك بقضية التمثيل الفلسطيني، حتى يصبح له نفوذ داخل (الضفة الغربية) وقد حاول الأردن، تفادي أخطاء، كان من شأنها، تنحية الأسرة الهاشمية عن العرش، وإقامة دولة فلسطينية في الأردن، كوطن بديل للفلسطينيين. أما الجانب الفلسطيني، فارتكز في حواره مع الأردن، على قاعدة الاعتراف الأردني بالدولة الفلسطينية، التي يجب التوقيع عليها إقليميا، ومحليا؛ فتوقيع الأردن، كان يضمن للفلسطينيين التوقيع المحلي ، وهذا اعتبره الفلسطينيون، نصف الطريق، لقيام الدولة الفلسطينية.

من خلال اتفاق عمان، اعترف الأردن، بقيام اتحاد كونفدرالي، بين دولتي الأردن، وفلسطين، ومن هذا المنطلق، تحرك الجانب الفلسطيني، من مبدأ التكافؤ، وليس من مبدأ التبعية للأردن.وعلى الرغم من اختلاف الأسس، والمرتكزات لكل جانب؛

إلا أنه تم التوصل في النهاية إلى نتيجة، مفادها المشاركة في التمثيل بين الأردن وفلسطين .

تباينت الرؤى الأردنية، والفلسطينية، من الحوار الأردني - الفلسطيني عام ١٩٨٥-١٩٨٦ م؛ إذ حاول كل طرف، أن يجني ربحا مختلفا، تماما عن الآخر ؛ فالقيادة الأردنية، أرادت تنازلات فلسطينية، للسماح لها الدخول في التسوية؛ والجانب الفلسطيني أصر على موقفه ، الأمر الذي أوصل الحوار إلى طريق مسدود، وبالتالي إنهاء التنسيق الأردني-الفلسطيني .

هوامش الفصل الثالث

١. مقابلة،هاني الحسن، منظمة التحرير الفلسطينية. بتاريخ (٢٠٠٢/٣/٢٥في رام الله) .

٢. مقابلة،قيس عبد الكريم، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. بتاريخ (٢٠٠٢/٣/٢٤في رام الله).

٣. مقابلة،صخر حبش، منظمة التحرير الوطني(فتح). بتاريخ (٢٠٠٢/٣/١٧في رام الله).

٤. هاني الحسن، مصدر سابق.

٥. هاني الحسن، مصدر سابق

٦. مقابلة، عبد الرحيم ملوح،الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. بتاريخ (٢٠٠٢/١/٥ في رام الله) .

٧. صخر حبش ، مصدر سابق

٨. جريدة الرأي.(عمان) . (١٩٨٥/٢/٤) . ص١.

٩. جريدة الدستور.(١٩٨٥/٢/٢٢).ص١

١٠. المصدر السابق.(١٩٨٥/٢/٢٦).ص١.

١١. المصدر السابق. (١٩٨٥/٣/٧).ص١.

١٢. مديحة المدفعي.الأردن وحرب السلام.ترجمة (رشيد أبو غيدا)(عمان: مكتبة برهومة للنشر والتوزيع).ص٢٣٥ .

١٣. جريدة الدستور.(عمان). (١٩٨٥/١/٥).ص١.

١٤. المصدر السابق.ص١١.

١٥. جريدة الدستور. (١٩٨٥/٢/١٥).ص١.

١٦. المصدر السابق.ص١٦.

١٧. المصدر السابق. (١٩٨٥/٢/١٨).ص١.

١٨. المصدر السابق. (١٦ /١٩٨٥/٢).ص١.

١٩. المصدر السابق.ص٢٠.

٢٠. المصدر السابق. (١٢ /٢/ ١٩٨٥).ص١.
٢١. المصدر السابق.ص٢٢.
٢٢. المصدر السابق. (٢٤ /٢/ ١٩٨٥).ص١.
٢٣. المصدر السابق. (٢٠ /٢/ ١٩٨٦).ص١.
٢٤. جريدة الرأي.(١٩٨٦/٢/٢٠).ص١.
٢٥. المصدر السابق.ص٢.
٢٦. المصدر السابق.ص٢.
٢٧. المصدر السابق.ص١.
٢٨. المصدر السابق.ص٢.
٢٩. المصدر السابق.ص٢.
٣٠. علي محافظة.أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث.ط١.(عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع ،١٩٩٨).ص١١٥.
٣١. المصدر السابق.ص١١٦.
٣٢. جريدة القدس.(القدس) . (٢١ /٢/ ١٩٨٥).ص١.
٣٣. يوسف الحسن." الوفد الأردني الفلسطيني المشترك يشغل الجميع".شؤون فلسطينية.ع١٤٦- ١٤٧.(أيار /حزيران ١٩٨٥م: ص١٣٠: ١٣٦). ص١٣١.
٣٤. المدفعي.ص٢٣٧.
٣٥. محافظة. ص١١٦.
٣٦. جريدة القدس. (١٩٨٦/٢/٢٢م) .ص١
٣٧. بيان المنظمة و(فتح) إلى شعبنا وشعوب امتنا العربية، الشعب هو المنظمة والمنظمة هي الشعب.(نيقوسيا: منشورات مؤسسة بيان للصحافة والنشر).ص٥.
٣٨. المصدر السابق.ص٧.
٣٩. المصدر السابق. ص٨.
٤٠. المصدر السابق.ص١٣.
٤١. المصدر السابق.ص١٥.
٤٢. المصدر السابق.ص١٦.
٤٣. جريدة فتح. (١٩ -٦-١٩٨٥/٦/٢٦م).ص٢٣.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

٤٤. المصدر السابق.ص٢٤.

٤٥. يوسف الحسن.ص١٣١.

٤٦. المصدر السابق.ص٧.

٤٧. المصدر السابق. (١٩٨٥/١١/٢٧).ص١٣.

٤٨. المصدر السابق. (٥ /٢/ ١٩٨٦).ص١٧.

٤٩. صخر حبش.مقابلة أجرتها معه صحيفة الخليج بتاريخ (١٩٨٥/٢/٢٧م. في موسكو).ص٦.

٥٠. ماهر الشريف.البحث عن كيان/دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣م.ط١.(نيقوسيا -قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. شركة F.K.A المحدودة للنشر ،١٩٩٥م). ص٣٤٩.

٥١. جريدة فتح. (٢٦ /٢/١٩٨٦).ص٧.

٥٢. المصدر السابق.ص٨.

٥٣. المصدر السابق.ص٢٦.

٥٤. المصدر السابق. (١٩٨٦/٣/١٢م) .ص١٢.

٥٥. وثيقة رقم ٢٥٨٠. (القدس: جمعية الدراسات العربية(مركز الوثائق)،آذار ١٩٨٦).

٥٦. وثيقة رقم ١٢٣.المصدر السابق،(آب ١٩٨٦م).

٥٧. يوسف الحسن.ص١٣٠.

٥٨. محافظة .ص١١٧.

٥٩. جريدة الهدف. (٧ /١٠/١٩٨٥م).ص١.

٦٠. المصدر السابق.ص١.

٦١. المصدر السابق.ص١٣.

٦٢. المصدر السابق.ص١٦.

٦٣. المصدر السابق.ص١٧.

٦٤. المصدر السابق . (١٠ /٢/١٩٨٦).ص١٣

٦٥. جريدة التقدم. (١٩٨٦/٥/٢٤م).ص١٢.

٦٦. المصدر السابق.ص٢.

٦٧. المصدر السابق. (١٩٨٧/٢/٢٩).ص١٢.

٦٨. جريدة الهدف.١٧(/١٩٨٧/٩م).ص٨.

٦٩. الشريف.ص٣٤٧.

٧٠. المصدر السابق.ص٣٤٧.

٧١. قيس عبد الكريم.

٧٢. وثيقة رقم ٢٥٧٧.(القدس: جمعية الدراسات العربية (مركز الوثائق)، ١٩٨٦/٣/٣٠م).

٧٣. وثيقة رقم ٢٣٣١.المصدر السابق،(أيار ١٩٨٦م).

٧٤. جريدة التقدم. (١٩٨٦/٧/٢٥م).ص١٦.

٧٥. الشريف.ص٣٥٢.

٧٦. وثيقة رقم ٢٣٣٠.(القدس: جمعية الدراسات العربية (مركز الوثائق)،١٩٨٥م).

٧٧. وثيقة رقم ٢٥٧٨.(القدس :جمعية الدراسات العربية (مركز الوثائق)،١٩٨٦/٣/١٢م).

٧٨. جريدة القدس. (١٩٨٥/٢/١١م).ص١.

٧٩. المصدر السابق. (١٤ /١٩٨٥/٢م).ص١.

٨٠. المصدر السابق. (١٩٨٥/٢/١٩م) .ص١.

٨١. المصدر السابق.(٢٥ /١٩٨٥/٢م).ص١.

٨٢. المصدر السابق.(١٩٨٦/٢/١١م). ص١.

٨٣. المصدر السابق.(١٩٨٦/٢/٢١م).ص١.

٨٤. المصدر السابق.(١٩٨٦/٢/٢٢م).ص١١.

٨٥. صخر حبش. المصدر السابق.

٨٦. عبد الرحيم ملوح. المصدر السابق.

٨٧. قيس عبد الكريم. المصدر السابق.

٨٨. هاني الحسن. المصدر السابق.

٨٩. صخر حبش. المصدر السابق.

٩٠. عبد الرحيم ملوح. المصدر السابق.

٩١. قيس عبدالكريم. المصدر السابق.

صـــورة إجـــــــمالـــية

ارتكزت العلاقات الأردنية –الفلسطينية في التاريخ الحـديث والمعاصـر، إلـى طموح النظام الهاشمي في أن يكون له دور في تمثيل الشعب الفلسطيني. وهكذا، كانت الفترات، أو المراحل التـي تعـيش فيهـا الحركـة الوطنيـة –الفلسـطينية حالـة أزموية،مناخا مناسبا يسعى النظام الهاشمي من خلاله لأن ليفتح آفاق الحوار، والتنسيق السياسي، مع القيادة الفلسطينية،لتحقيق هذه الغاية، وفي الوقت الذي كانت تخاف فيه القيادة الأردنية، من قوة جيرانها، كانت القيادة الأردنية، –أيضـا–تتجـة للحـوار والتنسيق مع القيادة الفلسطينية؛ لإنشاء تحالف يقابل القوة التي تهددها.

تجدر الإشارة إلى أن صانعي القرار الدولي، كانوا يسـعون، إلـى أن يكـون للأردن دور شريك ، فاعل، في أية تسوية سياسـية، تتعلـق بالقضـية الفلسـطينية. فالأردن، كان يطمح ولا يزال، في أن يحافظ على ارتباطه (بالضفة الغربية)، فكل مـا يجري في (الضفة الغربية) ، يحظى باهتمام القيادة الهاشمية. وهـو يسـعى دائمـا للمحافظة على الدور التمثيلي للفلسطينيين، ولو جزئيا، في أية مفاوضـات، أو أيـة تسوية مستقبلية.ويذكر أن قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤، سددت ضربة قوية لـه ، وظل الأردن منذ ذلك التاريخ، يسعى لاستعادة هـذا الـدور ، أو المحافظةعليه؛ولـذا عندما جاءت فرصة عام ١٩٨٥، وجد فيها الفرصة المناسبة ، لإعادة تأكيد دوره في التمثيل الفلسطيني.

كان الحوار الأردني مع القيادة الفلسطينية، يحقق للأردن هذه الغايـة، التـي لطالما، انتظرها وينتظرها. ومن جهة أخرى؛ فإن القيادة الفلسـطينية، سـعت لهـذا الحوار، كمدخل يساعدها في أن تخرج نفسها، من الوضـع الأزمـوي التـي عاشـتها الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد جاء الحوار الأردني–الفلسطيني، وما تمخض عنـه

من تنسيق، بين القيادتين الأردنية ، والفلسطينية عام ١٩٨٥-١٩٨٦م ، مسعى، لاستثمار هاشمي ، لواقع الأزمة، التي عاشتها الحركة الوطنية الفلسطينية. في الوقت ذاته قررت القيادة الفلسطينية، إجراء الحوار، والتنسيق السياسي، مع الأردن ، إذ رأت في الحوار مدخلا، للخروج من أزمتها، التي خلفها الاجتياح الإسرائيلي للبنان، عام ١٩٨٢م ، والخروج من سوريا ، وطرابلس، وما تلاه، من تراجع للحركة الوطنية الفلسطينية.

شعرت منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٨٢ ، بهاجس الخوف من تدميرها قانونيا، وشرعيا، فرأت ضرورة المحافظة على الشرعية الفلسطينية، والمحافظة على الذات الفلسطينية، عن طريق انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٤. وعليه كانت أحداث عام ١٩٨٢ ، محاولة من القيادة الفلسطينية، لاستثمار الظروف الدولية.

كان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، نقطة انطلاق ؛ لإعادة التواجد المسلح في لبنان، لحمل راية النضال الفلسطيني، بعد أن أغلقت الدول العربية، جميع الطرق أمام القيادة الفلسطينية، وقد جاء الحوار الأردني-الفلسطيني، في وقت، كانت تعاني فيه المنظمة، من مشاكل كثيرة، وخطيرة داخليا، وخارجيا.

فعلى الصعيد الداخلي، حصل انشقاق داخل حركة(فتح)، ذلك الانشقاق، أخذ خيرة كوادر حركة (فتح)، بسبب ، تشتت قوات المقاومة الفلسطينية، في أكثر من بلد عربي، وازدادت الأزمة الداخلية تعقيدا ؛ نتيجة المعارضة الفلسطينية للائتلاف، كمعارضة صلاح خلف، وخليل الوزير، وفاروق القدومي ، إضافة إلى معارضة الجماهير الشعبية الفلسطينية، في الداخل، والخارج.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد عكس الحوار الأردني -الفلسطيني ،-من حيث بداية التنسيق، ومرورا بالتحرك المشترك ، وانتهاء بوقف التنسيق الأردني-الفلسطيني- مدى هشاشة النظام الإقليمي العربي، وحجم مجموعة التحفظات، التي

كانت تحيط بأي حوار عربي-عربي، أو أية إمكانية لتنسيق عربي-عربي، كما أن مصر، كانت في تلك الفترة، منعزلة عن النظام الإقليمي العربي، بسبب توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، مع العدو الصهيوني عام ١٩٧٩م؛ إضافة إلى الموقف العربي الذي لم يتغير ، تجاه منظمة التحرير آنذاك.

على الصعيد الدولي، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، كانت تعاني من علاقاتها الخارجية مع الاتحاد السوفييتي، كما أن الظروف والمعطيات الدولية، التي سادت في فترة الحرب الباردة، على المستوى الأمريكي، والإسرائيلي ، لم يسمحا بتمثيل فلسطيني مستقل، أو صيغة حل، تسمح ، بقيام كيان فلسطيني مستقل، بدون قيام، اتحاد كونفدرالي أردني-فلسطيني.

من هنا أدركت منظمة التحرير ، ضرورة إقامة تنسيق، وحوار، مع الأردن، لأنها رأت أن مبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لم يكن مقرا، ولا مقبولا ، لأن الولايات المتحدة ، تعارض قيام الدولة الفلسطينية ، ولا تقبل ما لم يقبله العدو الصهيوني ، الذي لا يقبل بأي شكل من الأشكال قيام مثل هذه الدولة ، لأنها من وجهة نظره، قد تهدد جغرافية (سايكس بيكو). كما أن الأردن ، لا يقبل بقيام مثل هذه الدولة؛ لأنها من وجهة النظر الأردنية، والإسرائيلية، إنقاصا للأردن، وللكيان الإسرائيلي، الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية، لإقامة الحوار والتنسيق مع الأردن؛ لأن اعتراف الأردن بالدولة الفلسطينية، يمهد لاعتراف العالم بتلك الدولة.

رأى الفلسطينيون ضرورة أن يكون هناك دور للأردن؛ لذا رأت قيادة منظمة التحرير ، أن الحوار، والتنسيق، مع القيادة الأردنية، في إطار اتحاد كونفدرالي، قد يضمن قيام الدولة الفلسطينية، وقيام هذه الدولة يحتاج إلى توقيعين: توقيع إقليمي عربي (الأردن)، وتوقيع دولي، وهو (العدو الصهيوني). من هنا فموافقة الأردن على الحوار والتنسيق ، كان يعني الموافقة على هذه الدولة، وهذا ما كان يسعى إليه الجانب الفلسطيني. وبعد الحصول على التوقيع الأردني يتم التحضير، لأجندة المؤتمر الدولي، وإعداد أسماء المشاركين، في الوفد الأردني-الفلسطيني المشترك، وهذا شيء

مهم ؛ إذ حصل الفلسطينيون، على مقعد على طاولة المؤتمر الدولي ، وأصبح عدد المقاعد خمسة ، بعد أن كان عددها أربعة، ويمكن اعتبار هذه الخطوة، خطوة أولى ، للمشاركة الفلسطينية، في عملية التسوية.

كانت، القيادة الفلسطينية ، تسعى لإقامة الحوار، والتنسيق السياسي مع الأردن، تمهيدا لدخولها، إلى خارطة العالم السياسي، التي ظلت خارجها، عقودا طويلة؛ فرأت في اتفاق عمان، مدخلا لإدارة العملية السياسية، كطرف في المعادلة الدولية، للجلوس على طاولة المؤتمر الدولي؛ لأن القيادة الفلسطينية، استفادت من التجارب السابقة، التي فشلت، في تمكين الحركة الوطنية الفلسطينية، في أن يكون لها دور مستقل، في حل، وإدارة، الأزمات السياسية ، فتجربة الحاج أمين الحسيني، كانت غنية بالفشل ؛ لذا رأى الجانب الفلسطيني ضرورة الاستفادة من تلك التجربة، عن طريق المشاركة الفلسطينية، في أي مؤتمر ، أو تسوية ، متعلقة بالقضية الفلسطينية.

يمكن القول، أن الحوار الأردني-الفلسطيني، جاء لالتقاء، مصلحتين: أردنية، وفلسطينية، ويمكن اعتبار اتفاق عمان، اتفاق المصالح الذاتية، على حساب المصالح المشتركة، حيث كانت القيادة الأردنية تسعى للحوار، من أجل وضع خطة اعتراضيه، لمشروع الوطن البديل. أما القيادة الفلسطينية،فرأت في اتفاق ١١ شباط عام ١٩٨٥م، بأنه خطة اعتراضيه، للحوار الأردني؛ لذا رأت قيادة منظمة التحرير أن من الأنسب لها، إقامة اتحاد كونفدرالي، بين دولتي الأردن، وفلسطين، وتم اختيار الأردن بالذات ، ليكون أقرب لمواجهة العدو الصهيوني ، عبر الأراضي الأردنية، لمواصلة العمل السياسي، والتنظيمي، والعلاقات الاجتماعية الخاصة، والمميزة بين الأردن ، وفلسطين.

كما أن القيادة الفلسطينية، أرادت إظهار حسن نواياها ، تجاه العالم العربي، لتفويض الأردن، ولو جزئيا، والاستقواء به، على صعيد الجبهة العربية؛ لأن منظمة التحرير ، لا يوجد لديها، هواجس ، أو مخاوف ، من الوحدة الفلسطينية- الأردنية

(الاتحاد الكونفدرالي)، بعكس الجانب الأردني، الذي يوجد عنده، هاجس العامل الديمغرافي، خشية استبدال الحكم الهاشمي، بالدولة الفلسطينية؛ لذا تعارض فئات برجوازية أردنية هذه الوحدة ، خوفا من التأثير، على مصالحها الكبيرة . ويرى بعض السياسيين ، أن تلك المخاوف قد تزول ، بقيام دولة فلسطينية في المستقبل.

تجدر الإشارة ، إلى أن أهم إشكاليات الحوار الأردني –الفلسطيني، تكمن في تدخل العامل الخارجي، في أي مشروع وحدوي عربي، ذلك التدخل الذي يأخذ بعين الاعتبار –دائما– مصلحة العدو الصهيوني. فالوحدة الأردنية –الفلسطينية ، تعني وجود خارطة سياسية جديدة، وهذا جديد، بالنسبة للولايات المتحدة ، وبريطانيا، والعدو الصهيوني، الذين لا يسمحون، بقيام مثل هذه الوحدة. ناهيك عن أن العدو الصهيوني ، هو طرف في كل معادلة دولية ، وكأنه (القدر المحتوم). كما أن القاعدة التي استند إليها الحوار ، كانت قاعدة وهمية، إذ كان يفترض، أن يكون هناك، إمكانية لتحرك دولي (أمريكي)، ليدفع بالكيان الإسرائيلي إلى التعاطي بجدية، مع موضوع التسوية،بما في ذلك تحرير الأراضي العربية المحتلة. و تكمن الإشكالية الأخرى ، بعدم وجود أفق سياسي لهذا الاتفاق، بسبب تطورات الأوضاع العربية في تلك الفترة ، وبسبب حالة الهدوء ، التي سادت الجبهة العربية –الإسرائيلية ، وبسبب اتجاه أنظار العرب ، نحو حرب الخليج الأولى.

تبرز مشكلات الحوار، من خلال التناقض بين الجانبين الأردني–والفلسطيني؛ إذ أراد الجانب الأردني، التمثيل الفلسطيني كاملا ، واعتبر القرار ٢٤٢، الحل الوحيد ، في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ ، على اعتبار أن (الضفة الغربية)، كانت جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية ، الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطيني الذي أصر على تمثيل الشعب الفلسطيني، في إطار منظمة التحرير . ويجب عدم إغفال التدخل الدولي، في أي حوار عربي–عربي، الذي يشجع دائما على إقامة علاقات مع العدو الصهيوني.

أما أبرز الأسس والمرتكزات ، التي انطلق منها الجانب الأردني، في إقامة التنسيق، والحوار مع الأردن، فهي رغبة الأردن، في التمسك بالورقة الفلسطينية، للهيمنة مستقبلا على (الضفة الغربية) ، لئلا تمتد قوى داخل (الضفة الشرقية)، والدليل على ذلك إصرار الجانب الأردني، على التمسك بمسؤوليته عن (الضفة الغربية)، كما ينبغي الإشارة، إلى مخاوف الأسرة الهاشمية، والمتمثلة في تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى دولة فلسطينية. وعلى الرغم من اختلاف أسس ومرتكزات الجانبين ، الأردني، والفلسطيني ، فإنه لا يجوز إغفال نقاط التلاقي ؛ إذ أن كلا منهما، لا يستطيع أن يتخلى عن الآخر ، بحكم الروابط العديدة ، التي تجمع بينهما، كما أن الطرفين ، توصلا إلى إمكانية لقيام اتحاد كونفدرالي، بين دولتي الأردن، وفلسطين (وثيقة سياسية مشتركة).

وصل الحوار الأردني-الفلسطيني ، إلى طريق مسدود ؛ لأن الملك الهاشمي، أراد الإنابة، أو التمثيل الأردني للفلسطينيين؛ للتفاوض مع العدو الصهيوني؛ الذي لم يكن لديه أدنى استعداد ، للبحث في تسوية سياسية في ظل سيطرة الليكود على الحكم، ولم يكن معنيا -في تلك الفترة -بحل النزاع العربي-الإسرائيلي؛ إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ، لم تكن معنية بموضوع التسوية كذلك ، ولم تبحث في حل الأزمة، بل اكتفت بإدارتها ، بسبب الأوضاع العربية، التي أشرنا إليها سابقا. كما ينبغي الإشارة إلى معارضة رئيس وزراء الأردن ، زيد الرفاعي للاتفاق، إذ أراد إقامة علاقات مع الجانب السوري ، وليس مع الجانب الفلسطيني ، الأمر الذي أدى ، إلى وقف التنسيق بين القيادتين، الأردنية، والفلسطينية.

جاء وقف التنسيق الأردني-الفلسطيني ، بسبب الموقف الدولي، والإقليمي، من القضية الفلسطينية ، وبسبب إصرار القيادة الأردنية ، على ممارسة الضغوطات على المنظمة، للقبول بالقرار ٢٤٢. هذا القرار استخدم كسلاح ، من الحكومة الأردنية ، للضغط على القيادة الفلسطينية ، من أجل فتح باب الحوار الأمريكي-الفلسطيني، تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي للسلام في المنطقة، وقد رفضت منظمة التحرير القرار ٢٤٢ في البداية؛ لأنها أصرت على أن يرتبط بحق تقرير المصير

للشعب الفلسطيني؛ وقد دل القرار ، على مدى استخدام أسلوب التهديد والتهويل من القيادة الأردنية؛ إذ أشار الملك الهاشمي إلى أن (الضفة الغربية) كانت مهددة، بفعل سياسة التهجير الصهيونية، هذا العدو الذي رأى أن المكان الأنسب، لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هو (الضفة الشرقية)، للتخلص، من عبء المطالبة الدولية ، بالانسحاب من المناطق المحتلة.

كما جاء وقف التنسيق ، بسبب إصرار الإدارة الأمريكية، على أن يكون المشاركين في الوفد الفلسطيني المشترك، من خارج إطار المنظمة وأن يكون ضمن وفد أردني-فلسطيني مشترك ، الأمر الذي رفضه الفلسطينيون، لأنهم كانوا يسعون إلى أن يكون الوفد عربيا مشتركا؛ لأنه بدون التضامن العربي الشامل، لا يمكن تحقيق أي إنجاز، علما أن الوفد المشترك، كان يجب أن يكون، من الدول المواجهة للصراع العربي-الإسرائيلي .

اعتبر الجانب الفلسطيني، أن الوفد المشترك، كان يعني أيضا الدخول في متاهات، لأن الوفد الفلسطيني سيكون تابعا للوفد الأردني؛ وبالتالي كان يعني عدم مشاركة (م . ت . ف.)، ويعتبر هذا تمهيدا لتقديم تنازلات فلسطينية.ولعدم مشاركة الاتحاد السوفييتي، وسوريا، ولبنان، في المؤتمر الدولي، وبالتالي لا وجود لمؤتمر دولي ،مما يعني الانجرار وراء صفقة منفردة. وإصرار الجانب الفلسطيني، على أن يكون الوفد عربيا ، يدل على إصرار الشعب الفلسطيني، على التمسك بأوراق اللعبة السياسية، باعتباره صاحب الأرض، والقضية. والوفد العربي المشترك، يعني تمهيدا لآفاق الحل الفلسطيني . كما أن الجانب الأردني، أراد من تجميد العلاقة الأردنية -الفلسطينية، التمهيد لشراء الأسلحة الأمريكية، التي كان يسعى إليها الأردن، منذ سنوات طويلة .

تلا وقف التنسيق الأردني -الفلسطيني ، اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ ، التي دفعت النظام الهاشمي ، لفك الارتباط الإداري والقانوني ، الذي يعتبره هاني الحسن فك (الارتباط السياسي) حيث قال :" فك الارتباط السياسي مع

الضفة الغربية، كان مرحلة طلاق كبيرة، بيننا ، وبين النظام الأردني، وفك الارتباط، قوّى الشخصية الفلسطينية؛ فأصبحت القضية فلسطينية –إسرائيلية، ولم تعد القضية أردنية–إسرائيلية، وبعد وقف التنسيق قلت، أننا ننفصل لنتحد، وهذا أثار استغراب الغرب، وها نحن منفصلين وما زلنا في طريقنا للاتحاد" [1].

أكد الارتباط الإداري ، على خصوصية الطرفين، ، وإبراز الهوية الفلسطينية المستقلة، الذي كان من الممكن ، أن يتبعه تنسيق مستقبلي، في حالة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولقد أرسى قرار فك الارتباط هذا ، توافر الأرضية ، لتأسيس علاقات سياسية، وحدودية مستقبلية، على قواعد ديمقراطية متكافئة، ومتوازنة للطرفين؛ فاندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧م، كانت تعني، بداية، ونهاية، طموحات الملك الهاشمي، التي تمثلت بالخيار الأردني. وقد دفعت الانتفاضة الفلسطينية، القضية الفلسطينية، لتحظى بأولويات جدول أعمال المؤتمر الدولي. وأدرك الملك الأردني، مخاطر الانتفاضة، على (الضفة الشرقية)، لذا سارع إلى الانتخابات الأردنية، بتمثيل أردني فقط. وقد أحرج فك الارتباط هذا، المنظمة،و أساء إليها في مرحلة حرجة، من تاريخ القضية الفلسطينية ، و أكد فك الارتباط أن الخيار الأردني، كان خيارا وهميا، لا أساس له .

أحدثت الانتفاضة الفلسطينية ، تغييرا كبيرا، في ميزان القوى الأردني–الفلسطيني، داخل الأراضي المحتلة ، وهو وجود قيادة وطنية موحدة، تصدر بيانات الانتفاضة، ويمكن القول: إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة، في الأردن في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، شكلت عاملا ضاغطا لوقف الحوار والتنسيق، الأمر الذي كان سيؤثر على الأمن، والاستقرار الأردني. كما يكشف وقف التنسيق ، التوجه الأردني، الرامي إلى تقديم تنازلات فلسطينية أكثر ، مقابل تنامي المعارضة الفلسطينية الداخلية، على المستوى الشعبي، والتنظيمي، للحوار، والتنسيق المشترك، على خلفية المخاوف من الانجرار ، وراء سراب تسوية غير مضمونة.

---

(1) مقابلة، هاني الحسن، منظمة التحرير الفلسطينية. بتاريخ (٢٠٠٢/٣/٢٥م . في رام الله).

على الرغم من وقف التنسيق الأردني-الفلسطيني،وفك الارتباط الإداري، والقانوني مع (الضفة الغربية) ، إلا أن تجربة الحوار والتنسيق الأردني- الفلسطيني، كان لها دور، في تاريخ تطورات القضية الفلسطينية ، فقد مثلت :

١. بدايات تنسيق مشترك ، في ظل تراجع العمل الوطني الفلسطيني، على الصعيد التنظيمي الفلسطيني، خارج الأراضي المحتلة.
٢. شكل مدخلا أساسيا، لصيغة التمثيل الفلسطيني في المستقبل، على أساس صيغة الوفد الأردني –الفلسطيني المشترك ، والمظلة الأردنية ، التي شكلت الصيغة ؛لتتجاوز إشكاليات التمثيل الفلسطيني ، وفقا للرؤى الأمريكية، والإسرائيلية، إذا كانت تلك الرؤى لا تريد وفدا فلسطينيا مستقلا ، لذا طرحت تلك الرؤى ، إشكالية للفلسطينيين،ورأت أن الحل ، هو الوفد المشترك ،والمظلة الأردنية.

من هنا فالحوار لم يعمر طويلا ، إلا أنه أسس لحل القضية الفلسطينية، عبر المظلة الأردنية، لتأسيس كيانية فلسطينية ، في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن، تلك الرؤى، كانت تتوافق مع الرؤى الأمريكية، والإسرائيلية. كما أن الاتفاق أدى إلى مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية ، وحافظ الاتفاق على القرار الفلسطيني المستقل، ومنع إندثار المنظمة من الأردن.

يظهر الحوار –كتجربة تاريخية ، بالإضافة إلى ما أوضحته تجربة المفاوضات العربية-الإسرائيلية في مدريد – يظهر في ظل المعطيات الدولية القائمة، وكأنه لا يزال ينظر إليه، كصيغة ، يمكن اعتمادها لتسوية القضية الفلسطينية. كما يبدو أن الدولة الفلسطينية المستقبلية، قد تكون دولة ذات اتحاد كونفدرالي، أو دولة إقليمية لها بعد قطري.

قائمة الملاحق

ملحق (١)

قرارات المشروع العربي للسلام (قمة فاس) عام ١٩٨٢م

١. انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.
٢. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ في الأراضي العربية.
٣. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
٤. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.
٥. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة لا تتعدى بضعة اشهر .
٦. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .
٧. وضع مجلس الأمن الدولي بضمان سلام بين دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية.
٨. يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

المصدر. وثيقة حركة (فتح). بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٩.

ملحق (٢)

نصوص قرارات الأمم المتحدة عام ١٩٦٧م

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧م.

أقر بالإجماع في اجتماع الأمم المتحدة رقم ١٣٨٢ في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ أن مجلس الأمن يعبر عن قلقه المستمر للوضع الخطير في الشرق الأوسط، ويؤكد عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي بواسطة الحرب، والحاجة للعمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع من خلاله كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمان ويؤكد أيضا على أن جميع الأعضاء بقبولهم ميثاق الأمم المتحدة أخذوا على أنفسهم الالتزام بالعمل بموجب المادة رقم ٢ من الميثاق.

١. يعلن أن تنفيذ مباديء الميثاق يستوجب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، الذي يجب أن يشمل تطبيق كل المبادئ التالية :

أ. انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضي احتلتها في النزاع الحالي.

ب. إنهاء جميع الادعاءات أو حالات الحرب، والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها من غير تهديد أو أعمال عنف.

٢. وتعلن أيضا ضرورة:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ج- ضمان عدم انتهاك حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال إجراءات تشمل إنشاء مناطق مجردة من السلاح.

٣. ويطلب من السكرتير العام تعيين ممثل خاص للتوجه إلى الشرق الأوسط ليقوم بمواصلة الاتصال مع الدول المعنية من أجل عقد اتفاق، والمساعدة على بذل الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة بموجب بنود ومبادئ هذا القرار .

٤. يطلب من السكرتير العام أن يقدم تقريرا لمجلس الأمن عن التقدم في جهود الممثل الخاص بالسرعة الممكنة.

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨: عام ١٩٧٣م.

اقر في الاجتماع رقم ١٧٤٧ لمجلس الأمن في ٢١-٢٢ تشرين أول ١٩٧٣. أن مجلس الأمن:

١. يدعو جميع الأطراف في القتال الحالي إلى وقف إطلاق النار وإلغاء جميع النشاطات العسكرية فورا في خلال ١٢ ساعة من لحظة إصدار القرار في المواقع التي يحتلونها الآن.

٢. يدعو جميع الأطراف المعنية في البدء فورا وبعد وقف إطلاق النار تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع بنوده .

٣. يقرر –فورا – ومع تطبيق وقف إطلاق النار –الشروع في مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

المصدر. ناصر محمود طهبوب.السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام. عمان : وزارة الخارجية الأردنية .ص٢٣٧-٢٣٩.

ملحق (٣)

اقتراحات السلام عام ١٩٧٢م

نص اقتراح الملك حسين عام ١٩٧٢ لمملكة عربية متحدة على ما يلي :

١. سوف تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة وستدعى بذلك.
٢. سوف تتألف المملكة العربية المتحدة من إقليمين:

أ.إقليم فلسطين وسوف يتألف من الضفة الغربية وأي مناطق فلسطينية يتم تحريرها ويرغب سكانها في الانضمام إليها.

ب.إقليم الأردن ويتألف من الضفة الشرقية لنهر الأردن.

٣. سوف تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة وستكون في نفس الوقت عاصمة إقليم الأردن.
٤. سوف تكون القدس عاصمة إقليم فلسطين .
٥. سوف يكون الملك رئيس الدولة، وسوف يمارس السلطة التنفيذية المركزية، ويعاونه مجلس وزراء مركزي. وسوف تكون السلطة التشريعية المركزية منوطة بالملك وبالمجلس الوطني الذي سينتخب أعضاؤه بالاقتراع المباشر السري، ويتألف من عدد متساو من أعضائه من كلا الإقليمين .
٦. ستكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة مركزية عليا.
٧. سوف يكون للمملكة قوات مسلحة واحدة وقائدها الأعلى سيكون الملك.
٨. سوف تكون مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية منوطة على الأمور المتعلقة بالمملكة باعتبارها كيانا دوليا مستقلا وتضمن سلامة الاتحاد واستقراره وتطوره.
٩. ستكون السلطة التنفيذية في كل إقليم مؤلف من مواطني الإقليم .
١٠. سوف تكون السلطة التشريعية في كل إقليم منوطة بمجلس الشعب الذي سيتم انتخابه بالاقتراع السري المباشر، وهذا المجلس سوف ينتخب الحاكم العام.

١١. سوف تكون السلطة القضائية في كل إقليم منوطة بالمحاكم في الإقليم ولا يكون لأحد سلطة عليها .

١٢. سوف تكون السلطة التنفيذية في كل إقليم مسؤولة عن جميع الأمور المتعلقة به ما عدا الأمور التي يحددها الدستور من مسؤولية السلطة التنفيذية المركزية .

المصدر. ناصر محمود طهبوب.السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام. عمان : وزارة الخارجية الأردنية .ص٢٣٧-٢٣٩.

ملحق (٤)

نص خطة الملك فهد للسلام ذات ثماني النقاط في آب ١٩٨١:

١. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.
٢. تفكيك جميع المستوطنات الإسرائيلية المبنية على أراض عربية بعد عام ١٩٦٧.
٣. ضمان حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
٤. تأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى بيوتهم وتعويض من لا يرغب في العودة.
٥. منح الضفة الغربية وقطاع غزة فترة انتقالية تحت رعاية الأمم المتحدة لمدة لا تتعدى بضعة اشهر.
٦. تأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.
٧. يجب أن تعيش جميع الدول في المنطقة في سلام.
٨. تضمن الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ هذه المبادئ .

المصدر. ناصر محمود طهبوب.السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام. عمان : وزارة الخارجية الأردنية .ص٢٤١.

ملحق (٥)

نص خطة ريغان للسلام في ١ أيلول ١٩٨٢:

أولا وحسبما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد يجب أن يكون هناك فترة من الزمن يمتلك في أثنائها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة حكما ذاتيا كاملا على شؤونهم الخاصة، كما يجب إعطاء اهتمام مناسب إلى مبادئ الحكومة الذاتية لسكان المناطق ، والى مصالح الأمن المشروعة للأطراف المعنية، إن هدف الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات والتي سوف تبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لسلطة فلسطينية مستقلة هو لإثبات قدرة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم الخاصة. وأن مثل هذا الحكم الذاتي الفلسطيني لا يشكل تهديدا لأمن إسرائيل. إن الولايات المتحدة لن تؤيد استعمال مزيد من الأراضي بهدف الاستيطان أثناء الفترة الانتقالية، وفي الحقيقة فإن التبني الفوري لتجميد الاستيطان من قبل إسرائيل سوف يخلق أكثر من غيره من الأعمال الثقة المطلوبة لمشاركة أوسع في هذه المباحثات، إن المزيد من أنشطة الاستيطان لا يمكن أن يكون ضروريا لأمن إسرائيل وإنما يؤدي إلى تقليل ثقة العرب في إمكانية تحقيق نتيجة نهائية متفاوض عليها بحرية وبعدل.

إني أريد أن أجعل الموقف الأمريكي مفهوما بصورة جيدة: إن الهدف من هذه المرحلة الانتقالية هو الانتقال السلمي المنظم للسلطة من إسرائيل إلى السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وفي نفس الوقت يجب أن لا يتدخل مثل هذا الانتقال بمتطلبات أمن إسرائيل.

وما بعد المرحلة الانتقالية وكما ننظر إلى مستقبل الضفة الغربية وغزة فمن الواضح لي أن السلام لا يمكن تحقيقه بتكوين دولة فلسطينية مستقلة في هذه المناطق، ولا يمكن تحقيقه أيضا على أساس السيادة الإسرائيلية أو الإدارة الدائمة للضفة الغربية وغزة.

وهكذا سوف لا تؤيد الولايات المتحدة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية ولن تؤيد الضم أو الإدارة الدائمة بواسطة إسرائيل. وعلى أية حال فهناك طريق آخر للسلام. إن الوضع النهائي لهذه الأراضي يجب بالطبع التوصل إليه من خلال مفاوضات الأخذ والعطاء، ولكن تبقى النظرة الثابتة للولايات المتحدة في أن الدولة الفلسطينية المستقلة بالاشتراك مع الأردن تقدم أحسن فرصة لسلام ثابت وعادل ودائم. إننا نبني مدخلنا بأمانة على أساس المبدأ في وجوب حل النزاع العربي الإسرائيلي من خلال مفاوضات تتضمن مبادلة الأراضي مقابل السلام. وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ مثبتة بكل أجزائها في اتفاقيات كامب ديفيد.

إن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ يبقى صالحا بكامله كحجر أساس لجهود أمريكا من أجل السلام في الشرق الأوسط. إن موقف الولايات المتحدة من أجل عودة السلام يؤكد على أن بنود الانسحاب في القرار رقم ٢٤٢ تنطبق على جميع الجبهات بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعندما يتم التفاوض على الحدود بين الأردن وإسرائيل فإن نظرتنا إلى المدى الذي يجب أن تطالب به إسرائيل من أجل التنازل عن الأراضي سوف تتأثر بشدة بمدى السلام الحقيقي والتطبيع واتفاقيات الأمن المقدمة مقابل ذلك.

وأخيرا نبقى مقتنعين أن القدس يجب أن تبقى موحدة ولكن وضعها النهائي يجب تقريره من خلال المفاوضات .وفي مجال المفاوضات القادمة ستدعم الولايات المتحدة المواقف التي تبدو لنا أنها حلول وسط،عادلة ومقبولة. ويمكن أن تؤسس اتفاقا راسخا. وسوف نعرض اقتراحاتنا المفضلة عندما نعتقد أنها ستكون مفيدة، وسوف تعارض الولايات المتحدة وبصورة جازمة أي اقتراح من أي طرف وفي أي نقطة في المفاوضات يمكن أن يهدد أمن إسرائيل إن التزام أمريكا بأمن إسرائيل التزام صارم، ويمكن أن أضيف وهو التزامي أنا شخصيا.

المصدر.ناصر محمود طهبوب.السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام.
عمان: وزارة الخارجية الأردنية .ص٢٣٩-٢٤١.

ملحق (٦)

أسئلة اللجنة السباعية للرئيس ريغان عام ١٩٨٢م

١. ماذا تعنون بعبارة (الحقوق السياسية للفلسطينيين التي تضمنتها مبادرتكم؟)

٢. ما هو دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام؟

٣. ما هو الوضع المستقبلي للفلسطينيين الموجودين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة؟

٤. ما هي ضمانات تنفيذ مبادرتكم؟ هل في مقدوركم إرغام حكومة بيغن على الموافقة عليها قبل حلول موعد الانتخابات الأمريكية المقبلة؟

المصدر. وثيقة حركة (فتح). بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٩ م.

خريطة رقم (١) فلسطين حسب نظام الاجناد الاسلامية

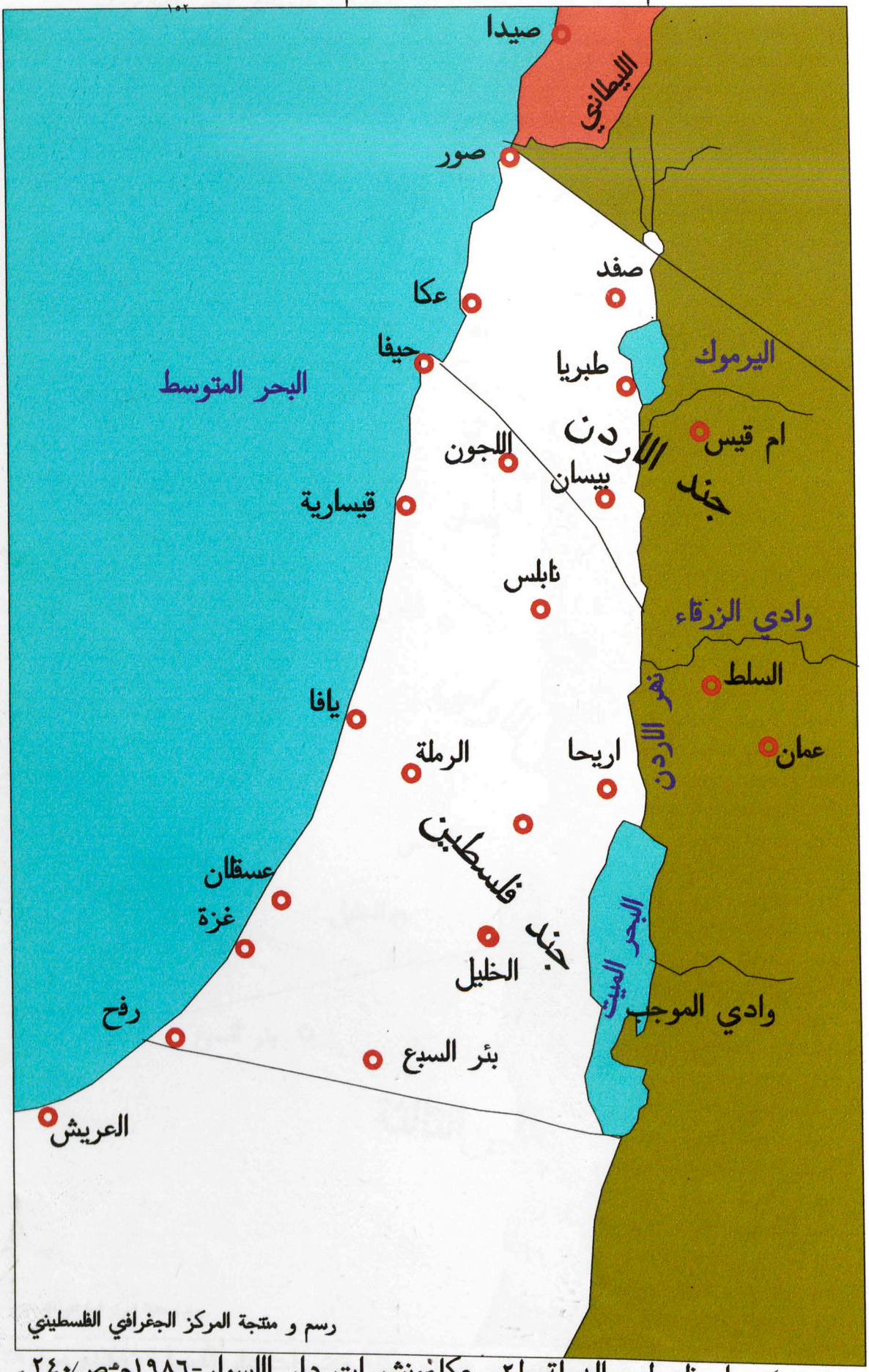

سخنيني، عصام. فلسطين الدولة-ط٢- عكا: منشورات دار الاسوار-١٩٨٦م، ص٢٤٠.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

خريطة رقم(٢) فلسطين في العهد الروماني نحو عام ٤٠٠م

سخنيني، عصام، فلسطين الدولة، ط ٢- عكا: منشورات دار الاسوار، ١٩٨٦م، ص، ٣٣٩ .

خريطة رقم (٣) مشروع المنظمة الصهيونية الى مؤتمر السلم عام ١٩١٩م

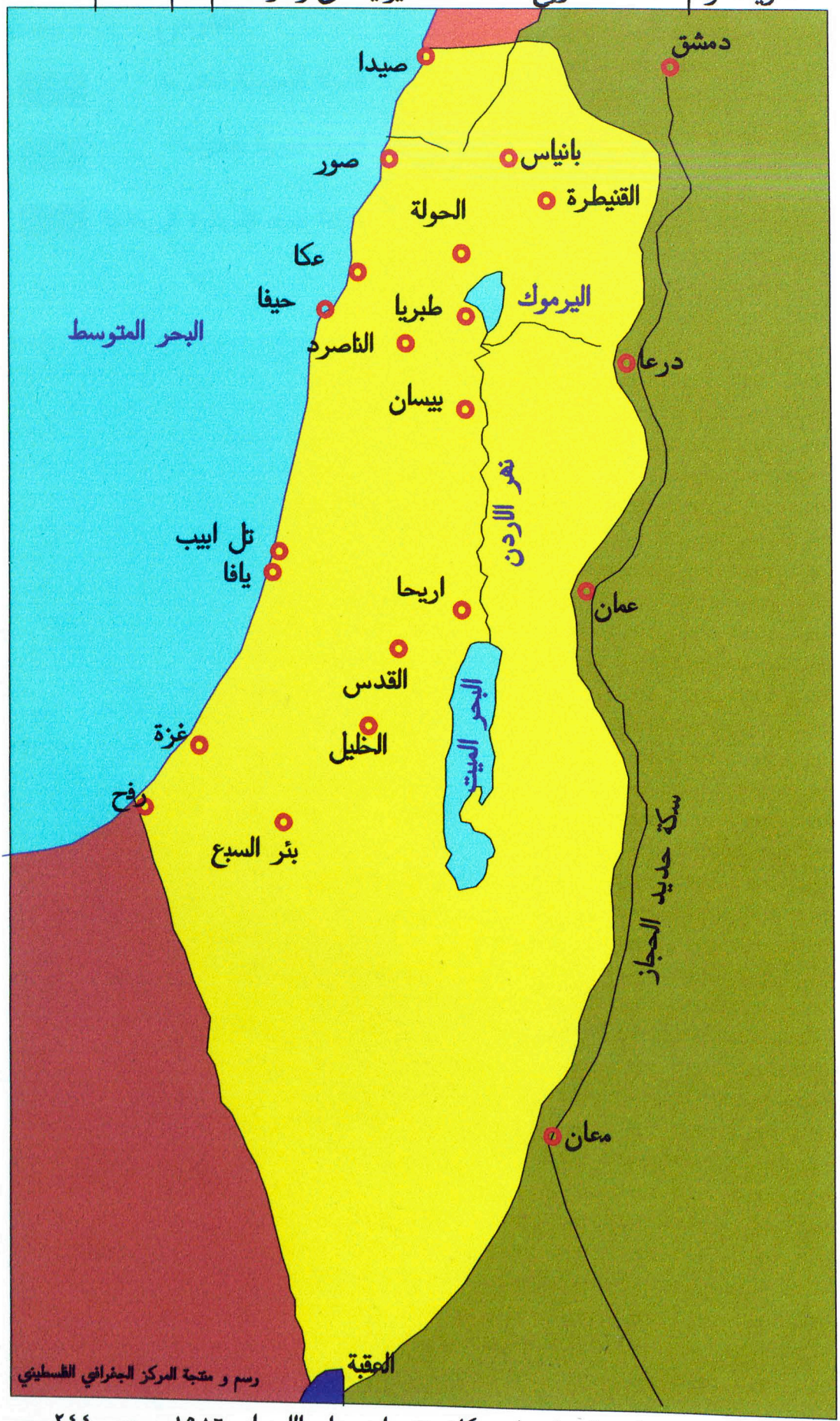

سخنيني، عصام. فلسطين الدولة. ط٢، عكا: منشورات دار الاسوار ١٩٨٦ م. ص. ٢٤٤.

خريطة رقم (٤) مشروع لجنة بيل لتقسيم فلسطين (١٩٣٧)

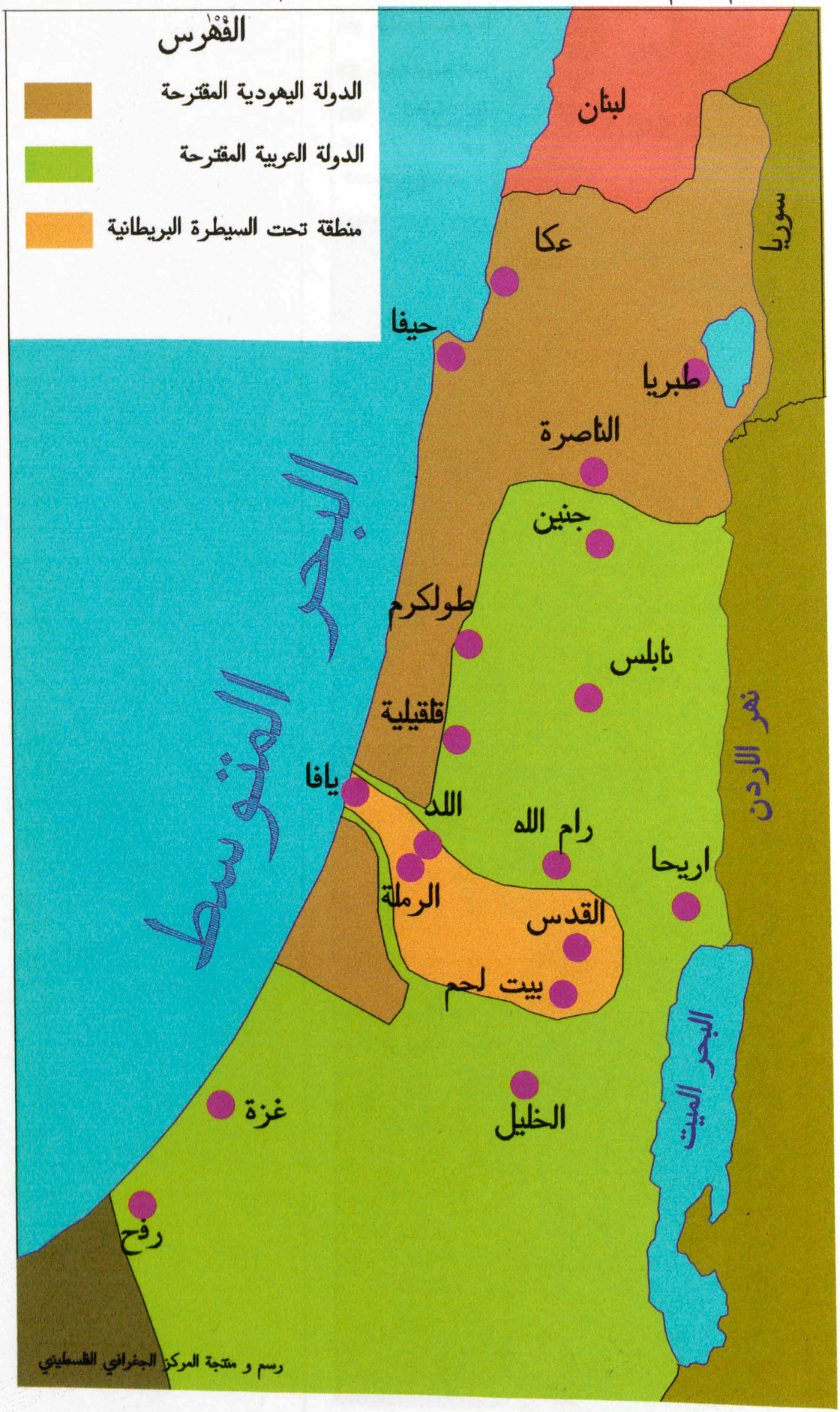

سخنيني، عصام. فلسطين الدولة. ط ٢- عكا: منشورات دار الاسوار-١٩٨٦م، ص ٢٤٥ .

خريطة رقم (٥) فلسطين حسب التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧

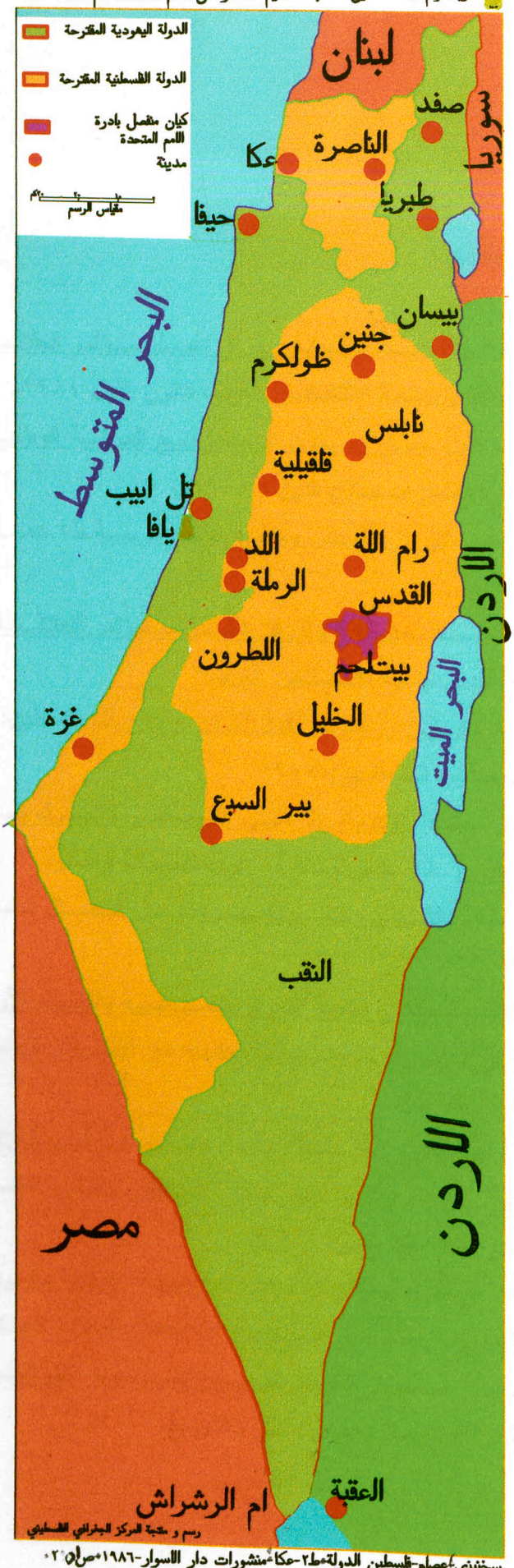

سخنيني، عصام-فلسطين الدولة-ط٢-عكا-منشورات دار الاسوار-١٩٨٦-ص٥٠٢

▫ قائمة المراجع

١. أبو عمرو، زياد .وقائع وأوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية-الفلسطينية.القدس:جمعية الاقتصاديين العرب، كانون الأول ١٩٨٤م .

٢. البديري، خليل .ستة وستون عاما مع الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها.القدس: منشورات صلاح الدين ، ١٩٨٢م.

٣. التل ، سعيد .الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية.ط١.عمان :دار الجليل للنشر،١٩٨٤م.

٤. التل، سعيد.وقائع وأوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية-الفلسطينية.القدس:جمعية الاقتصاديين العرب.

٥. حتر،جهاد.ذكريات عن معركة أيلول:الأردن ١٩٧٠.ط١.فلسطين:الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين،١٩٧٧

٦. الحسن ،خالد .الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك(عمان ١١/٢/١٩٨٥م) .ط٣.القدس:وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر.

٧. حكيم،سامي.القدس والتسوية.بيروت :دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٧م.

٨. حبيب الله، غانم.علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني ١٩٦٤-١٩٧٦ بين التنسيق والصدام.ط١.عكا: دار الأسوار (مؤسسة الثقافة الفلسطينية)،١٩٨٧م.

٩. الحمارنة ،مصطفى، خليل الشقاقي،روز ،ماري هوليس.العلاقات الأردنية -الفلسطينية إلى أين ؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل.نابلس -فلسطين :مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،١٩٩٧م.

١٠. الخلايلة، ـ أحمد عبد الرحيم سالم.الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية.جذورها -حاضرها -مستقبلها . ط١.عمان:المطابع العسكرية،١٩٩٨م.

١١. الخزندار ،سامي.الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.ط٢.عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع،٢٠٠٠م .

١٢. الدباغ،أسامة بشير .التكامل النقدي بين الأردن وفلسطين.ترجمة (علا كامل الدباغ)ط١.عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع ،٢٠٠١م.

١٣. رعد، أنعام. حرب وجود لا حرب حدود.ط٣. بيروت: شركة بيسان للنشر والتوزيع والإعلام،١٩٩٩م.

١٤. سخنيني،عصام .فلسطين الدولة.ط١.عكا: منشورات دار الأسوار ،١٩٨٦م.

١٥. الشريف،ماهر .البحث عن كيان /دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣. ط١.نيقوسيا – قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي شركة F.K.A المحدودة للنشر، ١٩٩٥م.

١٦. صايغ،أنيس .الهاشميون وقضية فلسطين.بيروت:المكتبة العصرية،١٩٦٦م.

١٧. العبادي،أحمد عويدي.مقدمة لدراسة العشائر الأردنية.ط١.عمان:دائرة الثقافة والفنون،١٩٨٤م.

١٨. عبد الهادي ،مهدي.المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤.ط٤.بيروت-صيدا: منشورات المكتبة العصرية ،١٩٩٢.

١٩. كوبان، هيلينا.المنظمة تحت المجهر،ترجمة وتقديم (سلمان الفرزلي).ط١. لندن: منشورات هاي لايت،١٩٨٤م.

٢٠. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦م.

٢١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م.

٢٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م.

٢٣. مطر، جميل،علي الدين هلال .النظام الإقليمي العربي.ط٥.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٦م .

٢٤. محافظة، علي.أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث.ط١ .عمان :دار الفارس للنشر والتوزيع،١٩٩٨ م.

٢٥. محافظة،علي .العلاقات الأردنية-البريطانية.بيروت دار الفارابي ،١٩٨٢م.

٢٦. محادين،موفق.العلاقات الأردنية الفلسطينية من الإلحاق إلى الكونفدرالية.بيروت:دار الصداقة للطباعة والنشر،شباط ١٩٩٠م.

٢٧. ميلمان،يوسي، رفيف دان .تواطؤ عبر الأردن .قصة العلاقات السرية بين زعماء إسرائيل والأردن.لندن :شركة مالطا المحدودة للنشر،١٩٨٩م.

٢٨. ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية.

٢٩. هندي، خليل،فؤاد بوارشي،شحادة موسى.المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني.بيروت:منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث،أيلول ١٩٧١م.

▫ قائمة الدوريات العربية

١. أبوعودة ،عدنان."العلاقات الأردنية-الفلسطينية".السياسة الفلسطينية.ع١٤ . ١٩٩٧: ص٧٥: ٨٨.

٢. الأزهري،محمد خالد."العلاقات الأردنية-الفلسطينية".شؤون فلسطينية.ع١٣٩.نيسان١٩٨٩:ص٣٦: ٦٠.

٣. الجرباوي، علي."العلاقة الفلسطينية-الأردنية بين التأزم والانفراج".قراءات سياسية.ع١. شتاء ١٩٩٥: ص٥٧: ٨١.

٤. حوراني،فيصل."منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية".شؤون فلسطينية.ع٩٩. شباط ١٩٨٠: ص٣٣: ٦٦.

٥. الحسن.بلال."المقاومة الفلسطينية".شؤون فلسطينية. ع٤٠ . ١٩٧١م : ص١٦٧: ١٧٧.

٦. الحسن،هاني ."وقفة عند الذكرى الرابعة لمعركة الكرامة"".شؤون فلسطينية. ع٨. نيسان ١٩٧٢: ص٤١: ٥٧.

٧. الحسن، يوسف ."الوفد الأردني الفلسطيني المشترك يشغل الجميع".شؤون فلسطينية.ع١٤٦- ١٤٧. أيار /حزيران ١٩٨٥م: ص١٣٠: ١٣٦ .

٨. سيف،أحمد. لقاء مع خليل الوزير ."خليل الوزير يقيم مراحل النضال الفلسطيني". شؤون فلسطينية .ع١٥٢-١٥٣ . تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٥م: ص٣: ٢٦.

٩. سيف ،أحمد ." بحث في الوحدة والعلاقات والقرارين ٢٤٢و ٣٣٨". شؤون فلسطينية.ع ١٥٤-١٥٥ .كانون الثاني /شباط ١٩٨٦م .ص١٢٧: ١٣٦ .

١٠. سخنيني،عصام ."تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية".شؤون فلسطينية. ع ١٥تشرين الثاني عام ١٩٧٢: ص ١٩ : ٣٦.

١١. شبيب ،سميح. " العلاقات الرسمية الفلسطينية الأردنية من الدورة الـ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني لغاية اتفاق مسيرة التحرك السياسي المشترك ". شؤون فلسطينية. ع ١٦٦ –١٦٧.كانون الثاني /شباط ١٩٨٧: ص٧٥: ٨٨.

١٢. شبيب،سميح."مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٠" .شؤون فلسطينية.ع ١٢٩-١٣٠-١٣١. آب –أيلول-تشرين الأول ١٩٨٢: ص٧٢: ٨٧.

١٣. شاس،طاهر ." الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية السلام في الشرق الأوسط". المستقبل العربي.ع ٢٦٠.تشرين الأول ٢٠٠٠م:ص١٨٧: ١٩٣م.

١٤. العطاري،سامي،عبد الوهاب الكيالي."أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني".شؤون فلسطينية .ع٧.آذار ١٩٧٢: ص ٢٧: ٤٩.

١٥. عبد المجيد، وحيد ."مصر والانتفاضة الفلسطينية: دراسة في تحولات السياسة الخارجية"الفكر الديمقراطي.ع٩-١٠ .١٩٨٩م: ص٢٢١ : ٢٣١.

١٦. نوفل، أحمد سعيد،ذياب مخادمة"اتجاهات العلاقات الأردنية-الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل".السياسة الدولية.ع١٣٦.ابريل ١٩٩٩: ص٤٢: ٥٩ .

▫ دراسات فلسطينية غير منشورة:

١. ندوة حول العلاقات الأردنية الفلسطينية.رام الله : دار الكرامة-وزارة الثقافة،٢٠٠٢م

▫ دراسات أردنية غير منشورة:

١. طهبوب،ناصر محمود. السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام.عمان:وزارة الخارجية الأردنية.

٢. العمري، عمر صالح .الأردن ومشاريع تسوية القضية الفلسطينية في عهد الملك عبد الله بن الحسين (١٩٣٦-١٩٤٨) . عمان :وزارة الثقافة ،٢٠٠٠م.
٣. المدفعي، مديحة.الأردن وحرب السلام.ترجمة (رشيد أبو غيدا).عمان:مكتبة برهومة للنشر والتوزيع.

▫ قائمة الصحف العربية

أولا الصحف الفلسطينية

▫ جريدة القدس

١. جريدة القدس .(القدس). ١١/٢/١٩٨٥م.
٢. // // // ١٢/٢/١٩٨٥م .
٣. // // // ١٤/٢/١٩٨٥م .
٤. // // // ١٩/٢/١٩٨٥م .
٥. // // // ٢١/٢/١٩٨٥م .
٦. // // // ٢٥/٢/١٩٨٥م .
٧. // // // ١١/٢/١٩٨٦م .
٨. // // // ٢١/٢/١٩٨٦م .
٩. // // // ٢٢/ ٢/ ١٩٨٦م .
١٠. // // // ٢٤/٢/١٩٨٦م .
١١. // // // ١٢/٣/١٩٨٦م .

جريدة فتح.

١. // // ١٩-٦-٢٦/٦/١٩٨٥م
٢. // // ٤/١٢/١٩٨٥م.
٣. // // ٢٦/٢/١٩٨٦م.
٤. // // ١٢/٣/١٩٨٦م.

١. جريدة الهدف. ١٩٨٥/١٠/٧م.
٢. // // ١٩٨٦/٢/١٠م.
٣. // // ١٩٨٧/٩/١٧م.

١. جريدة التقدم. ١٩٨٦/٥/٢٤م.
٢. // // ١٩٨٦/٧/٢٥م .
٣. // // ١٩٨٧ /٢/٢٩م.

ثانيا: الصحف الأردنية:

١. جريدة الدستور. (عمان). ١٩٨٥/١/٢م.
٢. // // ١٩٨٥/١/٥م.
٣. // // ١٩٨٥/١/١٤م.
٤. // // ١٩٨٥/٢/١٢م.
٥. // // ١٩٨٥/٢/١٥م.
٦. // // ١٩٨٥/٢/١٦م.
٧. // // ١٩٨٥/٢/١٨م.
٨. // // ١٩٨٥/٢/١٩م.
٩. // // ١٩٨٥/٢/٢٢م.
١٠. // // ١٩٨٥/٢/٢٤م.
١١. // // ١٩٨٥/٢/٢٦م.
١٢. // // ١٩٨٥/٣/٧م.
١٣. // // ١٩٨٦/٢/٢٠م.

١. جريدة الرأي (عمان). ٥/ ١/١٩٨٥م.

٢. // // ١٩٨٥/١/٨م.
٣. // // ١٩٨٥/١/١٥م.
٤. // // ١٩٨٥/٢/٤م.
٥. // // ١٩٨٦/٢/٢٠م.

ثالثا: الصحف الكويتية

جريدة الرأي العام. (الكويت) . ١٩٨٦/٣/٩م.

▫ قائمة الوثائق الفلسطينية

أولا: وثائق جمعية الدراسات العربية:القدس (مركز الوثائق):

١. وثيقة رقم ١٢٣.
٢. // // // ٢٣٣٠.
٣. // // // ٢٣٣١.
٤. // // // ٢٥٧٧.
٥. // // // ٢٥٧٨.
٦. // // // ٢٥٨٠.

ثانيا:وثائق حركة فتح :

١. بيان المنظمة و(فتح) إلى شعبنا وشعوب أمتنا العربية:الشعب هو المنظمة والمنظمة هي الشعب.نيقوسيا:منشورات مؤسسة بيسان للصحافة والنشر.
٢. وثيقة حوار فلسطيني- أردني. ١٩٨٢/١٠/٩م.
٣. مقابلة، سفير المنظمة صخر حبش لـ (الخليج). حركة التحرير الوطني (فتح).٢٧ شباط ١٩٨٥م في موسكو.

ثالثا: الوثائق الأردنية:

وثائق وزارة الخارجية الأردنية

١. خطاب الملك الحسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.عمان، ٢٢ تشرين الثاني، ١٩٨٤م.

□ دوائر المعارف العربية

١. الموسوعة الفلسطينية."العلاقات الأردنية الفلسطينية". بيروت:منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٩٠. مج ٥ : ص٢٥٥: ٢٥٧.

□ المقابلات الشخصية

١. مقابلة،حبش،صخر.حركة التحرير الوطني (فتح). بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٧م في رام الله.

٢. مقابلة،الحسن،هاني.(منظمة التحرير الفلسطينية).بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٥م في رام الله.

٣. مقابلة،عبد الكريم،قيس.(الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين). بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٤م في رام الله.

٤. مقابلة، ملوح،عبد الرحيم.(الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)بتاريخ٢٠٠٢/١/٥م في رام الله.

□ قائمة التقارير العربية

١. تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ١٩٣٧،الكتاب الأبيض ٥٤٧٩.مطبعة حكومة فلسطين ومطبعة دير الروم.ص٤٩٧.

قائمة الكتب الإنجليزية

1.Abu – Odeh , Adnan . Jordanians Palestinians. The Hashemite Kingdom In the Middle East Peace. Process. First Published. Washinton: United State Institute Of Peace Press, 1999.

2.Day , Arthur. R. East Bank West Bank Jordan and the prospects for peace. New York: United State Of America. Council on foreign relations, 1986 .

3.Urabi, S, Mustafa. " The United State And Jordan With Special Reference To the Palestine Question " . P . H . D . The American University, 1966.

قائمة التقارير الإنجليزية :

1.Mideast Press Report. Jewish week."Jerusalem-Amman talk on peace seen as possible". Vol .VI,No.6. Jan. 25 1985.

2.Mideast Press Report. Chicago Tribune,"peres offers to talk peace plea to Jordan". Vol.VI, No.10. Feb. 21 1985.

قائمة الدوريات الإنجليزية:

1. *Journal of Palestine studies."Khalil al –Wazir : "The 17th Palestine National Council" .Translated by (Ida Audeh).VOL,XIV,No,5.winter 1985:p 3: 12.*

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

إشكالية الحوار الأردني – الفلسطيني عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦

إعداد: نائلة صالح محمد عقيل

إشراف: د. عبد العزيز عياد

٢٠٠٣م